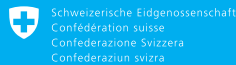




تقييم أهداف التنمية المستدامة

من خلال منظور «دون استثناء احد» عن طريق التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

بالمشاركة مع:



Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

- الموضوع رقم 1: الاتجاهات الجديدة في تطوير التقييم، منشور بالاشتراك مع اليونسيف وشبكة تقييم البرامج الدولية 2006، (IPEN).
- الموضوع رقم 2: سد الفجوة؛ دور الرصد والتقييم في صنع السياسات القائم على الأدلة منشور من قبل اليونسيف بالاشتراك مع البنك الدولي، و IDEAS ونظام معلومات التنمية DevInfo والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2008.
- الموضوع رقم 3: أنظمة الرصد والتقييم القطرية؛ أدلة أفضل وسياسات أفضل ونتائج أفضل في مجال التنمية، منشور من قبل اليونسيف بالاشتراك مع البنك الدولي، والرابطة الدولية لتقييم التنمية والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم ولجنة الأمر المتحدة الاقتصادية لأوروبا ونظام معلومات التنمية DevInfo والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، 2009.
- الموضوع رقم 4: أنظمة الرصد والتقييم القطرية؛ شاهد واستمع لمحدثين رسميين دوليين. أسطوانة التي في دي من إصدار اليونسيف، بالمشاركة مع الرابطة الدولية لتقييم التنمية والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية وشبكة تقييم التنمية، ونظام معلومات التنمية 2009 DevInfo.
- الموضوع رقم 5: من السياسات إلى النتائج؛ وضع السياسات لأنظمة الرصد والتقييم القطرية، منشور من قبل اليونسيف، بالاشتراك مع نظام معلومات التنمية DevInfo والرابطة الدولية لتقييم التنمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، 2010.
- الموضوع رقم 6: كيفية تصميم وإدارة التقييمات التي تركز على الإنصاف. اليونسيف، 2011.
- الموضوع رقم 7: التقييم من أجل نتائج تنمية مُنصّفة. من إصدار اليونسيف بالاشتراك مع Coneval والرابطة الدولية لتقييم التنمية ومركز أبحاث التنمية الدولية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمر المتحدة للمرأة، 2012.
- الموضوع رقم 8: التقييم والمجتمع المدني. وجهات نظر أصحاب المصلحة بشأن تنمية قدرات التقييم الوطنية، من إصدار اليونسيف و EvalPartners والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم بالاشتراك مع مبادرة مراكز التعليم بشأن التقييم والنتائج (CLEAR) وفريق التقييم المستقل والبنك الدولي ووزارة الخارجية في فنلندا ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة تقييم التنمية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وهيئة الأمر المتحدة للمرأة 2013.
- الموضوع رقم 9: المنظمات التطوعية للتقييم المهني: التعلم من أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأستراليا وأوروبا والشرق الأوسط. من إصدار اليونسيف و EvalPartners والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسباني (Cooperación Española) ووزارة الخارجية في فنلندا وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وهيئة الأمر المتحدة للمرأة 2013.
- الموضوع رقم 10: مناصرة التقييم: مجموعة أدوات لتطوير استراتيجيات المناصرة لتقوية بيئة تمكينية للتقييم. من إصدار هيئة الأمم المتحدة للمرأة، و EvalPartners والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم بالاشتراك مع وزارة الخارجية في فنلندا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم واليونسيف ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، 2014.
- الموضوع رقم 11: سياسات التقييم الوطنية للتنمية المستدامة والمُنصّفة: كيفية دمج المساواة بين الجنسين والإنصاف الاجتماعي في سياسات وأنظمة التقييم الوطنية. من إصدار هيئة الأمم المتحدة للمرأة، و EvalPartners والمنظمة الدولية للتعاون في مجال التقييم بالاشتراك مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ووزارة الخارجية في فنلندا والمنندي البرلماني لتقييم التنمية.

Photo Credits: © UN Photo

جميع المنشورات أعلاه متاحة للتزليل مجاناً من خلال الرابط

www.evalpartners.org/selected-books.

بيان إخلاء المسؤولية:

الآراء المُعبّر عنها هي التفكير الشخصي للمساهمين ولا تعكس بالضرورة سياسات أو وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو EvalGender+ أو EvalPartners أو أي منظمة أخرى مشاركة في هذا الإصدار أو مذكورة فيه. لم يتم تحرير النص طبقاً لمعايير الإصدارات الرسمية ولا تتحمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات الشريكة لها أية مسؤولية عن الأخطاء.

يمكن نسخ مقتطفات من هذا الإصدار مجاناً مع ذكر المصدر على النحو الواجب.

تقييم أهداف التنمية المستدامة

من خلال منظور «دون استثناء احد» عن طريق التقييمات المراعية
لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

المؤلفون

مايكل بامبيرغر وماركو سيغون وفلورينشيا تاتوسيان

تمهيد

لقد دخلنا في العصر المثير الذي سيشهد التطبيق الكامل لأجندة أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. ويأتي جدول الأعمال مصحوبًا بألية للمتابعة والاستعراض لضمان رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة بصورة منهجية لمساعدة البلدان المتقدّمة لأجندة أعمال 2030 على ضمان «دون استثناء احد». أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية التقييم داخل أجندة أعمال 2030 التحويلي، داعيةً إلى: (أ) استعراض ومتابعة الآليات لكي تستمد معلوماتها من التقييمات التي تقودها البلدان، (ب) دعم بناء القدرات للبلدان النامية بما في ذلك تقوية أنظمة البيانات والتقييم الوطنية.

يعني هذا أن التقييم ينبغي أن يلعب دورًا حاسمًا في دعم التنفيذ الكفاء والفُعّال لأهداف التنمية المستدامة، سوف يوفر التقييم التعلّم القائمة على الأدلة بشأن الكيفية التي حققت بها السياسات والبرامج نتائجها وما الذي ينبغي فعله بصورة مختلفة.

ولكن هذا ليس كافيًا. المبدأ الرئيسي في أجندة أعمال 2030 هو أنه ينبغي دون استثناء احد. كما ندعو آليات المتابعة والاستعراض أيضًا إلى الشمول والمشاركة والملكية. ولهذا السبب هناك حاجة إلى التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف. إذ يمكن أن يساعد هذا النوع التحويلي من التقييم على أن حدد البلدان الأسباب الهيكلية لأوجه انعدام المساواة من خلال التحليل الأكثر عمقًا لعلاقات السلطة، والمعايير الاجتماعية والمعتقدات الثقافية. وسوف يوفر دمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف أدلة قوية لضمان ألا تترك الاستعراضات الطوعية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة دون استثناء احد.



ماركو سيغوني

مدير مكتب التقييم المستقل بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

الرئيس المشارك لمنظمة EvalGender+

رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

marco.segone@unwomen.org

@msegone

جدول المحتويات

7.....	شكر وتقدير.....
8.....	الاختصارات.....
9.....	مقدمة.....
11.....	الفصل رقم 1. أجندة أعمال التنمية المستدامة لعام 2030؛ لا نستثني أحدًا.....
11.....	1.1 صل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الشاملة.....
14.....	1.2 أجندة أعمال عام 2030 هو أجندة أعمال سياسي.....
15.....	1.3 الفروق الرئيسية بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين أهداف التنمية المستدامة.....
16.....	1.4 تداعيات ثورة البيانات في مجال تقييم أهداف التنمية المستدامة.....
18.....	1.5 إعادة التفكير في منهجية التقييم.....
16.....	1.6 آثار بُعدي النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة على أهداف التنمية المستدامة.....
27.....	1.7 فهم المسؤوليات والتحديات التي تخص كل من البلدان الأقل تقدماً والبلدان متوسطة الدخل والبلدان المتقدمة في تنفيذ التقييمات.....
28.....	1.8 تخصيص تقييمات أهداف التنمية المستدامة للسياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.....
30.....	الفصل رقم 2. آليات متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة.....
30.....	2.1 إطار أهداف التنمية المستدامة للمتابعة والاستعراض.....
30.....	2.2 دور مختلف الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية ودون الوطنية.....
32.....	2.3 تقوية واستخدام أنظمة الرصد والتقييم القائمة على المستويات المحلي والوطني والدولي.....
34.....	2.4 خطوات نحو تقوية قدرات أنظمة الرصد والتقييم القائمة على إجراء تحليل النوع الاجتماعي ومواجهة قضايا انعدام المساواة.....
36.....	2.5 تقييم جودة وتغطية بيانات المساواة بين الجنسين وبيانات خفض أوجه انعدام المساواة في أهداف التنمية المستدامة.....
40.....	الفصل رقم 3. المبادئ ذات الصلة بأجندة أعمال 2030 لتقييم «دون استثناء احد».....
40.....	3.1 وضع إطار للإرشادات في حدود مبادئ أهداف التنمية المستدامة.....
40.....	3.2 المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة وضمن «دون استثناء احد».....
42.....	3.3 التنمية المستدامة: الاستدامة والقدرة على الصمود.....
44.....	3.4 الروابط عبر أهداف التنمية المستدامة: التعقيد وبرامج التنمية المركبة.....

الفصل رقم 4. الفصل الرابع إطار التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف المُقترح لأهداف التنمية المستدامة.....57

- 4.1 إطار التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف المقترح على المستوى القطري.....58
- 4.2 أنواع تصميمات التقييم الرئيسية التي يمكن أخذها في الاعتبار في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.....65
- 4.3 بعض الاستراتيجيات العامة لإدماج المبادئ المركزة على الإنصاف والمراعية للنوع الاجتماعي في أعمال تقييم أهداف التنمية المستدامة.....72
- 4.4 نهج لتقييم برامج التنمية المركبة.....75
- 4.5 تقييم الاستدامة والقدرة على التحمل في أهداف التنمية المستدامة.....78

الفصل رقم 5: الاستراتيجية المقترحة لدمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف ضمن الاستعراضات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.....80

- 5.1 دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُركّز على الإنصاف في السياسات والأنظمة الوطنية لتقييم أهداف التنمية المستدامة.....80
- 5.2 تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة.....89
- 5.3 وضع نظام تقييم وطني مراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُركّز على الإنصاف.....89
- 5.4 وضع استراتيجية مناصرة لتعزيز استخدام التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.....90

المرفق 1: الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية.....93

المرفق 2: التطبيقات المحتملة للبيانات كبيرة الحجم وتكنولوجيات المعلومات الجديدة في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.....99

المرفق 3: التعليقات المستمدة من المشاورات عبر شبكة الإنترنت بشأن تصميم التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لأهداف التنمية المستدامة.....101

شكر وتقدير

يود المحررون والمؤلفون أن يتوجهوا بالشكر والتقدير للإسهامات المقدمة من العديد من الزملاء، بما في ذلك أعضاء مجموعة إدارة منظمة EvalGender+ (والتي تتألف من آوار بونجي، الرابطة الدولية لتقييم التنمية، وفابيو لا أماريليس REDWIN، ومها السعيد EVALMENA؛ وأديلين سيباندا، جمعية التقييم الأفريقية؛ وتاتيانا تريتيكوف، Eurasia EvalSociety؛ وراشمي أغراوال، مجتمع المقيّمون في الهند؛ وسفيتلانا نيجروساويوا، رابطة التقييم الأمريكية؛ ولويزا بيلي، مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة؛ وأليخاندر فوندين، شبكة أمريكا اللاتينية والكاربي لل رصد والتقييم والتنظيم ReLAC؛ والكسيس سلفادور لوي، الشبكة الفرانكفونية للتقييم؛ ومادري يانسن فان رينسبرغ، AGDEN؛ وجوليا اسبينوزا فاجاردو، رابطة التقييم الأوروبية؛ وأدا أوكامبو، مكتب التقييم التابع لليونيسيف؛ وريتو ب. ناندا، شبكة الممارسة المهنية على شبكة الإنترنت المعنية بالنوع الاجتماعي والتقييم؛ إشا ويداسنغي ميراندا، رابطة التقييم آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيدة (د.) سوزان موسيوكا، المنتدى البرلماني العالمي لتقييم التنمية؛ وسونال زافيري، مجتمع المقيّمون لجنوب آسيا؛ وأسبلا كالوغامبيتيا، أمانة منظمة EvalPartners، وكيكو كوجي-شيكاتاني، جمعية التقييم الكندية) ومكتب التقييم المستقل التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وقسم البحوث والبيانات بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما جينيت آركونا؛ وسومالي كريس وصوفي براون والزملاء من وكالات الأمم المتحدة الأخرى (كولين كيرك، مكتب التقييم التابع لليونيسيف؛ وأدا أوكامبو، مكتب التقييم التابع لليونيسيف؛ وأندريا كوك، مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والكسندرا تشامبل، مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وناتالي رابير، مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان).

ونود أيضا شكر عوني عامر، ناصر قادوس و أنيس بن يونس لمراجعتهم النسخة العربية من الكتيب.

أثرت المناقشات التي تمت أثناء فعاليات «دون استثناء احد» التي عقدت في نيويورك خلال الفترة 15-17 مارس/آذار 2016. المزيد من المعلومات متاحة من خلال الرابط <http://evalpartners.org/evalgender/evaluating-SDGs-with-an-equity-focused-and-gender-responsive-lens>

الاختصارات

EFGR	المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف
IAEG-SDGs	فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة
M&E	الرصد والتقييم
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
NEP	سياسة تقييم وطنية
QCA	التحليل النوعي المقارن
RCT	تجربة موجهة تستخدم عينات عشوائية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEG	فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مقدمة

يتمثل الغرض من هذا الإصدار في توفير إرشادات بشأن كيفية دمج نهج يركز على الإنصاف والمساواة بين الجنسين في أنظمة التقييم الوطنية والتي ينبغي أن تزود استعراضات أهداف التنمية المستدامة الوطنية بالمعلومات. يضع أجندة أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 «خطة عمل للأفراد والكوكب والازدهار» و«تسعى إلى تقوية السلام الشامل في ظل حرية أوسع» من خلال الشراكات الاستراتيجية. وهي تتضمن رؤية ومبادئ، ونتائج لإطار أهداف التنمية المستدامة العالمية، وإطار لوسائل التنفيذ والشراكة العالمية، وآلية للمتابعة والاستعراض.

الغرض من هذه الإرشادات هو دعم أنظمة التقييم الوطنية بشأن كيفية دمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لإمداد الاستعراضات الوطنية بالمعلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة. الغرض من هذه الوثيقة هو: (أ) توفير إرشادات بشأن كيفية دمج النهج المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي والذي يركز على الإنصاف

في أنظمة التقييم الوطنية بشكل عام، (ب) اقتراح عملية تفصيلية خطوة بخطوة للتقييمات التي تقودها البلدان والمراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف بالإضافة إلى استراتيجية لدمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لإمداد استعراضات أهداف التنمية المستدامة بالمعلومات. وستكون هناك حاجة لاستكمال التحليل الإحصائي لنوع الجنس والمؤشرات المصنّفة طبقاً للنوع الاجتماعي، رغم أهميتها، بأساليب التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لضمان دون استثناء احد.

من المتوقع أن تخدم الإرشادات بصفة أساسية أنظمة التقييم الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، ووكالات التنمية متعددة الأطراف والثنائية، والمؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك المراكز البحثية المتخصصة ومجمّعات الفكر والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية والمقيمين المهنيين.

هذا الإصدار مقسّم إلى خمسة فصول. الفصل الأول يقدم أجندة الأعمال أهداف التنمية المستدامة والمبدأ المحوري الذي يتمثل في ضمان «دون استثناء احد». يبدأ الفصل بمناقشة أصل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الشاملة، مؤكّداً على أن أجندة أعمال عام 2030 هو أجندة أعمال سياسي، ويلقي الضوء على المبادئ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان دون استثناء احد، والشمول والاتصال بين مختلف غايات أهداف التنمية المستدامة. ويقدم هذا الفصل الفوارق الرئيسية بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الفوارق من منظور التقييم. كما يناقش هذا الفصل تداعيات ثورة البيانات بالنسبة لتقييمات أهداف التنمية المستدامة ويقدم التطورات الرئيسية في مجال منهجيات التقييم لاستخدامها في تقييم أهداف التنمية المستدامة.

يقدم الفصل الثاني إطار أهداف التنمية المستدامة المقترح للمتابعة والاستعراض. وفي حين أن الإطار الحالي لا يركز مباشرةً على منهجية التقييم المقترحة، إلا أنها تحدد المبادئ - إذ تؤكد أن النهج طوعي وتحت القيادة القطرية، وتقر باختلاف الواقع والقدرات ومستويات التطور على المستوى الوطني. يتمثل المبدأ الرئيسي في ضمان «دون استثناء احد».

يناقش الفصل الثالث المبادئ ذات الصلة لأجندة أعمال أهداف التنمية المستدامة من منظور «دون استثناء احد»، وبالأخص: (أ) المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة وكيفية تطبيقها على التقييم الذي يركز على الإنصاف بين الجنسين والإنصاف (ب) التنمية المستدامة وكيف تنطبق على التقييم، (ج) الروابط عبر أهداف التنمية المستدامة والحاجة لتقييم يستجيب لاعتبارات التعقيد.

يقترح الفصل الرابع إطارًا لتصميم وتنفيذ التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف على المستوى القطري. ويقترح أجندة أعمال 2030 مجموعة من المؤشرات القياسية والمؤشرات الفرعية لقياس كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، والتي يتعين على جميع البلدان جمعها وتحليلها، طبقًا لما تسمح به قدراتها، باستخدام التعريفات القياسية. كما أن البلدان مدعوة إلى إجراء المزيد من دراسات الرصد والتقييم التي تستجيب لأولويات ومخاوف معينة بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. يقترح هذا الفصل إطارًا يمكن للبلدان استخدامه لوضع تقييماتها الخاصة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف والتي تقودها البلدان ذاتها. يقدم الإطار استراتيجية مكونة من تسع خطوات لاستراتيجية شاملة تجاه التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف على المستوى القطري.

وأخيرًا وليس آخرًا، يقترح الفصل الخامس دمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف ضمن أنظمة التقييم الوطنية واستعراضات أهداف التنمية المستدامة. وتجري مناقشة التحديات السياسية والمنهجية التي تواجه دمج النهج المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي والذي يركز على الإنصاف. وبناءً على الدروس المستفادة من الخبرات السابقة، تُقترح مجموعة من الإرشادات لضمان الدمج الفعال للنهج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.

الفصل رقم 1. أجندة أعمال التنمية المستدامة لعام 2030: دون استثناء احد

تستند الإرشادات إلى مبدئين مستمدين مباشرةً من أهداف التنمية المستدامة، وهما على وجه التحديد:

- المساواة بين الجنسين: مستمد من هدف التنمية المستدامة رقم 5
- الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها: مستمد من هدف التنمية المستدامة رقم 10

يتم تلخيص هاتين الفئتين عبر الوثيقة بالإشارة إليهما بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة.

عند الإشارة إلى نُهج التقييم لتناول هاتين الفئتين، يستخدم مصطلح التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.

1.1 أصل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الشاملة

رؤية جديدة للعالم - العالم الذي نريده

تسعى أهداف التنمية المستدامة، والتي صدقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، إلى استكمال الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تم التصديق عليها عام 2000 و«استكمال ما لم تحققه»¹. وبالتالي، سوف تستكمل أهداف التنمية المستدامة الزخم الذي ولدته الأهداف الإنمائية للألفية وتسعى إلى التعلم من هذا الالتزام الدولي المستمر - سواء فيما يتعلق بالأمور التي نجحت أو التي لم تنجح.

في حين لا تزال أهداف التنمية المستدامة تعكس معظم الموضوعات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن أهداف التنمية المستدامة أوسع وأكثر طموحًا. ففي حين تستمر أهداف التنمية المستدامة في التركيز على التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الازدهار، إلا أنها تعكس أيضًا المخاوف المتنامية حول مستقبل كوكبنا كما يعكسها التركيز على الاستدامة والحاجة إلى الإدماج الاجتماعي لضمان «دون استثناء احد».

كما تمثل أهداف التنمية المستدامة رؤية «العالم الذي نريده». ويجمع هذا بين قضايا تغير المناخ والحفاظ على البيئة وتقوية تنظيم المجتمع المحلي والمشاركة الواسعة في العملية السياسية. كما تتعلق الاستدامة أيضًا بالسلام والأمن وتقوية الشراكات بين جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية. تنعكس جميع هذه الأبعاد في خمسة مجالات ذات أهمية حاسمة بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة: الأشخاص والكوكب والازدهار والسلام والشراكة - وجميعها مرتبطة بطرق معقدة وأخذة في التطور.

1 الأمم المتحدة، 2015. «تحويل عالمنا: جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030»

مبدأ العالمية

«التنمية المستدامة هي طموح عالمي يتطلب التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة لتحقيق الصالح العام الأكبر»². في عام 2012، دعت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر ريو20+ إلى أن تكون أهداف التنمية المستدامة «ذات طبيعة عالمية وتنطبق بصورة شاملة على جميع البلدان مع أخذ اختلافات الواقع الوطني ومستويات التنمية في الاعتبار»³.

تعني حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة تستند إلى خمسة مبادئ عالمية ومرتبطة - الأفراد والكوكب والازدهار والسلام والشراكة - أن التقييم يجب أن يكون ذا نهج أوسع وأشمل وأكثر تعقيداً مما كان عليه الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أربعة جوانب لمفهوم الشمول⁴:

- الإقرار بمبادئ ومعايير وقيم قابلة للتطبيق على جميع البلدان وجميع الأشخاص.
- الترابط بين التحديات الوطنية والعالمية، وبالتالي الالتزامات العالمية التي تتصدى لها
- الإقرار بأن قضايا التنمية المستدامة موجودة في جميع البلدان
- الالتزام العالمي «دون استثناء احد»

كما سوف نناقش فيما بعد، فإن مبادئ الشمول لها العديد من التداعيات على تصميم تقييم أهداف التنمية المستدامة:

- فالشمول يعني ضمناً الترابط، والذي يعني أنه من المهم الإقرار بأن نواتج كل هدف تتأثر عن قرب بنواتج جميع الأهداف الأخرى.
- ويتطلب هذا بدوره استخدام تصميم التقييم المستجيب لاعتبارات التعقيد.
- ويجب أن يمتد التركيز على حقوق الإنسان كلاً من عمليتي تنفيذ التقييم وكذلك عملية التقييم في كافة مراحلها.
- كما أن التقييم المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي والذي يركز على الإنصاف مطلوب منه بشدة ضمان دون استثناء احد.
- وأخيراً فإن الالتزام بمبدأ «دون استثناء احد» يتطلب التركيز على الإنصاف والاستماع إلى الرأي والتمكين بالإضافة إلى الاهتمام عن قرب بالنتائج غير المقصودة لتدخلات التنمية، والتي عادة ما تؤدي إلى إقصاء النساء وغيرهن من الضعفاء من الوصول على قدم المساواة لاستحقاقات الكثير من تدخلات التنمية وكذلك السياسات العامة والعمليات الوطنية

2 UNEP Post 2015 Note #9 / OHCHR Human Rights and Post 2015. Universality in the post 2015 Sustainable Development Agenda صفحة 1-2 (بدون تاريخ)

3 المرجع السابق.

4 المرجع السابق.

تحدي التركيز على قيادة البلدان

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في نهج أهداف التنمية المستدامة في أنه يجب أن يتم تحت قيادة البلدان وبصورة تشاركية. ينبغي أن تكون البرامج والتقييمات مملوكة ل نطاق واسع من الحكومة والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي، وأن يتم تحت قيادتها. وفي حين يوفر هذا النهج فرصاً ليستمد الموارد ويبرز صوت نطاق أكثر اتساعاً من المنظمات والجماعات، إلا أن النهج يصاحبه أيضاً تحديات جديدة. يتعلق أحد التحديات بالتنسيق بين العديد من المنظمات المختلفة، والتي تختلف وجهات نظرها وأولوياتها والنهج التي تتبعها بالنسبة للتقييم. وقد تكون هناك أيضاً نهج مختلفة فيما يتعلق بالتقييم، حيث تستخدم بعض الوكالات الأساليب الكمية التقليدية بينما يستخدم البعض الآخر أساليب نوعية كيفية وتشاركية.

إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

على الرغم من أن المساواة بين الجنسين كانت تعتبر هامة إلى حد ما في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنه كان من المفترض أن يجمع الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) جميع القضايا، ولم يتناول الإطار بصورة مباشرة القضايا الشاملة، مثل آثار البنية التحتية أو الزراعة على النساء (رغم أنه لم يتم تجاهل هذه الروابط تماماً). في المقابل، تفر أهداف التنمية المستدامة بالروابط بين النوع الاجتماعي وبين أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وتتضمن 10 أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة مؤشراً يشير إلى مساواة المرأة. كما تركز أهداف التنمية المستدامة أكثر على التمكين والمساواة. وأخيراً، فإن الهدف المحوري المتمثل في «دون استثناء احد» يقر أيضاً بأبعاد النوع الاجتماعي للإقصاء.

التركيز على الإدماج الاجتماعي - «دون استثناء احد»:

المساواة والنوع الاجتماعي

يقترح أجندة أعمال 2030 نهجاً للإدماج الاجتماعي يتمثل هدفه في ألا يتم استثناء أحد. ويمثل هذا تحدياً أكبر بكثير - من الناحيتين الفنية والسياسية - بالمقارنة بالنهج التقليدية حيث يتمثل الهدف عادة في زيادة نسبة السكان القادرين على الوصول إلى الخدمات والبرامج. ورغم وجود اتفاق واسع في العادة على الأهداف مثل زيادة التسجيل في المدارس، أو تحسين شبكات الطرق أو إتاحة موارد المياه والصرف الصحي، إلا أن الاتفاق كثيراً ما يكون أقل بشأن كم الموارد والجهد الذي ينبغي تخصيصه للوصول إلى الجماعات الأكثر فقراً والأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك النساء والفتيات، والأقليات العرقية والدينية، واللجئيين والمهاجرين غير الشرعيين وذوي الإعاقة وذوي القدرات المختلفة.

هناك بعد سياسي كبير يتعلق بالإدماج الاجتماعي. في العديد من المجتمعات، هناك رفض اجتماعي قوي لبعض الأقليات أو الجماعات الضعيفة، وقد يكون الدعم محدودًا لمحاولة دمج هذه الجماعات. كما سوف يتطلب أيضًا التركيز على تحديد الجماعات التي تم إقصائها إقرارًا من الحكومات بأن أدائها الاجتماعي والاقتصادي لم يكن قويًا أو فعالًا بالقدر الذي يشير إليه ترتيبها في المؤشرات الدولية الرئيسية مثل مؤشر التنمية البشرية.

وهناك أيضًا تحديات لوجستية ومنهجية. عادة ما تكون البيانات المقارنة غير متاحة بشأن قدرة الجماعات الدينية أو العرقية المختلفة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. وبالتالي، فإن التركيز على الإدماج الاجتماعي سوف يتطلب جمع بيانات إضافية واستخدام منهجيات جديدة لجمع البيانات وتحليلها. كما أن التكاليف الإضافية والحاجة لقدر أكبر من خبرات التقييم هما من بين أكبر الأسباب التي تثبط عمل الوكالات التي تعمل في ظل قيود تتعلق بكل من عنصرَي الموازنة والوقت.

1.2 أجندة أعمال عام 2030 هي أجندة سياسية

تمثل أجندة أعمال 2030 رؤية جريئة لعالم متحول يتسم بالتزام أكبر كثيرًا تجاه العدالة الاجتماعية والسياسية، والإقرار بالحاجة إلى مواءمة استراتيجيات التنمية للقيود التي يفرضها الكوكب، ووجود صور جديدة للمساءلة الاجتماعية والسياسية، ويركز على السعي لدمج الجماعات المهمشة والضعيفة. وسوف يتطلب التركيز على نسبة الـ40% الترامًا سياسيًا شجاعًا بتغيير الاتجاه السائد نحو زيادة تركيز الثروة وسلطة صنع القرار في يد نسبة ضئيلة من السكان، حتى تقل باستمرار. ويتطلب هذا نهجًا تحويليًا، وهو ما قد يلاقي معارضة قوية ممن هم في موضع السلطة أو من القطاعات التي ظلت غير خاضعة للتنظيم إلى حد كبير في الماضي.

كما أن أجندة أعمال 2030 ذو توجه قوي نحو القيمة، استنادًا إلى العدالة الاجتماعية. وسوف يكون دور القيم هامًا على وجه الخصوص في تحديد الجماعات المقصاة التي سيتم تضمينها. وسوف يمثل هذا أيضًا عملية سياسية حساسة للغاية.

يقر النهج بأن أوجه انعدام المساواة هيكلية وتنتج من الأنظمة السياسية والاجتماعية الظالمة وأن التصدي لها سوف يتطلب تحولًا هائلًا وصعبًا. إن إعطاء الصوت لقطاعات كانت من قبل غير مسموعة ومقصاة سوف يتطلب إعادة التفكير وإعادة التنظيم اجتماعيًا واقتصاديًا بشكل جوهري. يتطلب التحول دعمًا سواء على المستويات العليا أو على مستوى القاعدة.

على الرغم من أنه قد يبدو مسألة فنية خالصة، إلا أن التأكيد على عملية صنع القرار القائمة على الأدلة له أيضًا تداعيات سياسية قوية. وهو يعني أن التقييم مدمج داخل عملية صنع القرار السياسي ويتحدى البرامج التي لا تستند إلى أدلة تجريبية على فعاليتها.

وأخيراً، فإن حقيقة أن عملية التقييم سوف تكون تحت القيادة القطرية وتشاركية يعد أيضاً قراراً سياسياً. فعلى أحد المستويات، يُقصد منها ضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة «مملوكة» للبلدان وليس للأمم المتحدة أو الوكالات المانحة، بينما على مستوى آخر، تعني مشاركة نطاق أوسع بكثير من أصحاب المصلحة على المستوى القطري وعلى المستوى المحلي بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

1.3 الفروق الرئيسية بين الأهداف الإنمائية للألفية

وبين أهداف التنمية المستدامة⁵

رغم استناد أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وأن المقصود منها هو أن تبدأ من حيث انتهت الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هناك بعض الفوارق الهامة بين الاثنين، منها:

- كما سبقت الإشارة في القسم أ، فإن أهداف التنمية المستدامة تدخل مبدأ الشمول، والذي لم يكن جزءاً من الأهداف الإنمائية للألفية.
- رغم أن الأهداف الإنمائية للألفية تركز على مدى تحقيق الأهداف، إلا أن أهداف التنمية المستدامة تقوم أيضاً بتقييم مدى استدامة المخرجات والنتائج مع مرور الزمن.
- في حين أجرى تقييم الأهداف الإنمائية للألفية تقييمات مستقلة لكل من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، إلا أن أهداف التنمية المستدامة تقرر بالتكامل بين أهداف التنمية المستدامة المنفردة وأن تحقيق أي هدف منها يعتمد على إسهام أهداف التنمية المستدامة الأخرى.⁶ على سبيل المثال، تعتمد التحسينات في الصحة أو التعليم على الاتجاهات الاقتصادية الوطنية والدولية وعلى حالة الحد من الفقر في بلد معين، وعلى إتاحة الطرق والمياه والطاقة والنقل من بين عوامل أخرى.
- هناك عدد من أهداف التنمية المستدامة الشاملة مثل المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة، ويجري تقييمها في حد ذاتها، ولكنها تمثل أيضاً محددات رئيسية لنجاح معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى

5 انظر المرفق رقم 1 للاطلاع على ملخص للدروس المستفادة من تقييم الأهداف الإنمائية للألفية.

6 Le Blanc, D. 2015. "Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets". DESA working paper No. 141, March 2015.

- على صعيد تناول المساواة بين الجنسين، كان من بين أوجه القصور الأخرى في الأهداف الإنمائية للألفية التركيز الضيق على الأهداف، والذي شنت الموارد والاهتمام بعيداً عن الأسباب الجذرية لانعدام المساواة بين الجنسين والتي تم تناولها في الاتفاقات المعيارية الأكثر شمولاً بشأن المساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ومنهاج عمل بيجين.⁷
- بالرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية كانت تُقِيم إلى حد كبير بناءً على المؤشرات المُجمّعة، مثل زيادة نسبة الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية التي تحقق هدفاً معيئاً (مثل نسبة النساء المسجلات في المدارس، أو الأسر المعيشية التي تستطيع الوصول إلى مياه الشرب الآمنة)، إلا أن الإطار المقترح لتقييم أهداف التنمية المستدامة سوف يركز، كما تركز أهداف التنمية المستدامة ذاتها، على انعدام المساواة بين البلدان وفي داخلها، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على تحقيق المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة. ويتطلب هذا، من بين أمورٍ أخرى، توجيه السؤال «هل تم استثناء أحد؟» وتقييم الفجوة بين الجماعات الأكثر فقراً وضعفاً وبين باقي السكان.
- وقد اتسمت عملية تطوير أهداف التنمية المستدامة بأسلوب أكثر تشاركية وشمولاً مما كان عليه الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية.

1.4 تداعيات ثورة البيانات في مجال تقييم أهداف التنمية المستدامة⁸

حدثت زيادة ضخمة في استخدام الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية والمستشعرات الآلية وغيرها من تقنيات المعلومات الجديدة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها لأغراض تصميم البرامج والرصد والتقييم. ومؤخراً، حدث نمو هائل في إتاحة البيانات كبيرة الحجم مثل تحليل التغريدات ووسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل التعاملات المالية الإلكترونية، وسجلات الهاتف وصور الأقمار الصناعية. يمكن جمع المعلومات بطريقة أسرع وأرخص، ويمكن جمع المعلومات ونشرها في الوقت الحقيقي حتى تعطي إشارات مبكرة عن حالات الطوارئ سواء الطبيعية أو من صنع الإنسان.

7 Sen, G. and A. Mukherjee. 2014. "No empowerment without rights, no rights without politics: Gender-equality, MDGs and the post-2015 development agenda".

8 Bamberger "Guidelines for بحث في تقييم البرامج انظر بحث لتطبيقات البيانات كبيرة الحجم في تقييم البرامج انظر بحث (والذي سوف يصدر في وقت لاحق من عام 2016).

كما حدثت تطوراتها في تحليلات البيانات الذكية والتي لها القدرة على التعرف على الأنماط والعلاقات الجديدة في البيانات والتي كان يصعب اكتشافها سابقاً⁹، وتتيح أيضاً التقنيات الجديدة لتمثيل البيانات في صورة مرئية، مثل الخرائط التفاعلية، ومن هنا فان تمثيل البيانات يسهل فهمها بالنسبة لمجموعات المجتمع المحلي وغيرها من أصحاب المصلحة من غير المتخصصين في تحليل البيانات.¹⁰

على مدار العامين الماضيين، زاد الاهتمام بتطبيقات البيانات كبيرة الحجم في مجال التقييم المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي. ولعل أكثر هذه المبادرات تقدماً هو مشروع Data2X التعاوني (انظر المربع رقم 1).

المربع 1 مشروع Data2X التعاوني لتعزيز استخدام البيانات كبيرة الحجم لصالح النوع الاجتماعي

بالتعاون مع منظمة النبضة العالمية (Global Pulse) التابعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والباحثين الأكاديميين المنفردين، تقوم Data2X بزيادة الأبحاث التجريبية التي تهدف إلى استكشاف كيف يمكن لمختلف أساليب جمع وتحليل البيانات كبيرة الحجم أن تسد الفجوة العالمية بين الجنسين. كما ستضع الشراكة استراتيجية طويلة الأمد للتوسع في استخدام البيانات كبيرة الحجم لصالح النوع الاجتماعي داخل منظمة النبضة العالمية (Global Pulse) التابعة للأمم المتحدة، وتهدف إلى أن تكون نقطة انطلاق لجهود تطوير البيانات كبيرة الحجم المستقبلية وضمان أن يظل النوع الاجتماعي في طليعة هذا المجال الناشئ. وتتضمن المجالات التي تم إطلاق مبادرات تجريبية فيها ما يلي:

- تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية
- عمل النساء وتوظيفهن
- بيانات الخدمات المالية المتعلقة بجانب العرض
- شعور المرأة الشخصي بالرفاه والفقير
- البيانات كبيرة الحجم والنوع الاجتماعي
- تحسين بيانات النوع الاجتماعي في برامج الولايات المتحدة للمساعدات الأجنبية
- البيانات الخاصة بالسكان المهجرين

المصدر: <http://data2x.org/>

يقدم الملحق رقم 2 أمثلة على استخدام البيانات كبيرة الحجم وتقنيات المعلومات الجديدة التي لها تطبيقات محتملة في مجال التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف. في الوقت الحالي، تستخدم معظم تطبيقات هذه التقنيات في

9 For references on data analytics, see Marr, B. 2015. *Big Data: Using Smart Big Data Analytics and Metrics to Make Better Decisions and Improve Performance*. Wiley; Meier, P. 2015. *Digital Humanitarians: How Big Data is Changing the Face of Humanitarian Response*. CRC Press; and Siegel, E. 2013. *Predictive Analytics: The Power to Predict Who Will Click, Buy, Lie or Die*. Wiley.

10 للحصول على مراجع بشأن تطبيقات تمثيل البيانات في صورة مرئية، انظر مرجع ماير (Meier) الذي سبقت الإشارة إليه؛ وتقرير البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم: العوائد الرقمية، البنك الدولي يوجد أيضاً عدد من حزم البرامج التجارية مثل برنامج Tableau والتي تتضمن برامج لتمثيل البيانات في صورة مرئية.

الأبحاث، وتصميم البرامج والإغاثة في حالات الطوارئ بدلاً من استخدامها بصورة مباشرة في تقييم البرامج - على الرغم من وجود أساليب يمكن مواءمتها لتناسب تقييم البرامج.

وسيكون من بين التحديات الهامة التي تواجه تقييمات أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى تقييم التطبيقات المحتملة لجميع تقنيات المعلومات الجديدة هذه وكيف يمكن الدمج بينها وبين التقييم التقليدي. هناك إمكانيات هائلة لهذه التقنيات الجديدة، ويجب أن تساعد أهداف التنمية المستدامة القائمين بالتقييم على ضمان عدم اغفالهم أو استثناءهم واستخدام هذه التقنيات. وسوف يلزم، بالطبع، تقييم تكلفة التقنيات ومدى سهولة الوصول إليها. كما أن هناك قضايا أخلاقية وسياسية هامة ينبغي تناولها، بما في ذلك أمن البيانات والخصوصية وحقيقة اقتصار إتاحة الوصول إلى أنواع عديدة من البيانات كبيرة الحجم على الحكومات والوكالات الدولية الغنية بالموارد.¹¹ وهناك مخاوف من أن تصبح البيانات كبيرة الحجم «استخراجية» أي تتسم بأنها مثل المقتطفات من ناحية أنها توفر طريقة للحكومات والوكالات المانحة لجمع المعلومات دون الحاجة إلى التفاعل مع المجتمعات المحلية، وعادة ما يحدث ذلك دون أن تدري المجتمعات المحلية بأن البيانات يجري جمعها منها. ورغم وجود أساليب لضمان تعزيز البيانات كبيرة الحجم للشمول والمشاركة، إلا أن الأمر سيتطلب حملة توعية قوية لضمان إسهام تطبيقات البيانات كبيرة الحجم في تحقيق هدف «دون استثناء احد».

1.5 إعادة التفكير في منهجية التقييم

منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، حدثت تطورات كبرى في منهجية التقييم ينبغي دمجها في التخطيط لتقييم أهداف التنمية المستدامة. وهذه التطورات جميعاً لها تداعيات هامة بالنسبة للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.

الأنواع الرئيسية للتقييم وأسئلة التقييم الأساسية

في حين تركز معظم أدبيات التقييم على تقييم آثار مشروعات التنمية إلا أنه من المهم بالنسبة لتصميم تقييمات أهداف التنمية المستدامة الإقرار بوجود إجراء تقييم شامل للبرامج القطرية لأهداف التنمية المستدامة على ثلاثة مستويات وأن هناك أربعة نُهج رئيسية للتقييم على الأقل.

المستويات الثلاثة هي:

- تقييم السياسات الوطنية والقطاعية.
- تقييم البرامج ذات القاعدة العريضة والتي عادة ما تنطوي على عدد من المكونات أو المشروعات المختلفة. وعادة ما يشارك في هذه البرامج عدد كبير من الوكالات القائمة بالتنفيذ وأصحاب المصلحة، لكي يكون لها نطاق تغطية جغرافي واسع، وعادة لا تتوافر معلومات كاملة للغاية بشأن مكان وكيفية تنفيذ كل مُكوّن.

Bamberger, M., Raftery, L., and V. Olazabal. 2016. "The role of new information and communication technologies in equity-focused evaluation: Opportunities and challenges". *Evaluation*, April 2016, 22 (2): 228-244.

• تقييم المشروعات التي يكون لها عادة، ولكن ليس دائماً، تغطية جغرافية محدودة نسبياً وعددٌ محدودٌ من المكونات والوكالات القائمة بالتنفيذ.

نُهج التقييم الأربعة الأكثر شيوعاً هي:

• **تقييم السياسة:** يقيّم هذا النهج مدى جودة تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج واسعة النطاق (مثل البرامج القطرية البرامج التعاونية ذات الجهات المانحة المتعددة) ومدى جودة تحقيقها لأهدافها التنموية. تركز هذه التقييمات على التطوير والتخطيط في مرحلة ما قبل بدء المشروع. فالعديد من التقييمات تُجرى بأثر رجعي، وعادة في نهاية دورة البرنامج القطرية DAC (والتي تدوم عادة لمدة 4-5 سنوات). تستخدم العديد من هذه التقييمات معايير التقييم الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/OECD/لجنة المساعدة الإنمائية (مثل الصلة والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة)، ولكن يمكن استخدام العديد من منهجيات تقييم السياسات الأخرى.

• **التقييم التكويني:** الغرض من التقييم التكويني هو تقديم تعليقات عكسية منتظمة إلى الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة في تقوية تنفيذ البرامج والمشروعات. هناك رابط وثيق بين الرصد والتقييم لضمان أقصى استخدام للرصد كأداة للإدارة التي تسم بالمرونة وليس للمساءلة فحسب. يجمع التقييم التكويني بين الأساليب الكمية والنوعية، والتي عادة ما يُجمع بينها في نهج يعتمد على أساليب مختلطة. كما أن هناك تركيز على التقييم كأداة للتعلم. يستخدم التقييم التكويني على مدار دورة البرنامج والمشروع. يستند هذا النهج إلى التعاون الوثيق بين الإدارة وبين فريق التقييم، والنهج التنظيمي يختلف عن العديد من التقييمات التحصيلية والتي عادة ما تركز على أن «الموضوعية» لا يمكن تحقيقها إلا بالحفاظ على المسافة بين المديرين والقائمين بالتقييم. يمكن أيضاً أن تتضمن أنواع عديدة من التقييم التكويني نهجاً قائماً على الحقوق يستغل النهج النوعية والتشاركية في استخدام التقييم ليعطي صوتاً للمجموعات الفقيرة والضعيفة ولتعزيز العدالة الاجتماعية. ويقع العديد من صور التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف ضمن هذه الفئة.

• **التقييم التطويري:** تُضمّن العديد من الوكالات في السنوات الأخيرة تقييم مايكل باتون التطويري¹² كنوع رابع من التقييم. وهذا التقييم يتشابه من عدة جوانب مع التقييم التكويني من ناحية أن الغرض منه هو مساعدة المديرين وغيرهم من أصحاب المصلحة على تحسين أداء البرنامج وتعلم دروس تفيد في اختيار وتصميم البرامج المستقبلية. إلا أن التقييم التطويري يركز على البرامج المبتكرة وتلك التي تعمل في بيئات معقدة حيث يتحتم استخدام نهج متكيف للتصميم والتنفيذ. تتطور التدخلات وتتكيف وعادة لا تكون لها أي نقطة اكتمال. ويستند هذا النهج إلى التعاون الوثيق للغاية بين المديرين والقائمين على التقييم، حيث يشارك القائمون على التقييم عن كُتب في تنفيذ البرنامج وموأمته وليس كمقيمين خارجيين.

Patton, M. 2011. *Developmental Evaluation: Applying Complexity Concepts to Enhance Innovation and Use*. 12
New York, NY: Guilford Press.

• **التقييم التحصيلي:** الغرض من التقييم التحصيلي هو تقييم مدى إمكانية أن تُعزى التغييرات الملحوظة في متغيرات النتائج (أهداف المشروع المقصودة) إلى آثار تدخل المشروع. يمكن أن تكون هذه التقييمات إما كميةً، تقدر حجم التغيرات وأهميتها الإحصائية، أو قد تتبع نهجًا يميل أكثر إلى النوعية - حيث تكون آراء السكان المتأثرين وغيرهم من أصحاب المصلحة أحد المصادر الرئيسية للأدلة. من الناحية التقليدية، استُخدمت التقييمات التحصيلية للمساءلة ولتوفير إرشادات بشأن إمكانية تكرار البرامج. ومن الناحية التقليدية أيضًا، كان التطبيق الأساسي للتقييم التحصيلي يتمثل في تقييم إمكانية تكرار البرامج التجريبية على نطاق واسع. وقد كانت التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية هي الأداة الأكثر استخدامًا في التقييم التحصيلي. وتعد التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية أحد أكثر منهجيات التقييم استخدامًا وأكثرها تعرضًا للنقد. كما توجد تحفظات واسعة النطاق بين مجتمع المقيمين على التركيز الحصري على التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية، ويرجع السبب في ذلك، من بين أشياء أخرى، إلى التركيز الضيق على عدد صغير من النتائج (عادةً ما تكون كميةً)، وعدم الاهتمام بعملية تنفيذ المشروع وبالسياق الذي يتم تصميم المشروع وتنفيذه وتقييمه من خلاله. كما تواجه التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية اعتراضات من المقيمين الذين يستندون إلى الحقوق والذين يركزون على الحاجة للاستماع لأصوات متعددة والذي يرون أنه لا توجد طريقة وحيدة لتحدي أو تقييم نواتج البرامج. ومن بين التطورات الهامة نهج «التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية+» (RCT+) والذي يجمع ما بين تصميمات التقييم التجريبية وبين النهج النوعية.¹³

يتضمن الجدول رقم 1 قائمة بالأسئلة الرئيسية التي يتعين على كل نوع من أنواع التقييم الأربعة تناولها. ومن المهم إدراك أن كل نوع من أنواع التقييم مُصمَّم لتناول أنواع مختلفة من الأسئلة. وبالتالي، من المهم تحديد أنواع الأسئلة التي تهم أصحاب المصلحة المختلفين قبل اختيار تصميم التقييم. وكثيرًا ما ستكون هناك حاجة إلى أكثر من نوع من أنواع التقييم لتناول جميع الأسئلة الهامة بالنسبة لأصحاب المصلحة.

Bamberger, M., Tarsilla, M., and S. Hesse-Biber. 2016. "Why so many 'rigorous' evaluations fail to identify unintended consequences of development programs. How mixed-methods can contribute". *Evaluation and Program Planning* 55 (2016): 155-162.

الجدول 1. أمثلة للأسئلة الرئيسية التي تتناولها أنواع التقييم الأربعة بعض الأسئلة الرئيسية المتعلقة بتقييم مخرجات ونواتج النوع الاجتماعي والإنصاف عند تطبيق كل نوع من أنواع التقييم الأربعة

أمثلة لأسئلة التقييم الرئيسية	نهج التقييم
<p>ترتيب السياسات من ناحية::</p> <ul style="list-style-type: none"> • الملاءمة • الكفاءة • الفعالية • الأثر • الاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي والإنصاف • الاستدامة <p>إلى أي مدى يمكن أن تُعزى النتائج الملحوظة إلى آثار السياسة.</p> <p>إلى أي مدى كانت نصائح الوكالة المانحة مؤثرة في صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية وتنفيذها.</p> <p>بالنسبة للسياسات التي لن تظهر نتائجها الكاملة لعدة سنوات (حتى بعد الوقت الذي يتحتم فيه الانتهاء من التقييم)، ما هي المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقدير احتمال النجاح بعد فترة زمنية أقصر؟</p> <p>هل تسهم السياسات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟</p> <p>هل تسهم السياسات في تعزيز المساواة؟</p>	<p>أ. تقييم السياسة</p>
<p>ما هو احتمال أن يحقق تصميم البرنامج أهداف التنمية المستدامة المختلفة؟</p> <p>إلى أي مدى يتم تنفيذ البرنامج بفعالية</p> <p>هل هناك أية قطاعات من السكان المستهدفين يتم إقصاؤها أو تقل إتاحة استحقاقات البرنامج لها؟</p> <p>هل تسهم السياسات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟</p> <p>هل هناك نواتج غير مقصودة (سلبية أو قد تكون إيجابية) يجب على الإدارة تناولها؟</p> <p>هل تسهم السياسات في تعزيز النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة؟</p>	<p>ب. التقييم التكويني</p>
<p>هل هناك آليات لضمان التشاور مع جميع قطاعات السكان المستهدفين؟</p> <p>هل تصل خدمات واستحقاقات المشروع إلى السكان المستهدفين؟</p> <p>هل يحدد تصميم التقييم ويتناول جميع أبعاد التعقيد للمشروع/البرنامج؟</p> <p>هل يمتلك تنفيذ المشروع المرونة للتكيف مع تغير السياق الذي يعمل البرنامج من خلاله؟</p> <p>هل تسهم البرامج في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟</p> <p>هل تسهم البرامج في تحقيق النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة؟</p>	<p>ج. التقييم التطويري</p>

د. التقييم التحصيلي	<p>إلى أي مدى يُمكن أن يُعزى أثرٌ محدد للتدخل؟</p> <p>هل صنع التدخل فرقاً؟</p> <p>كيف صنع التدخل الفرق؟</p> <p>هل سيعمل التدخل في مكانٍ آخر؟</p> <p>ما هي العوامل الرئيسية (السياق والتصميم والتنظيم والتنسيق) الهامة للقدرة على التكرار الناجح؟</p> <p>ما مدى سهولة أو صعوبة الأبعاد المختلفة للبرنامج طبقاً لمقياس التعقيد¹⁴</p> <p>هل من الضروري استخدام تصميم للتقييم يستجيب لاعتبارات التعقيد؟</p> <p>ما هي عوامل السياق الرئيسية التي تؤثر على مختلف نواتج البرنامج؟</p> <p>هل تتأثر نواتج البرنامج بمشكلات التنسيق بين أصحاب المصلحة المختلفين؟</p> <p>هل أسهمت البرامج في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؟</p> <p>هل أسهمت البرامج في تحقيق النتائج الخاصة بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة؟</p>
------------------------	--

ظهور نظرية التعقيد

هناك إقرار متزايد بأن العديد من برامج التنمية «معقدة» وأنها سوف تتطلب في الغالب استخدام أساليب تقييم «مستجيبة لاعتبارات التعقيد (انظر الفصل رقم 3، القسم د). هناك بعض النهج الواعدة التي يجري اختبارها، لتقييم البرامج المركبة مثل: النهج القائمة على نظرية التغيير Theory of Change، وتحليل المساهمة Contribution analysis، وحصد النتائج، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل. وبالتالي، فإن تطوير أساليب تقييم فعالة من حيث التكلفة وبسهولة تطبيقها ومستجيبة لاعتبارات التعقيد سوف يمثل تحدياً وفرصة في الوقت نفسه، بالنسبة لتقييمات أهداف التنمية المستدامة.

تركيز أكبر على العملية والسياق

نُصِّم العديد من التقييمات للتركيز على النتائج وتستخدم الأساليب التي تُقدِّر التغيير في النتائج المقصودة على مدار عمر البرنامج، ويميل هذا إلى تحويل الاهتمام إلى فهم ما يحدث بالفعل أثناء تنفيذ البرنامج. ويؤدي هذا إلى نوعين من القصور الشديد في عملية التقييم. أولاً، إذا فشل برنامج ما في تحقيق بعض نواتجه المرجوة، فإنه يفترض عادة أن هذا يرجع إلى ضعف في المفهوم أو التصميم. ولكن، في العادة يرجع جزء من السبب على الأقل إلى مشكلات أثناء التنفيذ. فعدد البرامج التي تُنفَّذ طبقاً للمخطط تماماً قليل للغاية، لذا فمن المهم تقييم الأهمية النسبية لـ«فشل التصميم» و«فشل التنفيذ» عند شرح أسباب عدم تحقق بعض النتائج، ويتطلب هذا تصميم التقييم بحيث يقيّم فعالية عملية التنفيذ.

Bamberger, M., Vaessen, J., and E. Raimondo. 2016. *Dealing with Complexity in Development Evaluation: A Practical Approach*. Thousand Oaks, CA: Sage: Table 1.2.

وهناك سبب آخر يتمثل في أنه، في معظم الحالات، يكون ما يحدث أثناء تنفيذ البرنامج أكثر أهمية من تحقيق نواتج محددة. وينطبق هذا بوجه خاص على البرامج التي تُعزّز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو التي تعزز المشاركة والإدماج.

كما يؤكد التركيز على التعقيد على الحاجة لتحليل الكيفية التي يتأثر بها تنفيذ البرنامج النتائج بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية-الثقافية، والإيكولوجية وغيرها في السياق المحلي والوطني والدولي الذي تعمل البرامج في ظله. والعديد من تصميمات التقييم إما تهمل عوامل السياق أو لا تدخلها إلا بطريقة غير نظامية أو قولية. تُعد العوامل السياقية ذات أهمية خاصة بالنسبة للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف وذلك، بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، تعزيز تمكين النساء أو دمج الجماعات المهمشة اجتماعيًا عادة ما يهدد المعتقدات والممارسات الراسخة وبالتالي عادةً ما تمثل صوّراً طفيفه، ولكنها قوية، من السيطرة الاجتماعية التي يجب تحديدها وتقييمها.

التقدم المستمر في منهجية النوع الاجتماعي والمنهجية النسوية الذي يمكن أن يسهم في النهج المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي والذي يركز على الإنصاف

منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، حدث عدد من التطورات الهامة في أساليب تقييم اعتبارات النوع الاجتماعي والاعتبارات النسوية والتي يمكن أن تسهم في أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن جميع النهج تضرب بجذورها إلى وقتٍ سابق، إلا أنها تعكس تأكيدًا جديدًا:

- تركز النظرية النسوية على أهمية استخدام منظور تحويلي لتزويد عملية التقييم.¹⁵ ويعطي هذا أولوية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان كمبادئ أخلاقية شاملة لأي دراسة تقييم. بالإضافة إلى تقييم كيفية قيام البرامج (أو عدم قيامها) بتحويل علاقات السلطة وتحقيق قدر أكبر من التحرر من آليات السيطرة الاجتماعية، فإن النهج التحويلي يركز أيضًا على أهمية الإنصات لأصوات متعددة، جميعها لها نفس القيمة في إجراء التقييم وتفسير نتائجه. ويتسق هذا مع نهج التقييم القائم على حقوق الإنسان، ومع الركائز القائمة على الحقوق التي تستند إليها أهداف التنمية المستدامة وهدف «دون استثناء احد».
- تعتبر أبعاد النوع الاجتماعي للإقصاء الاجتماعي (انظر القسم المنفصل أدناه) مجالاً جديدًا للأبحاث النسوية. وقد أدى هذا أيضًا إلى زيادة الاهتمام باستكشاف التحديات والفرص للنساء والرجال (والفتيان والفتيات) في مراحل دورة الحياة المختلفة. ويمكن أن يكون التركيز على دورة الحياة هامًا لتحليل أهداف التنمية المستدامة، نظرًا لأن التدخلات المختلفة تكون موجهة إلى فئات عمرية مختلفة وقطاعات مختلفة من السكان.

Mertens, D. M. and S. Hesse-Biber. 2013. "Mixed methods and credibility of evidence in evaluation". New Directions for Evaluation, 2013: 5-13. doi: 10.1002/ev.20053. 15

التداخل

بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز في كافة أبعاد النوع الاجتماعي وخفض أوجه عدم المساواة، وهو ما يمثل تحدياً في حد ذاته، فإن إطار أهداف التنمية المستدامة يؤكد على التفاعلات المعقدة بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. حيث تتأثر أبعاد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وتؤثر، بدورها، على تحقيقها. على سبيل المثال، بالنسبة لهدف التنمية المستدامة رقم 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي)، فإن إتاحة الموارد الإنتاجية للمرأة، وتحكمها فيها، ومشاركتها في القرارات بشأن الممارسات الزراعية للأسرة والمجتمع المحلي سيكون لها أثر هام على قدرة المجتمع المحلي على زيادة الناتج الزراعي وزيادة الأمن الغذائي. وفي الوقت ذاته، حين تؤدي التقنيات الزراعية الجديدة إلى زيادة الطلب على مدخلات النساء، فيمكن أن يكون لهذا تأثير هام على تمكين النساء. وهناك أمثلة مشابهة فيما يتعلق بموقف الفئات المقصاة. ويتطلب فهم هذه التفاعلات استخدام أساليب تقييم أكثر تعقيداً وتطبيق المنظور التحليلي التقاطعي.

استخدام إطار خاص بالإقصاء الاجتماعي لتقييم مبدأ «دون استثناء احد»

الإقصاء الاجتماعي هو العملية التي يتم من خلالها حظر مجتمعات محلية كاملة بصورة منهجية من حقوق وفرص وموارد مختلفة عادة ما تكون متاحة لأعضاء مجموعة أخرى، أو حرمانها من الوصول الكامل إليها، وتعد أساسية بالنسبة للإدماج الاجتماعي داخل هذه المجموعة بعينها.¹⁶ وقد استخدم هذا النهج في أوروبا لعدة عقود، وبخاصة في تقييم العوامل المؤثرة على إتاحة الخدمات العامة للمجموعات الضعيفة. واستناداً إلى قواعد البيانات الوطنية الموسّعة المتاحة في معظم البلدان الأوروبية، يفحص التحليل التفاعل بين عوامل مثل العمر والجنس والانتماء العرقي والتعليم والموقع الجغرافي، لتحديد المزيج من العوامل الذي يؤثر على إتاحة الخدمات بالنسبة للجماعات المختلفة على مدار مراحل دورة الحياة المختلفة.

في السنوات الأخيرة، استخدم عدد من وكالات الأمم المتحدة نهج الإقصاء الاجتماعي، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). تتضمن مجالات الأبحاث: أبعاد الإقصاء الاجتماعي المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والأرامل والأيتام، وسكان طائفة «الروما»، والأمن الغذائي وكيف يؤثر الإقصاء الاجتماعي على الأطفال.

16 مقالة من موسوعة ويكيبيديا بشأن الإقصاء الاجتماعي.

يبدو نهج الإقصاء الاجتماعي مناسباً لتقييم مزيج من العوامل التي تؤدي إلى استثناء بعض المجموعات. وقد تم تطوير عدد من أطُر تحليل الإقصاء الاجتماعي، وينطبق النهج على المفاهيم متعددة الجوانب التي نوقشت في القسم السابق. ومن بين التحديات التي تواجه تطبيق إطار الإقصاء الاجتماعي على التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لأهداف التنمية المستدامة أن العديد من النهج التحليلية عادة ما تتطلب كمًا كبيراً من البيانات ويكون تطبيقها أصعب في البلدان ذات الإحصاءات الوطنية المحدودة.

التقدم في التقييم بالأساليب المختلطة

تخطى الأساليب المختلطة في الوقت الحالي بقبول على نطاق واسع لنهج التقييم الأساسية الثلاثة (الكمي والنوعي والتقييم بالأساليب المختلطة). ويرى الكثيرون أن جميع التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف ينبغي أن تعتمد نهج الأساليب المختلطة للجمع بين فهم التجارب التي تعيشها النساء والرجال في مختلف أنواع الأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية والأنشطة الاقتصادية (التقييم النوعي) وبين تقدير مدى اتساع النتائج وقدرتها التمثيلية والأهمية الإحصائية للفروق الملاحظة (التقييم الكمي).

ومن المهم الإقرار بأن التقييم بالأساليب المختلطة هو نهج متكامل للتقييم يتطلب التكامل بين الأساليب الكمية والنوعية في جميع مراحل التقييم. وهو أكثر بكثير من مجرد إضافة اجراء عدد من المجموعات النقاشية البؤرية إلى دراسة استقصائية كمية.¹⁷

تضمين القيم والأصوات المختلفة في التقييم

تقر التقييمات بالأساليب المختلطة أيضاً بأهمية الإنصات لأصوات متعددة بمنظور مختلف للبرامج والعمليات الخاضعة للتقييم. ويمثل هذا اعترافاً على الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن التقييم عملية «موضوعية» تجمع البيانات عن واقع واحد موجود بصورة مستقلة عن المراقب وعن السياق الذي تُجمع البيانات من خلاله. ويقر التقييم بالأساليب المختلطة وتقييم الاعتبارات النسوية بأن الأصوات المختلفة تعكس خبرات معيشية وصوراً مختلفة من الواقع. ولهذا تأثير أساسي على كيفية جمع البيانات وتفسيرها ويقود إلى أسئلة مثل «من الذين تحظى أصواتهم بالاهتمام؟» و«واقع من الذي سيُدرس؟»

17 للاطلاع على المراجع الخاصة بالأساليب المختلطة انظر: Teddlie, C. and A. Tashakkori. 2009. *Foundations of Mixed Methods Research*. Sage; Bamberger, M. 2016. "The importance of a mixed methods approach for evaluating complexity" in Bamberger, M., Vaessen, J., and E. Raimondo. 2016. *Dealing with Complexity in Development Evaluation: A Practical Approach*. Thousand Oaks, CA: Sage

كما يقر هذا المنظور بأنه لا يوجد تقييم يمكن أن يكون «موضوعياً» أو خالياً من القيمة. ويعني تقرير ما سوف تتم دراسته، بالإضافة إلى مَنْ سِيُنصَّبُ له، ضمناً، أن الحكم على القيمة لا يكون دائماً صريحاً. ويمثل هذا تحديات هامة بالنسبة لتصميم التقييم وأسلوب عرضه، نظراً لأن بعض أصحاب المصلحة تكون خلفيتهم كميّة، وقد يساورهم الشك فيما إذا كانت التقييمات ذات التوجهات النوعية، والتي تستند إلى تجميع أصوات متعددة، يمكن اعتبارها «مهنية» أو «دقيقة».

1.6 آثار بُعدي النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة على أهداف التنمية المستدامة

يُعرّف كل من المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة كموضوعين شاملين بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. لم يتم تناول تقييم الموضوعات الشاملة بصورة مباشرة في الأهداف الإنمائية للألفية وهذا يزيد من الصعوبات المنهجية في تصميم تقييم أهداف التنمية المستدامة بصورة كبيرة.

في الأهداف الإنمائية للألفية، كانت المساواة بين الجنسين تعامل كهدف مستقل بذاته، في حين أنه بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمثلان موضوعاً شاملاً وهدفاً منفصلاً في الوقت ذاته. ينقسم الهدف المنفصل (الهدف رقم 5) إلى تسع غايات تتناول العديد من العوائق الهيكلية التي تعيق النهوض بحقوق المرأة. وتُصاحب الغايات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي هذه الغايات عبر العديد من الأهداف الأخرى.¹⁸

رغم أن المساواة بين الجنسين تعدّ بعداً هاماً لمعظم أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها تظهر بصورة مختلفة في كل هدف. لذا، في حين من الممكن وضع مجموعة قياسية من مؤشرات المساواة بين الجنسين الشاملة، إلا أنه قد يلزم أيضاً وضع بعض المؤشرات الخاصة لأهداف التنمية المستدامة المختلفة. قد تكون بعض الوكالات المتخصصة التي تُقيّم مجالات مثل الطاقة أو النقل أو تغير المناخ ذات قدرات أو موارد محدودة بما لا يسمح بإجراء تحليل للنوع الاجتماعي ووضع هذه المؤشرات المحددة بالنسبة للقطاع.

18 هناك إشارات محددة إلى ضرورة استهداف النساء أو الفتيات في هدف التنمية المستدامة رقم 1 (إنهاء الفقر)، و2 (القضاء على الجوع) و3 (ضمان حياة صحية) و4 (التعليم) و5 (المساواة بين الجنسين) و6 (المياه والصرف الصحي) و8 (النمو الاقتصادي المستدام) و10 (انعدام المساواة داخل الأمر وبين بعضها البعض) و11 (المدن والمستوطنات البشرية).

يمثل تقييم النتائج لخفض أوجه انعدام المساواة تحديات نظرًا لأن تصنيف البيانات لتقييم الفروق بين نواتج البرامج لدى المجموعات ذات فئات الدخل المختلفة أو المجموعات ذات الخصائص الاجتماعية-الثقافية المختلفة مثل العرق أو التوجه الجنسي أو المجموعات ذوى الاعاقة ذوى القدرات المغايرة، أو الوضع القانوني أو الموقع الجغرافي قد يسبب تحديات لقدرات الكثير من الوكالات على جمع البيانات. وقد تكون هناك أيضًا معارضة سياسية أو ثقافية للتصدي لبعض أبعاد الإقصاء الاجتماعي نظرًا لأنه في بعض السياقات لا يكون هناك إقرار بالاحتياجات الخاصة لبعض هذه الجماعات، أو حتى بوجودها ذاته، من قبل الجماعات السياسية أو الاجتماعية الرئيسية.¹⁹

1.7 فهم المسؤوليات والتحديات التي تخص كل من البلدان الأقل تقدمًا والبلدان متوسطة الدخل والبلدان المتقدمة في تنفيذ التقييمات

من بين العناصر المحورية في عمليات المتابعة والاستعراض (والتي تشمل التقييم) كونها طوعية وتخضع للقيادة القطرية، مع أخذ الظروف الواقعية الوطنية المختلفة واختلاف القدرات ومستويات التطور في الاعتبار، مع احترام مجال السياسة والأولويات.²⁰ وبالنظر إلى الأولويات والموارد وخبرات التقييم المختلفة، فمن المحتمل أن يختار العديد من البلدان التركيز على مؤشرات الرصد الأساسية أو عدم تناول المساواة بين الجنسين و/أو خفض أوجه انعدام المساواة في العديد من القطاعات. وحتى عند وجود اهتمام بتقييم النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة، فإن الطبيعة الطوعية للعملية تعني أن البلدان قد تختار استخدام نهج مختلفة أو سوف تعتمد على إتاحة البيانات الموجودة بالفعل. وبالتالي، من المحتمل وجود تحديات كبرى تتعلق بقابلية المقارنة.

ومن الممكن أيضًا أن تكون البلدان التي لا تتناول العديد من هذه القضايا هي البلدان التي تعاني من محدودية إتاحة البيانات. هناك خطر حدوث انحياز في الاختيار بحيث تكون البلدان التي قد تكون فيها المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة ذات أهمية حاسمة بصفة خاصة هي ذاتها البلدان التي لا تُجرى فيها التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف أو تكون محدودة فيها للغاية.

على الرغم من أن هذه القضايا تتجاوز نطاق هذا المنشور، إلا أن تعريف الآليات الإقليمية والدولية التشاركية المختلفة سوف يكون حاسمًا في تقوية إتاحة بيانات التقييم ووجودتها من نطاق واسع من البلدان والقطاعات. وبالمثل، يُمكن الرجوع بصورة منهجية إلى التقارير الوطنية لنظام مجموعة معاهدات الأمم المتحدة عند تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسوف تلعب إمكانات التعاون بين دول الجنوب دورًا هامًا، كما هو الحال بالنسبة لمساهمة تطبيقات التقييم المهني الطوعي والتي تتوسع بسرعة.

Bamberger, M. and M. Segone. 2011. "How to design and manage equity focused evaluations". New York, NY: UNICEF. 19

أجندة أعمال 2030، الفقرة 74. 20

1.8 تخصيص تقييمات أهداف التنمية المستدامة للسياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية

لنقطة السابقة تداعيات هامة على تخصيص جهود التقييم للسياقات الوطنية والإقليمية والمحلية. تتعلق المجموعة الأولى من القضايا بتقوية قدرات التقييم الوطنية بوجه عام، وبالأخص بالنسبة للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف. من الناحية التقليدية، يتم تنسيق الدعم الدولي لتقوية قدرات التقييم من خلال وكالات التخطيط والإحصاء الوطنية حيث قد ينصب التركيز على جمع البيانات الكمية الأساسية وتحليلها. تنطوي تقوية التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف على وكالات مختلفة وأكثر تخصصًا مثل وزارات شؤون المرأة أو وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات التنفيذية. توجد الكثير من الخبرات في مجال النوع الاجتماعي لدى منظمات المجتمع المدني وجماعات مناصرة المرأة، والتي لا يعمل بعضها عن قرب مع وكالات الحكومة المركزية، لذا فقد يلزم بذل بعض الجهد لتقوية الآليات التعاونية.

وسوف تمثل تقوية قدرات أنظمة الرصد والتقييم القائمة للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة تحديًا. فبالإضافة إلى التدريب والأنواع الأخرى من الدعم الفني، سوف ينطوي هذا على إيجاد طرق لتقوية التعاون بين إدارات التقييم في الحكومة والمجتمع المدني. بالإضافة إلى توسعة نطاق موارد التقييم والخبرات الفنية، تُجرى العديد من منظمات المجتمع المدني تقييمات على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى المحلي، وهو أمر بالغ الأهمية لفهم الآليات الاجتماعية التي تحافظ على أوجه انعدام المساواة النوع الاجتماعي وغيرها من صور الإقصاء الاجتماعي.

أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مذكرة توجيهية مفيدة بشأن تخصيص أجندة أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 للسياق الوطني، والتي توفر أيضًا بعض التوجيه العام بشأن كيفية تطوير أنظمة الرصد والتطوير لدى البلدان.²¹ وقد اقترحت المذكرة التوجيهية عملية مكونة من أربع خطوات:

1. استعراض الاستراتيجيات والخطط القائمة وتحديد مجالات التغيير المطلوبة
2. إصدار توصيات أولية لقيادة الحكومة الوطنية
3. وضع أهداف وطنية ذات صلة
4. صياغة استراتيجيات وخطط باستخدام التفكير المنظومي.

UN Development Group. 2015. "Guidance note: On supporting the tailoring of the 2030 Agenda for Sustainable Development to nation contexts", Version 1.0, September 14, 2015

يقدم القسم ب7 من المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية لتطوير الرصد والإبلاغ والمساءلة تغطي أربعة موضوعات:

1. وضع المؤشرات وجمع البيانات. يُنصح بأن تتابع البلدان التقدم المحرز من قبل فريق الخبراء المعني بمؤشرات هدف التنمية المستدامة 22 وبمواصلة هذه المؤشرات لتناسب سياقها الوطني.

2. تصنيف البيانات لضمان «دون استثناء احد». من المهم العمل مع مكاتب الإحصاء الوطنية لضمان تصنيف جميع مصادر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر المعيشية طبقاً للجنس وغير من الفئات ذات الصلة. سوف يتيح هذا مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية، والوصول إلى الخدمات بين الجماعات الضعيفة وبين المتوسطات لإجمالي السكان. الهدف الفرعي لهدف التنمية المستدامة (17.18) مخصص لتصنيف البيانات.

3. وضع أنظمة للرصد والإبلاغ تعطي جميع الأهداف الفرعية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

4. وضع عمليات وآليات استعراض لجمع بيانات الرصد والتقييم وتحليلها.

22 انظر على سبيل المثال التقرير بشأن المشاورات المفتوحة حول المؤشرات الخصراء (4-7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) والذي وضع قائمة أولية بالمؤشرات لكل هدف من الأهداف الفرعية لأهداف التنمية المستدامة. وتعد المؤشرات الخاصة بهدي التنمية المستدامة رقم 5 ورقم 10 ذات ارتباط خاص. <http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/open-consultation-2>

الفصل رقم 2. آليات متابعة مراجعة أهداف التنمية المستدامة

2.1 إطار أهداف التنمية المستدامة للمتابعة والمراجعة

قطعت أجندة أعمال 2030 التزامًا بضمّان متابعة أهداف التنمية المستدامة مراجعتها بصورة منهجية بحيث تكون «قوية وطوعية وفعالة وتشاركية وشفافة ومتكاملة» وأن «يسهم إسهامًا حيويًا في التنفيذ وأن يساعد البلدان على تعظيم وتتبع التقدم نحو تنفيذ أجندة أعمال 2030 لضمان دون استثناء احد».²³ يلخص المربع 2 المبادئ الأساسية التي يستند إليها النهج.

2.2 دور مختلف الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية ودون الوطنية

الحكومات الوطنية هي الوكالات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ تقييمات أهداف التنمية المستدامة داخل كل بلد. ونظرًا لأن أنظمة الإبلاغ والتقييمات طوعية، فسوف يكون التزام الحكومات أمرًا حاسمًا، خاصةً أنه سيتحتم عليها أن تقرر كيفية ترتيب أولويات تخصيص مواردها المالية والفنية المحدودة بين أولويات التنمية المختلفة - والمدعومة من قبل جماعات مختلفة من أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين. بالنظر إلى النطاق الواسع لأهداف التنمية المستدامة، فمن الممكن أن تشارك جميع الوكالات الحكومية تقريبًا وسوف تلعب الحكومة الوطنية دورًا هامًا في التنسيق. وسيكون من بين التحديات تجنب «عقلية العزلة» (المُشاهدة في العديد من أنشطة رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة) حيث تعمل كل وكالة تابعة لقطاع ما في دراستها الخاصة بالقطاع في ظل تنسيق محدود للغاية بين القطاعات.

كما سوف يكون للتقييمات أيضًا أبعاد محلية هامة ويجب على الحكومات الوطنية التنسيق بين الوكالات على هذه المستويات.

على المستوى الوطني، يمكن للوكالات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني وجماعات المناصرة، والمؤسسات أن تلعب جميعًا أدوارًا هامًا في تحديد جدول أعمال البحث/ التقييم. وهناك دائمًا خطر يتمثل في قيام كل وكالة مانحة أو المجتمع المدني أو وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بإجراء دراساتها الخاصة، وعادة ما يتم ذلك بتنسيق محدود فقط بينها، وبتكرار ملحوظ وتكون قابلية مقارنة البيانات محدودة. يسعى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى تجنب هذه القضايا من خلال وضع مؤشرات قياسية موصى بها، ولكن الحكومات الوطنية سيكون لها دور كبير في ضمان اتباع هذه المبادئ التوجيهية.

23 أجندة أعمال 2030، الفقرة 74.

المربع 2 مبادئ المتابعة المراجعة

سوف تسترشد عمليات المتابعة المراجعة على جميع المستويات بالمبادئ التالية:

- a. ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش المتعلق بالسياسات والأولويات المختلفة. ولما كانت السيطرة الوطنية على زمام الأمور عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند عليها عمليات المراجعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، دامت المراجعة العالمية ستركز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.
- b. سترصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافة وعلى نحو يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.
- c. سيكون توجُّهها أطول أجلاً، وستحدّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.
- d. ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.
- e. سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات النوع الاجتماعي، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّف عن واطفالا أو اقضاءا.
- f. ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفف إلى أدنى حد من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنية.
- g. ستوحي الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.
- h. ستقتضي تعزيز الدعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول النائية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.
- i. ستستفيد من تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمر المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

المصدر: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 74. أضاف المؤلف الخط الغامق.

سوف تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا هامًا في التقييمات على المستويين المحلي والوطني، وسوف يكون إسهامها حاسمًا في ضمان مشاورات شاملة ونهج تشاركي بحق. رغم قيام العديد من الحكومات بجمع بيانات بشأن المجتمعات المحلية واستعدادها لإشراك هذه المجتمعات المحلية في عملية جمع البيانات، إلا أن وكالات الحكومة عادة ما تكون أقل استعدادًا لإشراكهم في تفسير النتائج وفي مناقشة تداعيات النتائج على السياسات. وسوف يكون للمجتمع المدني، وبخاصة جماعات حقوق المرأة والجماعات النسوية، دور هام للقيام به في ضمان الاستماع لأصوات المجتمعات المحلية والجماعات المهمشة.

2.3 تقوية واستخدام أنظمة الرصد والتقييم القائمة على المستويات المحلي والوطني والدولي

قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة بوضع مجموعة من المؤشرات الأساسية لجميع أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الفرعية، والتي يُرجى أن تتبعها جميع البلدان. يكمن التحدي في مساعدة البلدان في جمع هذه المؤشرات وتحليلها، وبخاصة بالنظر إلى الفروق الكبيرة في القدرات (المالية والفنية) بين مختلف البلدان في مجال جمع البيانات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أولويات التنمية المتعددة تعني أن البلدان سوف تتفاوت على صعيد حوافزها على تخصيص الموارد الشحيحة لتقييمات أهداف التنمية المستدامة.

في عام 2015، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراجعة لقدرات التقييم الوطنية في 43 بلدًا،²⁴ وأظهر هذا وجود فروق كبيرة في الموازنات والقدرات وكيفية إجراء التقييمات واستخدامها. لا يوجد هيكل واحد ثابت، يمكن لجميع البلدان استخدامه، ويقع التحكم في اختيار التقييمات وتنفيذها واستخدامها في وكالات مختلفة وفي بلدان مختلفة. هناك قدر كبير من التفاوت في مدى وجود سياسة تقييم وطنية ونظام تقييم مركزي.

وقد وجدت دراسة قامت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2015 أن البلدان تتفاوت أيضًا على صعيد أنواع البيانات التي تجمعها بشأن القضايا النوع الاجتماعي والعرقية والثقافية.²⁵ في العديد من البلدان، ولكن ليس كلها، تُصنّف البيانات طبقًا للجنس، ولكن عادة لا يتجاوز تحليل النوع الاجتماعي هذه الخطوة. في عدد محدود من البلدان فقط، تُجمع البيانات بانتظام بشأن القضايا العرقية والثقافية، ويفترض أن البيانات التي تُجمع عن الجماعات الضعيفة أقل من ذلك. كما توجد حالات يتم فيها إعداد قوائم للأسر المعيشية تغطي جميع أفراد المنزل ولكن لا تُنشر البيانات المُصنفة (والتي لا يتم تقسيمها تبعًا للجنس) إلا على مستوى الأسر المعيشية. وقد يكون من الممكن إعادة تحليل بيانات الدراسة الاستقصائية القائمة للحصول على بيانات مصنفة طبقًا للجنس، لبعض القطاعات على الأقل. كما أن

UNDP. 2015. "Towards a baseline study: Insights on national evaluation capacities in 43 countries". 24 Independent Evaluation Office. New York, NY: UNDP.

UN Women. 2015. "Monitoring gender equality and the empowerment of women and girls in the 2030 Agenda for Sustainable Development: Opportunities and challenges". New York, NY: UN Women. 25

هناك فروق قطاعية نظرًا لأن بيانات المدارس تصنّف دائمًا طبقًا للجنس، ولكن من الشائع ألا تجد ذلك في بيانات حوادث الطرق. هناك أيضًا فروق كبيرة في جودة واستكمال البيانات المصنفة طبقًا للجنس أو البيانات التي تؤثر على النساء. على سبيل المثال، تميل سجلات الشرطة بشأن العنف ضد المرأة إلى كونها غير مكتملة وغير دقيقة - إذا تم جمعها من الأساس.

من الشائع أن نجد أنظمة الرصد والتقييم أقوى في القطاعات التي تمثل أولويات بالنسبة للحكومة أو التي تتلقى دعمًا قويًا من الجهات المانحة، ولكن لا يوجد في كثير من الأحيان نظام متكامل يغطي جميع قطاعات التنمية. تواجه جهود تقوية قدرات التقييم الوطنية في مجالات مثل التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف مثل:

- ضعف هياكل التقييم لدى العديد من البلدان، والتي لا يمكنها تحمل العبء الإضافي الناتج عن تجميع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- قلة الموارد المالية والفنية
- صعوبات وتكاليف جمع البيانات في العديد من القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- إحجام العديد من الوكالات عن إجراء تقييمات مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي للأسباب التالية:

- العديد من الوكالات لا تعتبر النوع الاجتماعي ذا صلة أو مفيدًا. العديد من البرامج (مثل النقل والطاقة والمياه والمصارف والتمويل والتجارة يُعتقد أنها «محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعي»).

- المنهجيات غير مألوفة بالنسبة للعديد من الوكالات ويُنظر إليها باعتبارها صعبة الاستخدام.

- حتى حين تكون وحدات التقييم داعمة، فإن جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي عادة ما يشكل عبئًا إضافيًا على الوحدات التشغيلية، وعادة ما تُحجم وحدات التقييم عن طلب المزيد من البيانات (والوقت) من الزملاء المثقلين بالأعباء في مجال التشغيل

يقدم المرفق 3، القسم 3 حالات توضح السبل التي ساعدت بها العديد من شركات أصحاب المصلحة في تقوية أنظمة الرصد والتقييم الوطنية.

2.4 خطوات نحو تقوية قدرات أنظمة الرصد والتقييم القائمة على إجراء تحليل النوع الاجتماعي ومجابهة قضايا انعدام المساواة

قد تكون النُهُج التالية قابلة للتطبيق في سياقات مختلفة:

1. الاستفادة من وثائق إرشادات الرصد والتقييم القائمة والتي تركز على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وخفض أوجه انعدام المساواة مثل وثيقة «إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم» الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم²⁶ ونهج التقييم الذي يركز على الإنصاف الصادر عن اليونيسيف.²⁷
2. المراجعة الدقيقة الدقيق لأنظمة الرصد والتقييم القائمة على المستوى الوطني أو على مستوى القطاعات لتحديد:

أ. أنواع البيانات التي يجري تحليلها ونشرها بالفعل بشأن النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة.

ب. أنواع البيانات التي جُمِعت ولكن لم يتم تحليلها أو نشرها. ناقش العاملين في مجال الرصد والتقييم بشأن إمكانية إجراء تحليل إضافي لتوليد بيانات مُصنَّفة. احرص على السؤال عن التكلفة أو الموارد أو القضايا السياسية المرتبطة بإجراء هذا التحليل وأنواع الدعم اللازم لإتمام هذا.

ج. ناقش مع المكاتب الإحصائية القطرية والقطاعية ومع موظفي الرصد والتقييم إمكانية الخيارات التالية (والتي قد تتفاوت طبقاً للقطاع والمنطقة):

i. إمكانية جمع البيانات المصنفة تبعاً للجنس أو مؤشرات انعدام المساواة في التقييمات المستقبلية.

ii. إمكانية تضمين عدد من الأسئلة الإضافية بشأن النوع الاجتماعي أو انعدام المساواة: تعرف على أنواع البيانات التي قد تكون الوكالات مستعدة لجمعها (مثل استغلال الوقت) والتي قد تكون صعبة أو حساسة للغاية بحيث يصعب جمعها (مثل العنف ضد المرأة والمعلومات بشأن الأقليات العرقية أو الجماعات المعرضة للخطر).

د. الاستعداد لتوسعة حجم العينة إذا أمكن حشد المزيد من التمويل.

هـ. الاستعداد للسماح بالفرق التي تعمل في مجال النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة بتوجيه وحدة خاصة (مثل العمل على استخدام الوقت أو آراء النساء بشأن المشروعات) إلى عينة فرعية من المستجيبين.

و. التعاون لإجراء تقييم مشترك يجمع بين استقصاء كمي وبين دراسات حالة متعمقة تُجرى فرق على عينة فرعية. سيحقق هذا هدفين: زيادة التمثيل الإحصائي

26 فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2013، «إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم: - وفقاً لإرشادات مجموعة الأمم المتحدة للتقييم».

27 Bamberger and Segone 2011.

للعينات المتعمقة والحصول على دعم أوسع لتحليل النوع الاجتماعي من خلال بناء هذه الأنواع من التحالفات.

3. استكشاف طرق لتقوية التعاون بين الحكومة وبين منظمات المجتمع المدني (ذات الخبرة في مجال أبحاث النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة) في تصميم وتنفيذ التقييمات. قد يتطلب هذا موارد ضخمة والتزام بالوقت بالإضافة إلى مفاوضات تتسم بالحرص في البلدان أو القطاعات ذات العلاقات الحساسة. عادة ما يعطي الإبلاغ القطري بشأن ما تقوم به الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة من تنفيذ، تحليلاً جيداً لوضع حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي من منظور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (كما يحدث من خلال تقارير الظل).

4. مبادرة تطوير قدرات التقييم. هناك العديد من الأنماط ومنها: إرسال طاقم العمل إلى المؤتمرات وبرامج التدريب القصيرة أو الأطول أمداً، واستقدام مستشارين للعمل مع طاقم العمل، والتحالفات مع الوكالات التي تمتلك هذه الخبرات أو مع جمعيات التقييم الوطنية والإقليمية. تتضمن بعض مجالات تطوير المهارات التي ينبغي أن تركز عليها برامج تطوير قدرات التقييم:

- أ. أطر التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف حتى يفهم القائمون بالتقييم أنواع البيانات التي ينبغي جمعها والسبب في ذلك
- ب. منهجيات جمع البيانات التي تركز على النوع الاجتماعي وأوجه انعدام المساواة وتحليلها.
- ج. استراتيجيات تحديد مدى إتاحة البيانات المصنفة طبقاً للجنس والبيانات التي تركز على الإنصاف، وكيفية تقييم الجودة والطرق العملية لوضع استراتيجية للتصنيف.
- د. كيفية تسويق استراتيجية التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف
- هـ. التصميمات الأساسية للتقييم المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي وكيف يمكن تطبيقها عملياً
- و. كيفية تعميم التقييم الذي يركز على الإنصاف والذي يراعى اعتبارات النوع الاجتماعي في سياسات التقييم القائمة وأطر الرصد والتقييم الوطنية.

2.5 تقييم جودة وتغطية بيانات المساواة بين الجنسين وبيانات خفض أوجه انعدام المساواة في أهداف التنمية المستدامة

تغطية أهداف التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من منظور جنساني، تمثل أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة هدف التنمية المستدامة رقم 5 وأيضاً الغايات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأهداف الأخرى، خطوة كبيرة إلى الأمام مقارنةً بالأهداف الإنمائية للألفية، إذ تغطي لأول مرة المجالات الأساسية لحقوق المرأة وتمكينها. هناك إقرار قوي في هذه المرة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هما من الأمور الأساسية لتحقيق التقدم عبر جميع الأهداف والغايات.

إن الطموح التاريخي وغير المسبوق الذي بدأ في أجندة أعمال 2030 يجب أن تقابله قوة دافعة على نفس القدر من الطموح لضمان تنفيذه. وسوف يتطلب هذا إطاراً للرصد- والمساءلة مزود بالموارد والصلاحيات المناسبة. تعد المؤشرات القوية وجودة البيانات من الأمور ذات الأهمية الحاسمة وسوف تحدد إلى درجة كبيرة ما إذا كانت جهود السياسات يتم تجميعها والأهداف والغايات تتحقق أم لا. إن بناء أنظمة المعلومات المتكاملة التي تتصدى للمساواة بين الجنسين بجميع أبعادها سوف يعطي قاعدة أدلة موثوقة يمكن أن تزود مثل هذه السياسات بالمعلومات وأن تحفّز الإجراءات.

يتحدث هدف التنمية المستدامة رقم 5 تحديداً عن التزامات الحكومات بما يلي: إنهاء جميع صور التمييز ضد النساء والفتيات والقضاء على جميع صور العنف ضد النساء والفتيات والقضاء على الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأثوية والإقرار بالرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وتقديرها، وضمان مشاركة النساء الفعالة والكاملة وقيادتها على كافة مستويات صنع القرار وضمان الإتاحة الشاملة لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية ومنح المرأة الحق الكامل في الموارد الاقتصادية وتعزيز تمكين النساء من خلال استخدام التكنولوجيا، وتقوية السياسات والقوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين.

يعرض المربع 3 النص الكامل لهدف التنمية المستدامة رقم 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات).

حدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة 230 مؤشراً للرصد العالمي، يتعلق ربعها تقريباً بالنوع الاجتماعي. تُعطى الأولوية لضمان أن تزيد البلدان من قدراتها على جمع البيانات بشأن مؤشرات النوع الاجتماعي الموجودة في قائمة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن المبالغة في التعبير عن مدى صعوبة التحديات- يتم رصدها بشأن فعالية أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني. من بين 14 مؤشر مقترح- لرصد هدف التنمية المستدامة رقم 5، هناك ثلاثة فقط (يشار إليها بمؤشرات الإطار الأول) يوجد نظم قياسية مقبولة دولياً- لقياسها وتُجمع لها البيانات بانتظام في معظم البلدان. ومن بين الـ11 مؤشر الأخرى، هناك البعض

المربع 3 هدف التنمية المستدامة رقم 5: تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات

- 5.1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
- 5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
- 5.3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- 5.4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
- 5.5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
- 5.6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات التي تناولت مراجعة كلا منهما
- 5.7 القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية
- 5.8 تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
- 5.9 اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

له نظم قياسية مقبولة دولياً إلا أن جمع البيانات غير منتظم إلى حد كبير من قبل معظم البلدان، وبالنسبة للبعض الآخر هناك حاجة إلى قدر كبير من العمل المنهجي نظراً لعدم وجود نظم قياسية بعد، ولأن معظم البلدان لا تجمع البيانات اللازمة بانتظام.

وقد زادت الصورة العامة العالمية للإحصائيات النوع الاجتماعي والإقرار بالحاجة لسد الفجوات الهامة في تغطية البيانات بصورة مطردة، وتستدعي متطلبات رصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني توسعة نطاق هذا العمل بصورة كبيرة لتحقيق الطموح الذي تعبر عنه أهداف التنمية المستدامة هذه. وفي هذا السياق، تلعب هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً قيادياً في التصدي للفجوات في الإحصائيات النوع الاجتماعي، والعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

تضمين أهداف التنمية المستدامة لمؤشرات خفض أوجه انعدام المساواة على المستوى القطري

بالإضافة إلى هدف التنمية المستدامة رقم 10، هناك 10 أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة تتضمن مؤشرًا واحدًا على الأقل يتعلق بانعدام المساواة. لأغراض هذه المناقشة، سوف نعتبر أن مؤشرًا ما يشير إلى خفض أوجه انعدام المساواة حين يشير تحديدًا إلى المجموعات الضعيفة أو المحرومة، (بما في ذلك الإشارة إلى القسم الأسفل من توزيع الدخل (على سبيل المثال، الـ40% الأقل دخلًا). ولا تعتبر الإشارة إلى «جميع الأشخاص» (مثل «ضمان» أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني» هدف التنمية المستدامة رقم 4.1) مؤشرًا على خفض أوجه انعدام المساواة. ويكمن السبب في أن الزيادات الكمية في إتاحة الوصول إلى الخدمات لا تخفض عادةً الفجوة بين الفئات الأكثر ضعفًا وبين باقي السكان. وبالتالي، من المهم وجود أهداف تركز تحديدًا على الفئات الضعيفة وعلى فجوة انعدام المساواة.

بعض المؤشرات تركز تحديدًا بالفعل على الفقراء والضعفاء (مثل هدف التنمية المستدامة رقم 4.1 «ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية...»). وفي حين يمكن القول بأن تحليل جميع المؤشرات يمكن بسهولة أن يستخدم أساليب مثل تحليل الأقسام (quintile analysis) لمقارنة إتاحة الوصول إلى الاستحقاقات لكل مؤشر، إلا أنه من المهم ضمان ذكر التركيز على الإنصاف في المؤشر، نظرًا لأنه بدون هذا الذكر يحتمل في كثير من الحالات ألا يتناول التحليل بعد انعدام المساواة على وجه التحديد.

المربع 4 هدف التنمية المستدامة-10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

- 10.1 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى % 40 من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030
- 10.2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030
- 10.3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
- 10.4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، التي تحقق قدر أكبر من المساواة تدريجيا
- 10.5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
- 10.6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات
- 10.7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
- 10.8 تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
- 10.9 تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخطةها وبرامجها الوطنية
- 10.10 خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3%، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5% بحلول عام 2030

الفصل رقم 3. المبادئ ذات الصلة بأجندة أعمال 2030 لتقييم «دون استثناء احد»

3.1 وضع إطار للإرشادات في حدود مبادئ أهداف التنمية المستدامة

من المهم ضمان اتساق استراتيجيات ونُهُج التقييم اتساقاً كاملاً مع مبادئ أهداف التنمية المستدامة للمتابعة والمراجعة. وسوف يضمن هذا دمج جميع أبعاد النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة كمكوّن أساسي في جميع تقييمات أهداف التنمية المستدامة، وألا تعتبر موضوعات خاصة، قائمة بذاتها لا تُهم سوى المتخصصين في الشؤون النوع الاجتماعي. وفي وقت كتابة هذا المنشور، لم تضع أهداف التنمية المستدامة مبادئ توجيهية للتقييم، وتتعلق المبادئ الحالية بإطار المتابعة والمراجعة المشروح في الفصل الثاني من هذه الإرشادات.

3.2 المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة وضمن «دون استثناء احد»

تعتبر المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة وضمن «دون استثناء احد» مبادئ أساسية قائمة بذاتها لأهداف التنمية المستدامة ولكنها مرتبطة. وينبغي أن تدمج تقييمات سياسات أهداف التنمية المستدامة هذه المبادئ على مدار التقييم للمساعدة في التصدي لأسباب التمييز والإقصاء المتعددة.

ونتيجة لعمل مناصري المساواة بين الجنسين، يعكس أجندة أعمال 2030، المساواة بين الجنسين في كافة أنحاء، بما في ذلك الإعلان والأهداف والغايات والمؤشرات ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية والمتابعة والمراجعة. وهناك إقرار بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء كهدف قائم بذاته (الهدف رقم 5) وأيضاً كقضية شاملة يجري تعميمها عبر جميع أهداف التنمية المستدامة.

كما يرد ذكر المساواة بين الجنسين في أجندة أعمال 2030 بوضوح في الديباجة حيث ذكرت أن أهداف التنمية المستدامة «يقصد بها إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة...»، وهناك دعوة لدمج المساواة بين الجنسين في سياسات أهداف التنمية المستدامة بوصفها الإسهام الرئيسي لها في إحراز التقدم عبر جميع الأهداف والغايات. ومن بين آثار التقييم تقوية النهج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي سوف تُسهم في تحليل أعمق للمعايير الاجتماعية والسلوك بالمقارنة بما يمكن تحقيقه بالتحليل

الكمي التقليدي وتصنيف البيانات طبقاً للجنس. يهدف التقييم المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي إلى:

1. تقييم الدرجة التي تؤدي بها علاقات النوع الاجتماعي والسلطة - بما في ذلك الأسباب الهيكلية وغيرها من الأسباب المؤدية إلى انعدام المساواة والتمييز وعلاقات السلطة غير العادلة، إلى التغيير نتيجة تدخل باستخدام عملية شاملة وتشاركية وتحترم جميع أصحاب المصلحة (أصحاب الحقوق والمسؤولين عن الالتزامات).
2. توفير المعلومات حول الطريقة التي تؤثر بها برامج التنمية على النساء والرجال بصورة مختلفة وتسهم في تحقيق هذه الالتزامات.
3. المساعدة في تعزيز التغيير الاجتماعي من خلال استخدام المعرفة الناتجة عن التقييم لتحقيق برامج تنمية أفضل تعزز من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان بطريقة مستدامة

على الرغم من أن فهم ديناميكيات المساواة بين الجنسين يُطَبَّق العديد من المبادئ ذاتها المستخدمة في تحليل انعدام المساواة أو الإقصاء الاقتصادي أو الاجتماعي (أي تحليل الأحماس وتحليل عبء الإنفاق العام وتحليل الإقصاء الاجتماعي)، وهناك آليات إضافية أكثر تعقيداً تشرح الأسباب التي قد تساهم في احتمالية إقصاء النساء (أو الرجال) من الوصول إلى الموارد العامة، وأسواق العمل أو المشاركة في صنع القرار السياسي. والعديد منها يتعلق بنطاق العوامل القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية، والتي تشكل معاً الشبكة المعقدة للسيطرة الاجتماعية على سلوك النساء والرجال في مجتمع ما. ويعني هذا ضمناً أنه على الرغم من أن المرحلة الأولى من تحليل المساواة بين الجنسين يمكن أن تستند إلى الأدوات التقليدية لتحليل المساواة الاقتصادية، إلا أن العديد من الدراسات ينبغي أن تتجاوز هذه الأساليب لكي تبحث بشكل أعمق في كيفية سيطرة المجتمع على سلوك النساء والرجال والفرص المتاحة لهم.

يتمثل أحد الموضوعات الهامة لجمع البيانات وتحليلها في أن الكثير من تحليلات المساواة يتخذ من الأسر المعيشية وحدة للتحليل، مفترضاً أن جميع أعضاء الأسر المعيشية تتاح لهم الموارد على قدم المساواة. ومن المبادئ الأساسية لتحليل النوع الاجتماعي أنه، في معظم المجتمعات، هناك توزيع غير متساوٍ للطعام والموارد الإنتاجية وإتاحة صنع القرار. وبالتالي، فإن تحليل النوع الاجتماعي سوف يتطلب عادةً تطوير واستخدام أدوات خاصة لجمع البيانات تسمح بجمع البيانات وتحليلها على هذا النحو المنفصل.

يستند مبدأ «دون استثناء احد» لأهداف التنمية المستدامة على مفهوم المساواة. يتطلب هذا الحاجة إلى تجاوز المؤشرات المُجمَّعة، والتي لا تُقَدَّر إلا نسبة السكان الذين استفادوا من تدخل معين، مثل: نسب الفتيات الملتحقات بالمدارس الثانوية، أو نسبة الأسر المعيشية المتاح لها الوصول إلى المياه، أو الكهرباء أو خدمات الصحة الأساسية. وهناك أدلة تراكمية على أن المؤشرات المُجمَّعة للتقدم المحرز يمكن أن تُخفي حقيقة أن بعض المجموعات المهمشة أو الضعيفة قد اغفالتها أو إقصاءها. ومما يدعو إلى الحزن، أن ارتفاع المد لا يعني

رفع جميع القوارب. وتمثل أهداف التنمية المستدامة في خفض أوجه انعدام المساواة فيما يلي:

- تحديد الجماعات التي تتم اقصاءها أو استثناءها
- فهم سبب حدوث ذلك
- تحديد استراتيجيات لتعزيز نُهج أكثر شمولاً يمكنها تضمين هذه الجماعات

3.3 التنمية المستدامة: الاستدامة والقدرة على الصمود

من بين وثائق أهداف التنمية المستدامة التي تم الرجوع إليها، لا يبدو أن هناك تعريف أو إطار مفاهيمي واضح لشرح مفهوم الاستدامة أو العملية التي تتحقق من خلالها الاستدامة أو يُقَيَّم من خلالها التقدم المُحرز. وفي حين يصعب للغاية وضع نظرية تغيير مستجيبة للاستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد يكون من الممكن القيام بهذا لأهداف منفردة من أهداف التنمية المستدامة (أو حتى لمجموعة محددة من الأهداف الفرعية). يقدم المربع رقم 5 تعريفاً موجزاً للتنمية المستدامة (مأخوذ من تقرير برونتلاند لعام 1987) على أنها «التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون أن تهدد قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها»²⁸ ويجب أن يتضمن هذا أربعة أبعاد على الأقل: الاستدامة البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية-الثقافية.

رغم أن أهداف التنمية المستدامة لا تركز مباشرةً إلا على «الاستدامة»، إلا أن هناك مفهوم مكمل ينبغي تناوله أيضاً وهو «القدرة على الصمود». تشير القدرة على الصمود إلى «قدرة أي نظام أو هيئة أو مجتمع محلي أو شخص على تحمل الصدمات مع الحفاظ على الوظائف الأساسية والتعافي بسرعة وفعالي من الكارثة». في حين تركز القدرة على الصمود على قدرة النظام على الحفاظ على التوازن، فإن القدرة على الصمود تركز على قدرة النظام على التعلم من الصدمات والضغوط وتعلم التكيف. وبطريقة ما، تعد القدرة على الصمود مفهوماً أكثر ديناميكية نظراً لإقرارها بأن البيئات دائمة التغيير. وقد استخدم مفهوم القدرة على الصمود على نطاق واسع لفهم كيف تعلمت منظمات المجتمع المحلي، بما في ذلك المنظمات النسائية التأقلم مع الضغوط.²⁹

تقييم الاستدامة والقدرة على الصمود

يتطلب تقييم الاستدامة والقدرة على الصمود أسلوباً منهجياً مختلفاً تماماً بالمقارنة بالتقييمات التقليدية لمخرجات البرامج ونواتجها. تنطوي كل من الاستدامة والقدرة على الصمود على تقييم قدرة المجتمعات المحلية أو غيرها من الجهات على الاستجابة والتعلم من الصدمات والضغوط وعمليات التغيير التي قد تحدث على فترات زمنية طويلة وعادة لا يمكن التنبؤ بها. وأيضاً، ليس من الممكن تقييم مدى قدرة الكيان على الصمود

²⁸ مأخوذ من تقرير برونتلاند (Bruntland) لعام 1987.

²⁹ Zolli, A. 2012. *Resilience: Why Things Bounce Back*. New York, NY: Free Press.

ومدى استدامته إلا بعد مرور بعض الوقت بعد وقوع الصدمة أو غيرها من الأحداث المزعجة. في بعض الحالات، قد يلزم الانتظار حتى المرة القادمة التي تحدث فيها الضغوط أو الصدمة لتقييم ما إذا كانت القدرة على الاستجابة قد تحسنت أم لا. ويعد الإقرار بطول الفترات الزمنية التي ينطوي عليها التقييم أمرًا هامًا، نظرًا لأن الكثير من التقييمات لديها معتقد لم يختبر بأن تقوي نوع معين من منظمات المجتمع المحلي، على سبيل المثال،

المربع 5 تعريف الاستدامة والقدرة على الصمود

الاستدامة

طبقًا لتعريف اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، فإن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تهدد قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها».

وقد قُدِّم مصطلح الاستدامة لأول مرة من قِبَل علماء البيئة. وقد حدد هيرمان دالي ثلاثة أبعاد للاستدامة البيئية:

1. الموارد المتجددة: ينبغي ألا يزيد معدل الحصاد عن معدل إعادة التوليد.
2. التلوث: ينبغي ألا تتجاوز معدلات توليد النفايات من المشروعات القدرات الاستيعابية للبيئة.
3. الموارد غير المتجددة: ينبغي أن يستلزم استنفاد الموارد غير المتجددة تطوير بدائل متجددة لهذا المورد

عندما تم توسعة هذا المفهوم لتعريف التنمية المستدامة، اقترح عددٌ من النطاقات المترابطة الإضافية منها:

- الاستدامة البيئية
- الاستدامة الاقتصادية
- الاستدامة السياسية
- الاستدامة الاجتماعية أو الثقافية

القدرة على الصمود

«قدرة أي نظام أو هيئة أو مجتمع محلي أو شخص على تحمل الصدمات مع الحفاظ على الوظائف الأساسية والتعافي بسرعة وفعالي من الكارثة».

«القدرة على الصمود هي ما يمكِّن الأشخاص من البقاء، والازدهار».

المصادر: اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، (2013) Bamberger and Kumar، (1990) Herman Daly، 1987؛

سوف يزيد من القدرة على الصمود دون أن يكون لديها أي أدلة داعمة. وبالتالي، تدعي التقييمات في بعض الأحيان أن القدرة على الصمود أو الاستدامة قد زادت، في الوقت الذي قد يكون فيه ذلك غير صحيح في الواقع. ترد مناقشة منهجيات التقييم المستخدمة في تقييم الاستدامة والقدرة على الصمود في الفصل الرابع.

أهمية الاستدامة والقدرة على الصمود للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

يواجه العديد من البرامج التي تتناول المساواة بين الجنسين تحديات من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تقاوم إدخال التغيير على المزايا والقيم والمعتقدات الراسخة. ولهذا السبب، يشير محللو النوع الاجتماعي إلى «خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف» حين يتوقف التقدم المبدئي بفعل هذه الأنواع من المشكلات. يجب أن تتوافر للبرامج الناجحة القدرة على الصمود لكي تتعلم من الصدمات والتراجعات وتتعلم في كثير من الأحيان نهجًا كثيرة أو طرقًا أكثر فعالية للتغلب على المقاومة.

3.4 الروابط عبر أهداف التنمية المستدامة: التعقيد وبرامج التنمية المركبة

مع زيادة حجم برامج التنمية، بما في ذلك العديد من البرامج الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وزيادة نطاق أهدافها وعدد أهداف التنمية المستدامة المشاركين، فإنها تصبح أكثر تعقيدًا. كما أن البرامج الأكبر تتأثر أيضًا بصورة متزايدة بالعناصر السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية-الثقافية وغيرها من عناصر السياقات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية التي تعمل البرامج في ظلها. التفاعلات بين هذه العوامل جميعًا، يزيد من صعوبة تتبع الروابط بين المدخلات المتعددة النتائج الكثيرة أيضًا (البعض منها مقصود والكثير منها غير متوقع أو عادة ما يكون غير مرغوب فيه). بالإضافة إلى مشكلات قياس النتائج المتعددة، فإنه من الصعب للغاية تحديد العلاقات السببية وتقييم الإسهامات التي قدمها البرنامج (أو عادة ما تكون عدة برامج) في هذه النتائج.

لجميع هذه الأسباب، فإن القائمين بالتقييم والمديرين بدأوا في الإقرار بأن تصميمات التقييم التقليدية لها قيود خطيرة تحد من قدرتها على تقييم البرامج المركبة. وفي الوقت الراهن، لا توجد منهجيات راسخة لتقييم البرامج المركبة، ولكن هناك عدد من النهج الواعدة

الأخذة في الظهور - رغم أنه لم يتم بعد استخدام أو اختبار أي منها على نطاق واسع.³⁰ وسيكون من بين التحديات التي تواجه القائمين بتقييم أهداف التنمية المستدامة، كيفية الاستفادة من خبرات شبكة الوكالات العاملة في مجال الأبحاث والتقييم، والمشاركة في أهداف التنمية المستدامة، في تحديد واختبار وتشغيل نُهج يمكنها مجابهة تحديات التعقيد، مع تحليلها في الوقت ذاته بقدر كافٍ من البساطة والاقتصاد يسمح بتطبيقها على جميع البرامج المُنفَّذة لأهداف التنمية المستدامة.

أبعاد التعقيد

من المفيد التفكير في التعقيد على أنه ذو أربعة محاور، جميعها تتفاعل مع بعضها البعض. وهي ملخصة فيما يلي:

البعد رقم 1: طبيعة التدخل

مع اتساع أهداف ونطاق البرنامج وزيادة طموحه، فإن طبيعة البرنامج أو التدخل تميل إلى أن تصبح أكثر تعقيداً. وتتضمن بعض الأبعاد الفرعية التي تحدد مستوى التعقيد ما يلي:

- حجم البرنامج والسكان المستهدفين، بما في ذلك الأكثر ضعفاً.
- عدد المكونات أو الخدمات المقدمة
- التعقيد التقني والاجتماعي للبرنامج³¹
- عدد أهداف البرنامج ووضوح تعريفها
- هل تم اختبار تصميم البرنامج جيداً أم أنه جديد نسبياً ولا يزال تجريبياً؟
- فترة البرنامج (كلما زاد طول البرامج، زاد التعقيد الذي تصل إليه لزيادة احتمال تأثرها بالتغيرات الإدارية أو السياسية أو بالسياق المتطور الذي تعمل فيه)
- الحاجة لاستهداف جماعات معينة يصعب الوصول إليها، مثل «الـ 40% الأقل دخلاً» والتي تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى دمجها

30 يقدم كل من تقييم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID's المراعي للنوع الاجتماعي (USAID) (2013) و (2011) Patton's Developmental Evaluation نطاقاً من الاستراتيجيات للتعامل مع التعقيد (انظر على سبيل المثال أمثلة التصميم العشري التي تبدأ في صفحة 315); يقترح (2016) Bamberger, Vaessen and Raimondo "استراتيجية التفكير" والتي تقوم بتقسيم البرامج المركبة إلى مجموعة من المكونات الأسهل في التقييم والتي يجب حينئذ أن يعاد تجميعها لفهم مدى فعالية تناول البرنامج للعوامل السياقية الأوسع) وناقش Funnel (2011) and Rogers كيف يمكن للنماذج المنطقية ونظريات التغيير تناول التعقيد. يشير التعقيد الفني إلى برامج التنمية التي يتطلب فيها التصميم معرفة فنية متخصصة في مجالات مثل الطب أو تكنولوجيا الاتصالات أو الهندسة الهيدروليكية. وفي المقابل، يشير التعقيد الاجتماعي إلى البرامج التي تتطلب إدخال تغيير سلوكي أو تعزيز التعاون بين المجموعات التي إما لم تعمل معاً من قبل أو التي لها تاريخ من النزاعات.

31 يشير التعقيد الفني إلى برامج التنمية التي يتطلب فيها التصميم معرفة فنية متخصصة في مجالات مثل الطب أو تكنولوجيا الاتصالات أو الهندسة الهيدروليكية. وفي المقابل، يشير التعقيد الاجتماعي إلى البرامج التي تتطلب إدخال تغيير سلوكي أو تعزيز التعاون بين المجموعات التي إما لم تعمل معاً من قبل أو التي لها تاريخ من النزاعات.

البعد رقم 2: أصحاب المصلحة والإطار المؤسسي

مع زيادة حجم البرامج وطموحها، فإن عدد أصحاب المصلحة وتباينهم (أي تضمين الأكثر ضعفاً) ووكالات التنفيذ يميل إلى الزيادة بالإضافة إلى نطاق التفاعلات بين بعضها البعض. وتتضمن بعض الأبعاد الفرعية التي تحدد مستوى التعقيد ما يلي:

- عدد أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين
- عدد الوكالات المشاركة في تنفي البرنامج
- عدد الوكالات أو الجماعات الاستشارية المشاركة في رصد وتقييم المكونات المختلفة
- عدد الوكالات التي تقدم التمويل ومدى وضوح تعريف ترتيبات التمويل وتنسيقها
- فعالية الاتصال والتنسيق بين وكالات التمويل
- يزداد التعقيد أكثر حين يزداد نطاق الجماعات التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك للنساء والمنظمات النسائية التي عادة ما تكون غير مسموعة

البعد رقم 3: نطاق العوامل السياقية ومستوى تأثيرها على تنفيذ البرنامج ونواتجه

تعمل البرامج في سياقات محلية وإقليمية ووطنية ودولية، حيث يمكن أن تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية-الثقافية والتاريخية والديموغرافية والإيكولوجية. كما تتفاوت البرامج من ناحية مدى تأثيرها بهذه العوامل السياقية (مستوى الاعتماد على السياق)، وتتضمن بعض الأبعاد الفرعية:

- مدى جودة فهم العوامل السياقية ومستوى تأثيرها
- قدر التأثير الذي يؤثر به كل عامل سياتي
- مستوى الاعتماد على السياق

البعد رقم 4: طبيعة السببية

في المشروعات الصغيرة حيث يكون مستوى تعقيد البرنامج فيها منخفضاً، وتكون الترتيبات المؤسسية بسيطة نسبياً ومستوى الاعتماد على السياق منخفضاً، يمكن تتبع وتقييم علاقة سببية مباشرة بين تدخل البرنامج (مثل مياه الشرب والمنح الدراسية للفتيات للالتحاق بالمدارس الثانوية) وبين الناتج المقصود (مثل خفض عدد حالات الإسهال وارتفاع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس). ومع زيادة تعقيد البرامج على صعيد الأبعاد الثلاثة السابقة، فإن عدد المدخلات يتزايد (وعادة ما تعمل بصورة مختلفة في المجتمعات المحلية أو الأقاليم المختلفة)، كما يزداد أيضاً عدد النتائج المقصودة وغير المقصودة، ويصبح تأثير مختلف أصحاب المصلحة والترتيبات المؤسسية أكثر تعقيداً وكذلك الحال بالنسبة لعدد العوامل السياقية. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب للغاية، وأحياناً من المستحيل، تحديد علاقات سببية مباشرة. ومن الشائع للغاية أن نجد أن نفس حزمة مدخلات البرنامج سوف تؤدي إلى نواتج مختلفة باختلاف المجتمعات المحلية أو الأقاليم، وأن نفس الناتج يمكن أن ينتج من

تركيبات مختلفة من المدخلات. ومع زيادة مستوى التعقيد، فإن الروابط السببية لا تصبح خطية وتصبح العمليات متكررة وغير متناسبة.

النهج العملي والشائع الاستخدام في هذه المواقف هو تحليل المساهمة³² وصوره المختلفة مثل حصاد النتائج³³ ورسم الخرائط للنتائج.³⁴ هذه النهج تضع نظرية للتغيير لكي تطور وتختبر أكثر القصص موثوقة. ويُختبر هذا بجميع الأدلة المتاحة. بعض هذه النهج توضع في بداية البرنامج بينما تستخدم النهج الأخرى إما مستقبلياً أو بأثر رجعي. كما تختلف النهج أيضاً من ناحية ما إذا كانت تسعى إلى وصف تصميم المشروع المقصود واختباره (تحليل المساهمة) أو ما إذا كان تركيزها أوسع ويسعى لجمع آراء جميع أصحاب المصلحة بشأن التغييرات التي حدثت، بما في ذلك أصحاب المصلحة غير المقصودين أو حتى المرغوب فيهم من قِبل تصميم المشروع (حصاد النتائج). تُقَر جميع هذه النهج بأنه في ظل سياقات البرامج المركبة لا يمكن استخدام تحليل الإسناد وأفضل ما يُتوقع هو تقييم مساهمة التدخلات المختلفة في التغييرات المُشاهدة.

من بين المواقف المألوفة في تحليل النوع الاجتماعي هو «خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف» حيث يمكن على سبيل المثال أن يؤدي تدخل ما يهدف إلى زيادة إتاحة الموارد المالية والنصائح الفنية للنساء إلى تحسينات قصيرة الأمد في الوضع الاقتصادي للنساء، ولكن قد يكون هناك رد فعل عكسي إذا اعتقدت المجموعات القوية أن «النساء قد ذهبن أبعد من اللازم».

Mayne, J. 2011. "Contribution analysis: Addressing cause and effect". In Forss, K., Marra, M., and R. Schwartz, Eds., *Evaluating the Complex: Attribution, Contribution, and Beyond*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers. 32

Wilson-Grau, R., and H. Britt. 2012. "Outcome harvesting". Cairo, Egypt: The Ford Foundation's Middle East and North Africa Office. Available at: <http://www.outcomemapping.ca/resource/resource.php?id=374>. 33

Earle, S., Carden, F. and T. Smytlo. 2001. "Outcome mapping: Building learning and reflection into development programmes". Ottawa: International Development Research Center. 34

لذا فإن تتبع تأثير برنامج اللائتمان المتناهي الصغر، على سبيل المثال، قد يتطلب تتبع البرنامج على مدار عدد من السنوات وتتبع المسار المعقد بجميع نجاحاته وانتكاساته. كما أن نواتج النوع الاجتماعي أيضًا أكثر حساسية للجوانب الثقافية لدرجة أن النتائج من نفس البرنامج قد تكون ناجحة نسبيًا في قرية ما ولكنها أقل نجاحًا بكثير في مجتمع محلي مجاور. فيما يلي بعض الأبعاد الفرعية:

- هل هناك مسارات سببية مفردة تربط المدخلات بالنتائج أم هناك العديد من لمسارات المختلفة التي تربط بين مدخلات ونواتج متعددة؟
- طبيعة الروابط السببية³⁵: هل هي خطية أم غير خطية؟ هل التغيير متناسب أم غير متناسب؟ هل هناك أنماط متكررة؟
- عدد المتغيرات السياقية والمؤسسية التي تؤثر على العلاقات بين المدخلات النتائج

بعدُ خامس: تعقيد التقييم ذاته

على الرغم من أن الأبعاد الأربعة السابقة تشير إلى تعقيد البرنامج والسياق الذي يعمل من خلاله، إلا أنه من المفيد كذلك في بعض الأحيان تقييم تعقيد التحديات التي ينطوي عليها تصميم وإجراء التقييم ذاته. على الرغم من أن تعقيد التقييم يتجه إلى الزيادة متمشيًا مع تعقيد البرنامج، إلا أن الأمر لا يكون كذلك دائمًا. إذ قد لا يتناول التقييم في كثير من الأحيان إلا جانبًا واحدًا من البرنامج (على سبيل المثال، لا يفحص سوى العلاقة بين المنح الدراسية وتسجيل الفتيات في الدراسة، في حين يهمل العوامل السياقية والتعقيدات المؤسسية لتسجيل الفتيات في المدارس وأدائهن فيها). وفي حالات أخرى، قد يصبح تقييم برنامج بسيط (ظاهريًا) أكثر تعقيدًا نظرًا لصعوبات الحصول على البيانات أو نظرًا لأن التقييم يبحث بعمق في عمليات تغيير السلوك، ومن بين العوامل التي تجعل عملية التقييم أكثر صعوبة:

- عدم وجود أنظمة قياسية ومتسقة للرصد والتقييم ذات بيانات قابلة للمقارنة
- العوائق (السياسية أو المنهجية أو اللوجستية) التي تواجه جمع البيانات
- طبيعة السببية وكيف يؤثر هذا على تعقيد تصميم التقييم
- هل يستخدم تصميم التقييم تصميمات الأساليب المختلطة الأكثر صعوبة

35 يشير مصطلح المسارات السببية الخطية إلى المواقف التي تؤدي فيها التغييرات الإيجابية أو السلبية في المدخلات إلى تغييرات مماثلة في المخرجات. التغيير غير المتناسب هو أحد صور التغيير الغير خطي، ولكنه يستخدم إما في المواقف التي يبدأ فيها تغير صغير في المدخل في إنتاج تغيرات كبيرة للغاية في النتائج (ويطلق على هذا «نقطة الاطلاق») أو التي تؤدي فيها التغييرات الكبيرة للغاية في المدخلات إلى تغيير صغير في النتائج أو عدم تغييرها (ويشار إلى ذلك بمصطلح «القصور الذاتي»).

يقدم الجدول رقم 2 قائمة مرجعية لتحديد بعض الأبعاد الفرعية التي تحدد معًا مستوى تعقيد كل من الأبعاد الأربعة (من منخفض=1 إلى مرتفع=5 على مقياس مكون من 5 نقاط).

الجدول 2 قائمة التحقق لتقييم مستوى تعقيد برنامج مستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي

تصنيف التعقيد						الأبعاد
مرتفع	5	4	3	2	1	
البعد رقم 1: طبيعة التدخل						
متعددة وواسعة النطاق وغير محددة بوضوح غالبًا						1.1 الأهداف قليلة ومحددة بوضوح نسبيًا
يؤثر على عدد كبير من السكان						1.2 الحجم يؤثر على عدد قليل من السكان
تصميم ناشئ						1.3 ثبات تصميم البرنامج ثابت نسبيًا
جديد نسبيًا وغير مُختبر						1.4 هل تم اختبار تصميم البرنامج جيدًا وتعريفه بوضوح؟
عدد كبير						1.5 الخدمات أو المكونات قليلة نسبيًا
مرتفع						1.6 التعقيد الفني منخفض
مرتفع						1.7 التعقيد الاجتماعي منخفض
لا يوجد تاريخ واضح للانتهاء وفي بعض الأحيان لا يوجد تاريخ واضح للبدء						1.8 الفترة الزمنية تاريخ واضح للبدء والانتهاء
البرنامج مصمّم لتغير الأنظمة القانونية أو السياسية أو الثقافية						1.9 هل يتحدى البرنامج الأنظمة القائمة التي تقوّي من علاقات النوع الاجتماعي غير المتساوية؟
البعد رقم 2: المؤسسات وأصحاب المصلحة						
دعم الموازنة العامة دون تحديد واضح للخدمات التي سيتم تمويلها						2.1 الموازنة دعم الموازنة العامة دون تحديد واضح للخدمات التي سيتم تمويلها
عدد كبير						2.2 وكالات التمويل والتنفيذ عدد كبير
كثيرون ومتباينون						2.3 أصحاب المصلحة كثيرون ومتباينون
يسعى البرنامج إلى تعزيز مجموعات جديدة من أصحاب المصلحة						2.4 هل يمنح البرنامج صوتًا لأصحاب مصلحة جدد يمثلون النساء والفئات المحرومة؟

تصنيف التعقيد							
←						→	
مرتفع	5	4	3	2	1	منخفض	الأبعاد
البعد رقم 3: السياق الذي يعمل البرنامج من خلاله							
3.1 الاعتماد على السياق						غير معتمد على السياق نسيبًا (قوي)	تأثر البرامج بقوة بالعوامل السياقية
3.2 قوة العوامل السياقية						هناك عدد قليل من العوامل السياقية القوية	هناك العديد من العوامل السياقية القوية
3.3 هل من المحتمل أن يتأثر البرنامج بالمعايير السائدة وديناميكيات السلطة التي تؤثر على وضع المرأة؟						من غير المحتمل أن يتأثر البرنامج بالمعايير السائدة وديناميكيات السلطة	طبيعة البرنامج تجعل من المحتمل تأثره بالمعايير السائدة وديناميكيات السلطة
البعد رقم 4: السببية والتغيير							
4.1 مسارات السببية						مسار سببي مفرد وخطي	مسارات سببية متعددة (حلقات تغذية عكسية غير خطية ومتصلة فيما بينها وتكرارية)
4.2 الاتفاق بشأن الإجراءات المناسبة للتصدي للمشكلات						اتفاق كبير نسبيًا	اتفاق قليل نسبيًا
4.3 التيقن من النتائج						درجة عالية نسبيًا من التيقن	درجة منخفضة من التيقن
4.4 العمليات المعقدة لتغيير السلوك المتعلق بالنوع الاجتماعي						ليس من المحتمل أن ينطوي البرنامج على عمليات معقدة لتغيير السلوك.	من المحتمل حدوث عمليات معقدة من تغيير السلوك

المصدر: مقتبس بتصرف من (2016) Bamberger, Vaessen and Raimondo الفصل الأول

أهمية إطار التعقيد في فهم أهداف التنمية المستدامة

يبين هذا القسم كيف يمكن ان يُطبق التعقيد على أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة على البرامج التي تتناول النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة. ويرى البعض أن اشتراط أن تتحدى أهداف التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي نطاقًا واسعًا من العوائق القانونية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والبيئات المعقدة التي يعمل فيها عددٌ كبير من البرامج، والعمليات المعقدة لتغيير السلوك التي تسعى لتعزيزها، تعني جميعًا أن البرامج التي تركز على النوع الاجتماعي يُحتمل أن تحصل على ترتيب مرتفع على العديد من المؤشرات التي تتضمنها هذه القائمة المرجعية.

البعد رقم 1: طبيعة البرامج الوطنية التي تتناول أهداف التنمية المستدامة

بالنظر إلى النطاق الواسع لأهداف التنمية المستدامة وحقيقة أن العديد من البرامج يجري تنفيذها في كل بلد بواسطة مئات وأحياناً آلاف الوكالات، فإن أهداف التنمية المستدامة الإجمالية في كل بلد يحتمل أن يرتفع تصنيفها من ناحية التعقيد الكلي. هناك بالطبع العديد من البرامج الصغيرة والبسيطة والتي يقدم كل منها خدمة واحدة أو عدد قليل من الخدمات الواضحة في عدد صغير من المجتمعات المحلية، ولكن عند دمج جميع البرامج، فإن مستوى التعقيد يتزايد بسرعة، وبالرجوع إلى القائمة المرجعية الموجودة في الجدول رقم 2:

1.1 الأهداف: أهداف التنمية المستدامة لها أهداف متعددة هناك 169 غاية، والعديد من البلدان سوف تحدد غايات محددة بالنسبة للبلد. على الرغم من أن بعض الغايات محددة بوضوح، إلا أن العديد منها ليس كذلك، أو لا يوجد إجماع عليه بين أصحاب المصلحة.

1.2 الحجم: رغم أن بعض البرامج صغيرة للغاية ومحلية، إلا أن الكثير منها يغطي مناطق كاملة أو يغطي بلدًا بالكامل ويؤثر على عدد سكان كبير للغاية

1.3 ثبات تصميم البرنامج: تجمع أهداف التنمية المستدامة بين الكثير من البرامج المُختبرة جيدًا والمستقرة وبين الكثير من البرامج الجديدة والمبتكرة. من المحتمل أن يحتوي هدف التنمية المستدامة رقم 5 على نسبة عالية من البرامج الجديدة والتجريبية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

1.4 هل تم اختبار تصميم البرنامج جيدًا وتعريفه بوضوح؟: تجمع أهداف التنمية المستدامة بين برامج ذات تصميمات محددة بوضوح وأخرى ذات تصميمات تجريبية أو ديناميكية ومتغيرة.

1.5 الخدمات أو المكونات: في حين تتكون بعض البرامج من عدد محدود من المكونات، هناك برامج أخرى ذات مكونات وخدمات متعددة. بالنظر إلى تعقيد تعزيز التغييرات في الممارسات والمعتقدات الراسخة، فإن الكثير من برامج المساواة بين الجنسين تنطوي على تحالفات من المنظمات التي تقدم كل منها برامج مختلفة ولكنها تكاملية.

1.6 التعقيد الاجتماعي: في المقابل، عادة ما يكون مستوى التعقيد الاجتماعي لبرامج النوع الاجتماعي مرتفعًا للغاية نظرًا لأنها تسعى إلى إنتاج عمليات معقدة من التغيير السلوكي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

1.7 الفترة الزمنية: حتى إذا كانت مدة البرنامج قصيرة نسبيًا، فإن الكثير من النتائج لا تتطور إلا على مدار فترة زمنية طويلة نسبيًا.

1.8 هل يتحدى البرنامج الأنظمة القائمة التي تقوّي من علاقات النوع الاجتماعي غير المتساوية؟: من المحتمل أن تؤدي معظم البرامج التي تُركّز على النوع الاجتماعي إلى تحدي الأنظمة القائمة إلى حد ما، حتى إذا كان ذلك بطرق بسيطة. ولكن البرامج الأوسع نطاقًا والأكثر طموحًا سوف يكون تصنيفها مرتفعًا دائمًا في هذا المؤشر

البعد رقم 2: المؤسسات وأصحاب المصلحة المشاركون في تخطيط البرامج الوطنية التي تتناول أهداف التنمية المستدامة وتمويلها وتنفيذها وتقييمها

بالإضافة إلى البرامج الوطنية التي تمتلك أهداف التنمية المستدامة وتنسّق تنفيذها، فإن معظم وكالات الأمم المتحدة ووكالات المعونة الرسمية مشاركة في معظم البرامج القطرية، بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. هناك تحدٍ كبير في التنسيق بين جميع هذه الوكالات. وتشير الخبرات السابقة إلى أن التحدي إضافي بالنسبة للتقييم يتمثل في أن معظم المعلومات بشأن البرامج يُحتمل ألا تكون موثقة ومرصودة جيدًا. في حالات كثيرة، قد يصعب حتى تحديد البرامج التي يتم تنفيذها على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى المحلي. وبالتالي، فإن تصنيف التعقيد الإجمالي يحتمل مرة أخرى أن يكون مرتفعًا:

2.1 وضوح موازنات البرامج: تموّل بعض البرامج من خلال دعم الموازنة العامة، لذا سوف يصعب عادةً تتبع كيفية استخدام أموال جهة مانحة معينة أو إجمالي الاستثمارات في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

2.2 عدد الوكالات الممولة والقائمة بالتنفيذ: سوف يتفاوت هذا العدد بشدة بين البلدان، ولكن في حالات كثيرة، يمكن أن يكون العدد كبيرًا للغاية. حتى في البلدان التي لديها برامج أصغر وأقل عددًا، فإن العدد قد يكون كبيرًا جدًا.

2.3 عدد أصحاب المصلحة: يتمثل أحد أهداف التنمية المستدامة في زيادة عدد أصحاب المصلحة من خلال إعطاء صوت للمجموعات الضعيفة والتي كانت مُقصاة في السابق. ومن المتوقع أن يكون العدد كبيرًا ومتنوعًا.

2.4 هل يمنح البرنامج صوتًا لأصحاب مصلحة جدد يمثلون النساء والفئات المحرومة؟: تسعى البرامج التي تركز على النوع الاجتماعي كثيرًا إلى منح تمثيل وصوت أكبر للنساء الذين يتم إقصاؤهم تقليديًا من العديد من المشاورات. ونظرًا لأنه يتحتم الوصول إلى العديد من هذه الجماعات من خلال قنوات غير تقليدية، فإن مشاركتها تزيد عادةً من تعقيد عملية التشاور.

البعد رقم 3: السياق الذي تعمل أهداف التنمية المستدامة من خلاله

تُصمَّم البرامج التي تتناول أهداف التنمية المستدامة وتُنَفَّذ في سياقات محلية وإقليمية ووطنية ودولية يمكن أن تتأثر فيها بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية-الثقافية والبيئية والتاريخية وغيرها. ويعمل كل برنامج في سياق مختلف ويتأثر مجموعة مختلفة من العوامل لذا يجب أن يكون تحليل السياق محددًا بالنسبة للبرنامج. ويتمثل أحد العناصر الهامة للبرنامج في صلابته وقدرته على العمل طبقًا للمخطط في مواجهة العديد من العوامل السياقية وتغيرها. أحد أهداف برامج كثيرة في مجال النوع الاجتماعي هو التصدي للعديد من العوائق الثقافية والسياسية والعوائق الأخرى التي تواجه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز التغييرات في التوجهات والسلوكيات حتى يصبح ما كان يعتبر في السابق غير مقبول أو مثير للجدل، أمرًا عاديًا ومقبولًا على نطاق واسع.

3.1 الاعتماد على السياق: تهدف الكثير من البرامج إلى خفض اعتمادها على السياق حتى تتمكن من العمل طبقًا للمخطط دون أن تضطر إلى التغيير في مواجهة العوامل الثقافية. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من البرامج التي تتناول أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى زيادة انفتاحها على احتياجات المجتمعات المحلية ومقترحاتها، لذا ففي هذه الحالة، قد يكون الهدف هو زيادة الاستجابة لأنواع معينة من الضغوط الاجتماعية. وبالتالي، من المطلوب تحكيم العقل لتقييم معنى التصنيفات العالية والمنخفضة في الاعتماد على السياق.

3.2 قوة العوامل السياقية: نظرًا لتأثر علاقات النوع الاجتماعي بالعديد من الآليات التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم، فإن البرامج التي تُركِّز على النوع الاجتماعي يحتمل أن تتأثر بنطاق واسع من العوامل السياقية بالمقارنة بالبرامج الأخرى التي لا تركز على النوع الاجتماعي.

3.3 هل من المحتمل أن يتأثر البرنامج بالمعايير السائدة وديناميكيات السلطة التي تؤثر على وضع المرأة؟: الكثير من أهداف التنمية المستدامة سوف يكون تصنيفها مرتفعًا في هذا المؤشر.

البعد رقم 4: السببية والتغيير

مع زيادة حجم وتعقيد أهداف التنمية المستدامة، تزداد صعوبة تقييم آثار التدخلات على النتائج المقصودة من البرامج. على سبيل المثال، قد تتضمن البرامج المتعلقة بهدف التنمية المستدامة رقم 5 برامج التوعية بالنوع الاجتماعي للمراهقات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ومن بين أهداف ذلك تقوية تمكينهن وثقتهن في مواجهة صور النوع الاجتماعي السلبية أو سلوكيات الفتيان وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي. ولكن، عادةً سيكون هناك عدد من البرامج الأخرى التي تسعى لتعزيز تمكين الفتيات، بالإضافة إلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى تؤثر على وضع الشباب. ومع زيادة نطاق وطموح البرامج، تزداد صعوبة تتبع التغييرات السببية:

4.1 مسارات السببية: في حين يمكن لمسارات السببية أن تكون بسيطة نسبية وأن يسهل تتبعها بالنسبة للبرامج الصغيرة ذات المكونات المحدودة، يصبح التتبع أصعب حين توجد برامج متعددة ذات أهداف متشابهة. وبالرغم من أن بعض النهج مثل تحليل المساهمة تعتبر نقطة جيدة للبدء، إلا أنه مع كثرة أعداد المسارات السببية وتعقيدها (أي تصبح غير خطية ويتأثر نفس الناتج بمجموعات مختلفة من المدخلات ومتغيرات التدخل)، عادة ما يصبح من الضروري الاستناد إلى أساليب علم التعقيد مثل رسم خرائط النظم وتحليل الشبكات الاجتماعية.³⁶

في السنوات الأخيرة، ومع زيادة إتاحة البيانات كبيرة الحجم، حدثت زيادة أيضاً في التطبيقات الممكنة لتحليلات البيانات الذكية لوضع نماذج لمسارات السببية، وبخاصة من خلال تطبيق نظرية الاحتمالات البايزية.³⁷

4.2 الاتفاق بشأن الإجراءات المناسبة للتصدي للمشكلات: في مجال الصحة، سيكون هناك أحياناً إجماع على أفضل طرق علاج الأمراض المنقولة بالمياه، أو في الزراعة، قد يحدث اتفاق على طرق زيادة إنتاجية المحصول في ظل ظروف معينة. ولكن، في الكثير من المجالات، سيكون هناك قدر أقل من الاتفاق.

4.3 التيقن من النتائج بالنسبة للبرامج الراسخة: (مثل برامج الوجبات المدرسية المصممة لزيادة الانتظام في المدرسة)، قد توجد درجة عالية من اليقين بشأن احتمال تحقيق النتائج المقصودة. في حين أنه بالنسبة للبرامج الجديدة أو المعقد (مثل تعزيز ريادة النساء للأعمال في القطاعات غير التقليدية)، قد يكون مستوى اليقين أدنى بكثير.

4.4 العمليات المعقدة لتغيير السلوك المتعلق بالنوع الاجتماعي: إن العديد من عمليات تغيير السلوك المؤثرة على علاقات النوع الاجتماعي ووضع المرأة غير ظاهرة ويصعب التقاطها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العمليات تعمل على مستويات عديدة

Bamberger, M., Vaessen, J., and E. Raimondo. 2016. *Dealing with Complexity in Development Evaluation: A Practical Approach*. Thousand Oaks, CA: Sage. 36

Bamberger (2016) Integrating big data into the monitoring and evaluation of development programs (UN Global Pulse) انظر المخطط صدوره في أكتوبر/تشرين الأول 2016) للاطلاع على مقدمة عن تطبيق تحليلات البيانات الذكية في تقييم برامج التنمية. 37

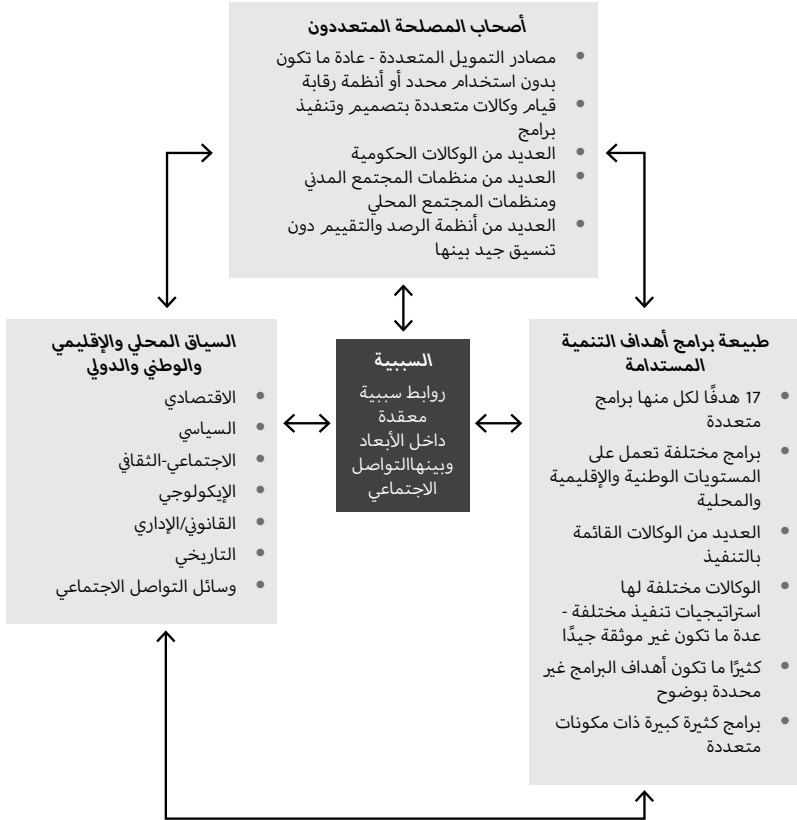
مختلفة: بين الأفراد أو داخل الأسر المعيشية الممتدة عبر عدة أجيال، وداخل المجتمع المحلي والمدرسة ومكان العمل والمنظمات الدينية ومن خلال وسائل الإعلام. وبالتالي، يحتمل أن يكون التعقيد كبيراً في ظل هذا المؤشر.

تطبيق تعريف التعقيد على التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي التي تركز على الإنصاف

تنطبق جميع أبعاد التعقيد التي نوقشت في القسم السابق على التقييم المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي والذي يركز على الإنصاف. نظراً للنطاق الواسع من الآليات الاجتماعية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية وما إلى ذلك) والتي تؤثر على عملية تعزيز النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة وتحدها، يحاول الكثير من البرامج، عند توافر الموارد، تضمين عدد من المكونات للتصدي للعديد من هذه العوامل. وبالتالي، فإن طبيعة التدخل يحتمل أن تكون معقدة. بالمثل، يحتمل أن يوجد نطاق واسع من العوامل السياسية التي تؤثر على النتائج. يمكن أن يتفاوت البعد المؤسسي في التعقيد اعتماداً على عدد الوكالات القائمة بالتنفيذ والتمويل، ولكن التعقيد عادة ما ينشأ من الحاجة لإشراك عدد من الوكالات المختلفة العاملة في المكونات التعليمية والاقتصادية والقانونية والبنية التحتية ومشاركة المجتمع المحلي وتمكينه. وكثيراً ما تكون هذه الوكالات لا تعمل معاً بصورة مشتركة في العادة، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من التعقيد. كما يحتمل أن تكون العلاقات السببية معقدة نظراً للتغيرات السلوكية غير الظاهرة التي كثيراً ما يصعب تحديدها وتجسيدها. بالنسبة لطبيعة التقييم، عادة ما يتطلب تحليل النوع الاجتماعي بيانات إحصائية شاملة عن النوع الاجتماعي لا تكون متاحة عادةً وتعيق جهود النهوض بالمساواة بين الجنسين.

طرح القسم أ فكرة أن انعدام المساواة سببه التفاعل بين عوامل متعددة تسهم في عدم تساوي إتاحة: الموارد والفرص في البيئة التي نشأ فيها الناس، والعديد من الآليات الاجتماعية في السياق الذي يعيش فيه الناس ويعملون. تحدد التفاعلات بين جميع هذه العوامل ما إذا كانت الفروق الملاحظة في النتائج يُحكم عليها بأنها عادة ومقبولة اجتماعياً (ناتجة عن الاختيار الحر أو عن ظروف لا يمكن تجنبها) أو غير عادة وغير مقبولة اجتماعياً (ناتجة من أسباب يمكن تجنبها)، من المتوقع أن تؤدي التفاعلات بين هذه العوامل المتعددة إلى مستويات مرتفعة نسبياً من التعقيد على جميع الأبعاد المحدد في الشكل رقم 1.

الشكل رقم 1. إطار تعقيد أهداف التنمية المستدامة



الفصل رقم 4. إطار التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف المقترح لأهداف التنمية المستدامة

يستند هذا الفصل إلى الإصدارات الثلاثة الآتية. لمزيد من المعلومات والتفاصيل بشأن التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، يُنصح بالرجوع إليها. وهي جميعًا متاحة مجانًا على شبكة الإنترنت عبر <http://www.evalpartners.org/library/selected-books> and <http://genderevaluation.unwomen.org/en/evaluation-handbook> .free of charge

- Bamberger and Segone. 2011. "How to design and manage equity focused evaluations". New York, NY: UNICEF.
- UN Evaluation Group. 2013. "Integrating human rights and gender equality in evaluation: Guidance document".
- UN Women. 2015. "How to manage gender-responsive evaluation: Evaluation handbook". Independent Evaluation Office. New York, NY: UN Women.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعوكم للاستفادة من التعلم الإلكتروني المجاني المتاح من خلال الرابط <http://elearning.evalpartners.org/>.

تقدم الإرشادات المعروضة في هذا التقرير إطارًا للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف والذي سوف يتطور بالتوازي مع تنقيحات في آلية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل. وبما يتلائم مع لأولويات وقدرات كل بلد من البلدان. يستند النهج إلى هدف التنمية المستدامة المحوري المتمثل في «دون استثناء احد».

ومن بين الخصائص الرئيسية الأخرى للنهج المقترح أنه وطني القيادة تشاركي، تشاوري مع نطاق واسع من أصحاب العلاقة ويدمج بين المجموعة الأساسية من المؤشرات على المستويين الوطني والمناطقى، بما يضمن أقصى مرونة لتعكس الفروق بين البلدان المختلفة. ولكي تستجيب لأولويات الوطنية والقدرات البحثية. كما يُقر النهج المقترح بأنه لا توجد منهجية واحدة تعتبر «أفضل» منهجيات التقييم وأن البلدان والمنظمات المختلفة يمكن أن تعتمد نهجًا مختلفة. على وجه الخصوص، هناك إقرار بالحاجة إلى الجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية، فبينما تسمح المؤشرات الكمية بقياس الاتجاهات العامة وبالمقارنات عبر البلدان تكون المؤشرات النوعية أكثر عمقًا وتعكس الطبيعة المعقدة ومتعددة الأبعاد بالنسبة لسياق النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة. وبذلك تتأكد حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تعتمد تركيزًا عالميًا وكنيًا يقر بالتفاعلات بين البلدان والقطاعات)، باستخدام مقاييس نوعية أكثر عمقًا تعكس الطبيعة المعقدة ومتعددة الأبعاد والمحددة بالنسبة للسياق للنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة. ومن بين التحديات التي تواجه تقييم أهداف التنمية المستدامة دمج

النهجين الكمي والنوعي والإقرار بالأعراض المختلفة لكل منهما وكيفية تكاملهما معاً. فكما ذكر فليس أحد النهجين أفضل من الآخر أو أكثر «دقة» وكل منهما له معاييره المحددة الخاصة بدقته.

4.1 إطار التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف المقترح على المستوى القطري

التزمت جميع البلدان بإجراء مراجعات وطنية لأهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن التركيز والعمق سوف يتفاوتان تبعاً لأولويات وقدرات جمع البيانات والتحليلات. ينبغي أن تكون التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف جزءاً لا يتجزأ من الآليات الوطنية لمراجعة أهداف التنمية المستدامة، يُفسر كل من مفهومي النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة بطرق مختلفة حسب المناطق والبلدان، وعليه فإن تركيز هذه التقييمات ونطاقاتها قد تختلف طبقاً لهذا الاختلاف في التفسير.

في كتيّب التقييم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن «كيفية إدارة التقييمات المراعية للنوع الاجتماعي»،³⁸ يُعرّف هذا التقييم بأنه تقييم ذو عنصرين أساسيين: ما الذي يفحصه التقييم؟ وكيف يتم الفحص؟. يعمل التقييم على تقدير درجة التغيير في علاقات النوع الاجتماعي والسلطة - والبحث في نتيجة التدخل باستخدام عملية شاملة وتشاركية، تحترم جميع أصحاب المصلحة (أصحاب الحقوق والمسؤولين عن الالتزامات). وتبحث في الأسباب الهيكلية وغيرها من الأسباب المؤدية إلى انعدام المساواة والتمييز. كما تعرّف هذه التقييمات من المساواة فيما يتعلق بالالتزامات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين المرأة من خلال توفير المعلومات حول الطريقة التي تؤثر بها برامج التنمية على النساء والرجال بصورة مختلفة وتساهم في تحقيق هذه الالتزامات. وهي قابلة للتطبيق على جميع أنواع برامج التنمية، وليس فقط على العمل المحدد بالنسبة للنوع الاجتماعي.³⁹

يعرّف اليونيسيف التقييم الذي يركّز على الإنصاف على أنه حكم على السياسات والبرامج والمشروعات المتعلقة بتحقيق نتائج التنمية المُنصّفة من ناحية الصلة والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة في التقييمات الإنسانية⁴⁰ (انظر المربع رقم 6). يتم تناول التغطية والارتباط والاتساق أيضاً. ينطوي هذا النهج على عمليات دقيقة ومنهجية وموضوعية في التصميم، وفي تحليل وتفسير المعلومات للإجابة على أسئلة محددة، تشمل تلك التي تهم المجموعات الأسوأ حالاً. وهو يوفر تقييماً لما ينجح وما لا ينجح في خفض أوجه انعدام المساواة، ويلقي الضوء على النتائج المقصودة وغير المقصودة للمجموعات الأسوأ حالاً بالإضافة إلى الفجوات بين المجموعات الأفضل حالاً والمتوسطة والأسوأ حالاً. كما يوفر دروساً استراتيجية لإرشاد صنّاع القرار وتزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات.⁴¹

38 مكتب التقييم المستقل التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015. «كيفية إدارة التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي: كتيّب التقييم»، نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

39 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، غري مؤرخ.

40 Bamberger and Segone, 2011. 40

41 Bamberger and Segone, 2011, صفحة 9. 41

المربع 6 أمثلة لتعريفات التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي التي تركز على الإنصاف

التقييم الذي يُركِّز على الإنصاف

يُعرِّف اليونيسيف التقييم التي تركز على الإنصاف على أنها «تقييم للتدخلات المعنية بنتائج التنمية المُنصِفة من حيث مدى الصلة والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة.» فهي تركز على العوامل المحددة والعلاقات بين القوة بين الاطراف، وتستخدم عملية التمكين.

التقييم المستجيب لمنظور النوع الاجتماعي

تعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعريف التقييم الصادر عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولكنها تدمج معه بصورة مباشرة مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتعرفه على أنه: «إجراء عملية تقدير منهجية وغير متحيزة توفر معلومات ذات مصداقية وموثوقة تستند إلى النتائج حول مدى ما أحدثته التدخل من تقدم (أو عدمه) نحو النتائج المقصودة/أو غير المقصودة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة». ويوصفه عملية في حد ذاته، فإن التقييم يعني أيضاً تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تضمين أبعاد النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في أساليب التقييم ومنهجيته وعملياته واستخداماته. وبالتالي فإن التقييم لا يعتبر محرِّكاً هاماً للتغيير الإيجابي نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فحسب، ولكن الطريقة التي تتم بها عملية التقييم في حد ذاتها تؤدي إلى تمكين أصحاب المصلحة المشاركين فيها.»

المصادر: Bamberger, M. and M. Segone. 2011. "How to design and manage equity-focused evaluations". UNICEF. UN Women Evaluation Policy, 2013.

تمثل الوثيقة الإرشادية الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بعنوان «إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم» مورداً هاماً لجميع مراحل صياغة التقييم المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف وتصميمها وتنفيذها ونشرها واستخدامها.⁴²

تُجرى التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف بطريقة تشاركية وتشاورية مع مشاركة نشطة من الوكالات الحكومية والمجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين بالإضافة إلى المكاتب القطرية للأمم المتحدة والوكالات المانحة. على الرغم من أنه سيكون هناك تفاوت كبير بين البلدان، فإن التقييمات من المحتمل أن تتبع المراحل التي يرد وصفها أدناه، مع بعض التعديل طبقاً لكل سياقٍ قطري.

المرحلة الأولى: المشاورات واسعة النطاق لاختيار تصميم التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف وتطويره

فيما يلي بعض الأسئلة التي ينبغي تحديدها أثناء المشاورات:

أ. تحديد أسئلة التقييم الرئيسية

قبل التفكير فيما إذا كانت هناك حاجة لمؤشرات إضافية أم لا، أو في تصميمات التقييم المناسبة، من الضروري الاتفاق على الأسئلة التي يجب أن يتناولها التقييم. وفي حين قد يبدو هذا أمرًا بديهيًا، إلا أن العديد من القائمين بالتقييم يهتمون بعرض منحياتهم المفضلة وعادة ما يدخلون مباشرة في مناقرات منهجية قبل توضيح الأسئلة التي يجب تناولها. من المهم أن يتم تحديد أسئلة التقييم بالتشاور مع أصحاب المصلحة وليس من قبل المتخصصين في مجال التقييم.

حدد الفصل الأول 3 مستويات يمكن إجراء التقييم عليها (السياسة والبرنامج والمشروع) و4 أنواع من التقييم (تقييم السياسات والتقييم التكويني، والتطوري والتحصيلي). كل نوع من أنواع التقييم مُصمَّم للتعامل مع أنواع مختلفة من الأسئلة (انظر الجدول رقم 1 في الفصل الأول) والتي تهتم أنواعًا مختلفة من أصحاب المصلحة. من الضروري تحديد أنواع المعلومات التي يطلبها كلٌّ من أصحاب المصلحة قبل اختيار أنواع تصميم التقييم المناسبة. وعلى الأرجح أن يتطلب تقييم أبعاد مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والتركيز على الإنصاف لبرامج أهداف التنمية المستدامة القطرية، إجراء تقييمات على مستويات مختلفة وأيضًا استخدام العديد من أنواع التقييم المختلفة في نقاط مختلفة من التقييم.

بالنسبة للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، من المهم ضمان أن تحدد أسئلة التقييم لمعظم أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن كلها، قضايا النوع الاجتماعي والمساواة ذات الصلة وأن تتصدى لها. ولتحقيق هدف «دون استثناء احده»، يجب تناول قضايا المساواة بين الجنسين وخفض أوجه انعدام المساواة على مدار تقييم أهداف التنمية المستدامة، نظرًا لأن معظم التدخلات لها آثار فرقية على النساء والرجال وهناك دائمًا تحدٍ يتمثل في تحديد المجموعات الذين قد يتخلفون عن الركب وغير المستفيدين من البرامج المختلفة.

يبين الجدول رقم 3 بعض تصميمات التقييم التي يمكن استخدامها للتصدي لمختلف أسئلة التقييم التحصيلي. يقتصر هذا الجدول على التقييم التحصيلي لأسباب تتعلق بالمساحة ونظرًا لأن التقييم التحصيلي يمكنه استخدام جميع أساليب التقييم المختلفة المستخدمة لأنواع التقييم الثلاثة الأخرى.

الجدول 3. أسئلة تقييم الأثر (التقييم الإجمالي) وتصميمات التقييم الممكنة

تصميمات التقييم الممكنة*	سؤال التقييم الرئيسي
<ul style="list-style-type: none"> • التصميمات التجريبية وشبه التجريبية • التصميمات الإحصائية • دراسات الحالة المختلطة والتصميمات التشاركية 	1. إلى أي مدى يُمكن أن يُعزى ناتج (أو أثر) محدد على النوع الاجتماعي أو خفض أوجه انعدام المساواة إلى التدخل؟
<ul style="list-style-type: none"> • التصميمات التجريبية أو شبه التجريبية • تحليل المساهمة • أساليب دراسة حالة التحليل النوعي المقارن 	2. هل صنع التدخل فرقاً في النتائج المقصودة أو غير المقصودة في مجال النوع الاجتماعي أو النتائج المتعلقة بخفض أوجه انعدام المساواة؟
<ul style="list-style-type: none"> • الأساليب القائمة على النظريات • التقييم الواقعي • النهج التشاركية • نظرية التغيير • تتبع العملية 	3. كيف صنع التدخل فرقاً في النتائج في مجال النوع الاجتماعي أو النتائج المتعلقة بخفض أوجه انعدام المساواة؟
<ul style="list-style-type: none"> • النهج التشاركية • التجارب الطبيعية • دراسات الاستعراض والتجميع • دراسات حالة التحليل النوعي المقارن 	4. هل يمكن توقع نجاح هذا في مكان آخر بالنسبة للنتائج على النوع الاجتماعي النتائج في مجال خفض أوجه انعدام المساواة؟

* يرد وصف التصميمات في القسم ب.

المصدر: مقتبس بتصرف من (6-4 و 2 لوصفها) Bamberger, Vaessen and Raimondo (2016) و Stern et al (2012)

ب. اختيار أفضل تصميم (أو مزيج من التصميمات) للتقييم لتناول كل سؤال من أسئلة التقييم الرئيسية

يحتوي الجدول رقم 3 على قائمة ببعض تصميمات التقييم التي يمكن استخدامها للتصدي لمختلف أسئلة التقييم الأربع. يرد وصف هذه التصميمات أدناه في القسم ب. وجميع التصميمات ينبغي دمجها في النهج المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي والذي يركز على الإنصاف وينبغي أن تتضمن جميع التصميمات أسئلة تتعلق بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة.

ج. ما هي المستويات التي سوف يُجرى عندها التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف؟

يمكن إجراء التقييمات على المستويات الوطنية أو القطاعية (البرنامج) أو المحلية، وبالنسبة لبعض البلدان الكبرى، يمكن إجراؤها أيضاً على مستوى الولاية أو المقاطعة أو الإقليم. سوف يعتمد الاختيار على الأولويات القطرية وإتاحة الموارد.

د. هل هناك استراتيجية تقييم قطرية متكاملة لاختيار التقييمات وإجرائها؟

في الحالة المُثلَى، ينبغي اختيار جميع التقييمات كجزء من استراتيجية متكاملة لتقييم أهداف التنمية المستدامة (والاستجابة لأسئلة التقييم الرئيسية)، ولكن من المعتاد أن تُختار التقييمات المنفردة কিفما اتفق عندما تتاح الموارد أو طبقاً لاهتمام الوكالات المختلفة.

المرحلة الثانية: اختيار أفضل مزيج من تصميمات التقييم

هناك ستة تصميمات رئيسية للتقييم يمكن استخدامها في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف. لا يمكن لتصميم واحد أن يتناول جميع أسئلة التقييم، لذا قد يُستخدم عادةً مزيج من تصميمات متعددة. في الحالات التي يُعتبر فيها البرنامج معقداً، هناك عدد من تصميمات التقييم الإضافية المستجيبة لاعتبارات التعقيد والتي يمكن استخدامها. يرد وصف التصميمات في القسم د. ومن المهم إدراك أنه لا يوجد تصميم واحد يعد «الأفضل» تصميم للتقييم وأن اختيار التصميم سيتحدد من خلال الأسئلة المطروحة، وأعراض التقييم وطبيعة البرنامج («موضع التقييم») الخاضع للدراسة.

المرحلة الثالثة: النهج المستجيبة لاعتبارات التعقيد

عندما تُعرّف البرامج على أنها معقدة (انظر الفصل الثالث القسم د)، فإن تصميمات التقييم التقليدية لن تتمكن عادةً من تقييم مدى فعالية مشروع معين في الإسهام في التغييرات المرغوبة في كل واحد من النتائج المتعددة التي نحصل عليها من خلال سلاسل سببية معقدة. في مثل هذه الظروف، يلزمنا النظر في استخدام تصميمات التقييم المستجيبة لاعتبارات التعقيد. وترد مناقشتها في القسم د.

المرحلة الرابعة: تقييم القدرة على الصمود والاستدامة

يتمثل أحد أهداف التنمية المستدامة المحورية في تعزيز البرامج والمجتمعات القادرة على الصمود لضمان استدامة فوائد البرامج على مدار فترات زمنية طويلة. نظرًا لأن معظم التقييمات لا تتناول استدامة البرامج وقدرتها على الصمود على المدى الطويل، فإن هذه الأسئلة تتطلب استخدام أدوات وأساليب تقييم خاصة يرد وصفها في القسم هـ. كما يجب أيضًا تقييم القضايا والتحديات الخاصة التي تؤثر على استدامة البرامج وقدرتها على الصمود بالنسبة للنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة وكذلك يجب تقييم الأهداف.

المرحلة الخامسة: إجراء تقدير قابلية التقييم

بمجرد وضع المنهجيات، من المهم إجراء تقدير قابلية التقييم لضمان قدرة تصميمات التقييم المقترحة على تناول الأسئلة المتعلقة بمراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والتركيز على الإنصاف، وأن يمكن إتمام هذا في حدود قيود الوقت والموازنة والموارد البشرية والقيود المؤسسية للوكالات التي تقوم بالتقييمات وتديرها.

سيكون جمع وتحليل المؤشرات على المستوى القطري ضمن مجموعة المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة عنصرًا أساسيًا في تقدير قابلية التقييم. سوف يقوم كل بلد بجمع وتحليل أكبر قدر ممكن من مجموعة مؤشرات الأساسية الموصى بها لأهداف التنمية المستدامة. لأغراض التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، سوف يُعطى اهتمام خاص للمؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة. تتمثل المراحل الرئيسية في.

سيتم جمع بيانات المؤشرات اللازمة لقياس مختلف الأهداف الخاصة بأهداف التنمية المستدامة من خلال نطاق واسع من المؤسسات

- التحليل الاستكشافي للبيانات وتصنيف البيانات: سوف يقوم هذا التحليل بفحص مدى تغطية المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها واستكمالها وجودتها.
- تحليل المؤشرات من منظور النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة: يغطي هذا الأهداف الفرعي لكل من هدف التنمية المستدامة رقم 5 وهدف التنمية المستدامة رقم 10 كأهداف منفصلة بالإضافة إلى أبعاد النوع الاجتماعي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. سوف تصدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريرًا عن الرصد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 والذي سوف يقدم تقييمًا شاملاً ورسماً للتقدم المحرز والفجوات والتحديات الرئيسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي. وسوف يستند التقرير إلى أحدث تحليل كمي للاتجاهات العالمية والإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للنساء والفتيات بالإضافة إلى دراسات قطرية نوعية متعمقة تدرس كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
- تناول مبدأ «دون استثناء احد»: سوف تُستخدم المنهجيات المتاحة⁴³ وسوف توضع منهجيات جديدة، إذا لزم الأمر، لتحديد الجماعات المقصاة من الاستحقاقات بناءً على النوع الاجتماعي أو الدخل أو العمر أو العرق أو أوجه الضعف الجسمانية أو العقلية أو الموقع الجغرافي أو عوامل أخرى.

قد يحدث حول لزومادراج مؤشرات ومعلومات إضافية أم لا. ليس ان المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة ليست شاملة نظرًا للحاجة لجعل القائمة قصيرة نسبيًا لكي تسهل إدارتها والتعامل معها. وبالتالي، هناك مجالات عديدة يمكن فيها تحديد مؤشرات إضافية تختص بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة.

بمجرد بدء التقييم، سوف تعقد اجتماعات دورية لاستعراض التقدم المحرز وإدخال أي تعديلات مطلوبة على التصميم. وينبغي وضع نظام لمراقبة الجودة لضمان جودة البيانات واكتمالها.

المرحلة السادسة: أدوات خاصة لجمع البيانات وتحليلها لصالح التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

تستخدم التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف أدوات جمع البيانات وتحليلها التي يرد وصفها في هذا الفصل. ولكن، يجب أن تتكامل هذه الأدوات مع أساليب خاصة لجمع البيانات حتى يمكن تناول القضايا المتعلقة بكل مما يلي:

- تصنيف البيانات على مستوى الأسر المعيشية لفحص كيفية توزيع الموارد بين مختلف أفراد الأسرة المعيشية، من أمثلة الأدوات المستخدمة على نطاق واسعة إطار هارفارد لتحليل النوع الاجتماعي، والذي يقدم قائمة مرجعية لفحص استخدام الوقت والقدرة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها. كما قامت دراسات التغذية بتطوير أدوات مفصلة للغاية للرصد التفصيلي لأسئلة مثل استهلاك الطعام لكل من أفراد الأسرة المعيشية.
- التقاط المعلومات الخاصة بالموضوعات الحساسة مثل صنع القرار داخل الأسرة المعيشية والعنف المنزلي وتنظيم الأسرة والسلوك الجنسي والتي عادة ما تحجم النساء وغيرهن من أفراد الأسر المعيشية عن مناقشته مع القائمين بإجراء المقابلات: هناك نطاق واسع متاح لهذا الغرض من الأساليب التي تعتمد على مراقبة المشاركين، ومزوَّدي المعلومات الرئيسيين، وجماعات التركيز والأساليب النوعية.
- مراقبة السلوكي: عادة ما تتضمن النتائج المقصودة من تدخلات النوع الاجتماعي تغييرات سلوكية تصعب مراقبتها. وعادة ما لا يكون المستجيبون على دراية بهذه التغييرات غير الملحوظة (على سبيل المثال، في صنع القرار أو التحكم في الموارد أو شعور المرأة بالثقة بالنفس)، يمكن عادة استخدام مراقبة المشاركين لهذا الغرض، حيث تتم مراقبة الأشخاص على مدار الزمن.
- تحليل آليات السيطرة الاجتماعية المتعددة التي تقيد حرية المرأة الشخصية وإتاحة الموارد لها ومشاركتها في صنع القرار.
- توفر دراسة الحالة أداة مفيدة للتكامل مع جميع ما سبق نظرًا لأنها توثق التغييرات على مدار الزمن، والعمليات المعقدة التي تؤثر على إتاحة الخدمات للنساء وقدرتهن على المشاركة في المنظمات الاجتماعية وصنع القرار.

المرحلة السابعة: نشر التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

لا بد من وجود برنامج للنشر يجمع بين التقارير الخطية التقليدية وبين الأساليب الأكثر إبداعية في التنسيق بين وسائل الإعلام وبين وسائل التواصل الاجتماعي (بما في ذلك استخدام تقنيات المعلومات الجديدة مثل الهواتف المحمولة والحواسيب اللوحية ووسائل التواصل الاجتماعي حسب الاقتضاء) ومن خلال ورش العمل وأنواع الإحاطات الأخرى. من المهم أيضًا ضمان إتاحة النتائج للمجتمعات المحلية، ويمكن استخدام الأساليب التي تعتمد على المسرح والرقص وغيرها من أساليب التواصل المناسبة ثقافيًا، حسب الاقتضاء. كما يجب أن تكون النتائج متاحة باللغات المحلية.

4.2 أنواع تصميمات التقييم الرئيسية التي يمكن أخذها في الاعتبار في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

هناك ستة تصميمات للتقييم مستخدمة على نطاق واسع يمكن تطبيقها جميعًا في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف. التصميمات (المُلخّصة في الجدول رقم 3) وهي كالآتي:

التصميمات التجريبية وشبه التجريبية

تنطوي هذه التصميمات على مقارنة لمعالجة ما (تدخل معين) ومجموعة مرجعية متوافقة معها لم تتمكن من الوصول أو الاستفادة من التدخل (مما يساعد على تحديد الحقائق المغايرة). يستخدم هذا التصميم على نطاق واسع لتقييم المشروعات نظرًا لأنه في المعتاد توجد علاقة سببية خطية بسيطة يمكن قياسها بسهولة، ولكن التصميمات المماثلة عادة ما تستخدم على مستوى البرنامج، ولكن، الصعوبة الأكبر في تحديد مجموعة مقارنة تعني أن التصميمات شبه التجريبية تكون شائعة الاستخدام أكثر على مستوى البرنامج. يُقدر تأثير المشروع عن طريق مقارنة التغيير في متغير الناتج بالنسبة لمجموعتين بين بدء المشروع (خط الأساس) وبين انتهائه. وهناك اختلافات هامة بين التصميمات التجريبية، و الأكثر شيوعًا هي: التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية، حيث يمكن تخصيص الأشخاص الخاضعين للدراسة بصورة عشوائية للمشروع والمجموعات المرجعية، وبالتالي تضي على الفوارق بين المجموعتين مما قد يفسر النتائج، والتصميمات شبه التجريبية التي لا يمكن تخصيص الأشخاص الخاضعين للدراسة فيها بصورة عشوائية. في الحالة الثانية، يجب استخدام أسلوب للمطابقة لاختيار مجموعة مقارنة تعتبر أشبه ما يمكن بمجموعة المشروع. التصميمات شبه التجريبية تخضع لمشكلات التحيز في الاختيار، نظرًا لأن الفوارق بين النتائج، والتي تفسر على أنها من نواتج المشروع، قد تكون في الواقع ناتجة عن الفوارق بين المجموعتين، ولكن الإجراء المتبع للمطابقة لم يستطع التحكم فيها. تستخدم التصميمات شبه التجريبية على نطاق واسع للغاية، وهناك العديد من الأشكال المختلفة منها والتي تتباين من ناحية شمولية ودقة المنهجية.

على مدار السنوات القليلة الماضية، حدثت زيادة كبيرة في تطبيق التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية، بما في ذلك في مجال تقييم برامج النوع الاجتماعي. يتمثل أحد القيود العملية على هذه التصميمات في جنوحها نحو التكلفة العالية وحاجتها لخبرات فنية عالية المستوى. و مؤخرًا، هناك بعض التطورات الواعدة بالنسبة لإجراء التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية والتقييمات ذات التصميمات شبه التجريبية على الهوائف المحمولة وما يرتبط بها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يمكن أن تنخفض التكاليف بشدة. ولم يتم استخدام هذه التطورات على نطاق واسع في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، ويرجع ذلك جزئيًا إلى صعوبة تحديد المجموعات الضعيفة بدقة.

وبالمثل، لم تُستخدم التصميمات التجريبية في التقييمات المنصّفة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى صعوبة تحديد المجموعات الضعيفة وعملية التغيير بدقة. وعادة ما تنطوي النتائج في مجال النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة على عمليات متعددة للتغيير السلوكي، والتي يصعب أن تندرج تحت العملية الخطية المعرّفة بدقة في التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية. ولكن، على مدار السنوات القليلة الماضية، حدثت زيادة مطردة في تطبيق التصميمات التجريبية لتقييم تدخلات النوع الاجتماعي التي مدخل واحد أو عدد قليل من المدخلات النتائج المقصودة.⁴⁴

الجدول 4. النهج الرئيسية للتقييم التي يمكن استخدامها في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

التصميم	الأشكال المختلفة	أمثلة ومراجع
1. التجريبي وشبه التجريبي	التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية، والتصميمات شبه التجريبية، والتجارب الطبيعية	• استخدام التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية لتقييم آثار تدريب حرس الحدود في رواندا لخفض العنف ضد النساء والفتيات وتحسين النتائج الاجتماعية-الاقتصادية للنساء (المصدر: معمل الابتكار في مجال النوع الاجتماعي، البنك الدولي) • تُقيّم العديد من التجارب الموجهة التي تستخدم عينات عشوائية التي أجراها معمل العمل لمكافحة الفقر أثر تدخلات التنمية على النساء (www.povertyactionlab.org)
2. الإحصائي	المنذجة الإحصائية والمقاييس الاقتصادية وتحليل، وتتبع الإنفاق العام	• يستخدم تحليل عبء الإنفاق العام لتقييم نسبة الإنفاق العام في قطاعات مثل الصحة والتعليم التي تذهب إلى الأسر منخفضة الدخل (المصدر: صندوق النقد الدولي)
3. القائم على النظريات	نظرية التغيير، تتبع العملية، تحليل المساهمة، التقييم الواقعي	• استخدام نظرية التغيير وتحليل المساهمة لتقييم فعالية برنامج مدته 10 سنوات لخفض العنف ضد النساء في السلفادور (المصدر: أوكسفام، الولايات المتحدة)

44 أجرى معمل الابتكار في مجال النوع الاجتماعي الأفريقي التابع للبنك الدولي تقييمات ذات تصميمات تجريبية وشبه تجريبية لتقييم تدخلات النوع الاجتماعي في مجالات تملك الأراضي والزراعة وتنمية القطاع الخاص وتوظيف الشباب. <http://www.worldbank.org/en/programs/africa-gender-innovation-lab>

<ul style="list-style-type: none"> • استخدم التحليل النوعي المقارن لتقييم فعالية تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى الوطني في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. استخدمت البلد كوحدة للتحليل (المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة) 	<p>طبيعي، نظريات مثبتة على الأرض، الاثنوغافيا، تتبع العملية، التحليل النوعي المقارن، التحليل داخل الحالة، المحاكاة، تحليل الشبكة</p>	<p>4. القائم على الحالة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نساء القرية يصمن أداة لدراسة استقصائية لتحديد احتياجات الأسرة في المجتمعات المحلية الفقيرة في الهند ثم يقمن بتفسير النتائج ونشرها. (المصدر: المرصد الاجتماعي، البنك الدولي، الهند) • تقييم التغير الهيكلي في مجال النوع الاجتماعي، تجربة تقييم مشروع عوشرم مريققة بربجة GENOVATE (Marla Bustelo, Julia Espinosa and María Velasco, Complutense University of Madrid) 	<p>التقييم التشاركي وتقييم التمكين، تقييم الاعتبارات النسوية، أساليب التقييم التشاركية، أكثر التغيرات أهمية، حصاد النتائج، رسم الخرائط للنتائج</p>	<p>5. التشاركي والنوعي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • استخدام الاستعراض المنهجي، الذي يغطي جميع الأدبيات المنشورة، لتقييم أثر الائتمان متناهي الصغر على التمكين الاقتصادي للمرأة (المصدر: Vaessen, Rivas and Leeuw, 2016) 	<p>التحليل التجميعي، التجميع السردى، التجميع الواقعي</p>	<p>6. الاستعراض والتجميع</p>

المصادر: مقتبس بتصرف من (2016) Raimondo, Vaessen and Bamberger (2012) Stern et al

التصميمات الإحصائية

يستخدم هذا النوع من التقييم النمذجة الإحصائية والتحليل الاقتصادي القياسي ويستخدم على المستوى الوطني أو لإجراء مقارنات بين البلدان. والمثل النموذجي على ذلك هو استخدام المقارنة بين البلدان لتقييم آثار تدخل سياسة معينة في توفير الإسكان لذوي الدخل المنخفض فيما تتم مراقبة متوسط مستوى التعليم ومعدلات النمو الحضري والبطالة، غير أنه لم يتم استخدام التصميمات الإحصائية في تقييم السياسات والتدخلات المعنية بالنوع الاجتماعي حتى هذا التاريخ.

وهناك العديد من المنشورات عن بحوث اقتصادية بشأن تحديد المستفيدين من أنواع مختلفة من النفقات العامة، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم ومدفوعات التحويلات النقدية المشروطة. تستخدم هذه الدراسات بيانات الدخل القومي والنفقات، فيكون التحليل محدوداً بواقع أن البيانات المتوفرة تتيح في أغلب الأحيان التوزيع بحسب الدخل فقط، لا بحسب النوع الاجتماعي. وعلى كل حال فهي تقدم تحليل أولي حول قدرة الفئات الوصول أو عدم الوصول إلى الخدمات المختلفة.

ويشكل نهج الاستبعاد الاجتماعي أداة إحصائية فعالة، واعدة للتقييم المركز على الإنصاف والمراعي للنوع الاجتماعي، ويفحص كيف ينتج الاستبعاد عن التفاعل بين أبعاد مختلفة كالعمر والنوع الاجتماعي والدخل والانتماء العرقي والموقع الجغرافي.⁴⁵ وبينما يمكن تنفيذ هذا التقييم فقط في البلدان التي لديها بيانات وطنية جيدة، فإنه أنه نهج ملفت كونه يتفاد تحليل المساواة بحسب كل قطاع على حدة والذي يتم إجراءه في أغلب الأحيان.

التقييم القائم على النظريات

يشتمل هذا التقييم على تصاميم مستخدمة على نطاق واسع مثل نظرية التغيير وتحليل المساهمة وتعقب العمليات.⁴⁶ وبوجود كافة هذه التصميمات، تحدد نظرية التدخلات مجموعة من الافتراضات السببية التي توضح كيف يراد من عملية تدخل أن تعمل، والروابط العرضية بين المستويات المختلفة ومكونات البرنامج، والافتراضات الحرجة التي ينبغي اختبارها. وتساعد نظرية التغيير في إرشاد عملية تصميم التقييم، ووضع أسئلة التقييم، والافتراضات، وتحديد المؤثرات، وتوفير إطاراً لتفسير النتائج. وتم تطبيق النهج القائمة على النظريات إلى حد بعيد في أعمال التقييم المراعي للنوع الاجتماعي.⁴⁷

والبديل المستخدم على نطاق واسع هو تحليل المساهمات المستخدم لتقييم مساهمة برنامج معين في حالات معقدة حيث يستحيل استخدام تصاميم تجريبية وتصاميم شبه تجريبية.

تُستخدم نظريات التغيير في أي سياق تقييمي تقريباً ويمكنها أن تختلف بين نماذج الصفحة الواحدة البسيطة جداً والمعقدة، ونماذج قائمة على برمجيات توضح التفاعلات بين مكونات متعددة وعلى مستويات متعددة، وتتمتع نظريات التغيير بميزة هامة كونها تُستخدم بطريقة تشاركية. كما أن البرمجيات الإلكترونية السهلة الاستخدام تجعل من الممكن إشراك الجهات المعنية العاجزة عن الالتقاء من خلال الحضور جسدياً. ومن الأهمية في مكان عند وضع نظرية تغيير مراعية للنوع الاجتماعي الحرص على أن يتم وضعها بطريقة تشاركية بدءاً من القاعدة وبمشاركة فعلية لكافة الجماعات النسائية في العملية.

45 استحدث نهج الاستبعاد الاجتماعي في أوروبا بهدف تقييم عوامل تؤثر على إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات الاجتماعية العامة. للاطلاع على مثل عن هذه النهج، أنظر إلى التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ الذي أعده مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي في كلية لندن للاقتصاد. <http://sticerd.lse.ac.uk/dps/case/cr/casereport98.pdf> للاطلاع على مثل عن كيفية تطبيق الاستبعاد الاجتماعي حالياً في البلدان النامية، أنظر إلى عمل منظمة الصحة العالمية. http://www.who.int/social_determinants/themes/socialexclusion/en/

46 Leeuw, F.L. 2012. "Linking theory-based evaluation and contribution analysis: Three problems and a few solutions". *Evaluation*, July 2012; 18 (3): 348-363.

47 أنظر مثلاً، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ٢٠١٤. «مستقبل ممكن: تقييم مؤسسي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التمكين الاقتصادي للمرأة»، مكتب التقييم المستقل. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونظرية التغيير لمعالجة العنف ضد المرأة الخاصة بمنظمة أكشن أيد للمعونة (ActionAid): http://www.actionaid.org.uk/sites/default/files/doc_lib/theory_of_change_on_vawg.pdf كذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ٢٠١٦: تقييم دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لبيانات تعداد السكان والمساكن من أجل إطلاع عمليات صنع القرار ووضع السياسات (٢٠١٥-٢٠١٤). مكتب التقييم.

والنهج القائم على النظرية الذي يحتمل أن يكون فعالاً هو تحليل الاختناقات الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).⁴⁸ يبحث هذا النهج كيف أن إمكانية الوصول إلى الخدمات مثل الخدمات الصحية والتعليم أو الاستبعاد عنها تحدده التفاعلات بين جهة العرض وجهة الطلب، والعوامل السياقية وكيفية استخدام الجماعات المحرومة للخدمات فعلياً. ويستخدم هذا النهج في تقييم إمكانية وصول كافة الجماعات للضعيفة أو يمكنه أن يركز بشكل خاص على عوامل تؤثر على إمكانية الوصول التفاضلية للمرأة والرجل إلى خدمات مختلفة.

النهج المستند على حالة

ثمة مجموعة منوعة من طرق التقييم المستند على حالات، البعض منها وصفي إلى حد كبير فيما يتيح البعض الآخر إجراء تحليل كمي. والعناصر المشتركة بينها هي أن كافة هذه الأعمال التقييمية تعمل على الحالة (الفرد، الأسرة المعيشية، الجماعة، المجتمع المحلي، المنظمة وغيرها) بدلاً من العمل على متغير واحد كوحدة التحليل، بحيث تُعتبر كل حالة فريدة مع مجموعات عوامل مختلفة، وذلك كي يبحث التحليل عن التنوع بدلاً من التجانس. والطريقتان المستندتان على الحالة الأكثر شيوعاً هما طريقتان وصفيتان للحالة⁴⁹ معروفتان من جميع المقيمين وأعمال التحليل النوعي المقارن.⁵⁰ يشير التحليل المقارن النوعي إلى مجموعة متجانسة من الطرق التي تركز على عدد محدود من الحالات التجريبية التي من أجلها يتم استكشاف بنية الاستجابة (النتيجة والأثر) والشروط الواجب توفرها لتحديث الاستجابة. وكذلك يحدد التحليل مجموعة الخصائص التي يجب أن تتواجد كي تحدث النتيجة (الشروط الضرورية)، ومجموعة الخصائص المتواجدة دوماً عندما لا تحدث النتيجة. وتشكل مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التمكين الاقتصادي للمرأة مثلاً عن التحليل المقارن النوعي حيث تمثل الحالات بلداناً تعمل فيها برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة.⁵¹

تُستخدم الحالات الوصفية لفهم متعمق لكيفية اختبار جماعات مختلفة للاستبعاد الاجتماعي فعلياً، ويمكن استخدام التحليل المقارن النوعي لفهم تكوين العوامل التي تعزز الاستبعاد أو تتغلب عليه.

Bamberger and Segone 2011, pp. 45-50. 48

Yin, R. 2012. *Applications of Case Study Research*. Thousand Oaks, CA: Sage. 49

Byrne, D. and C. Ragin. 2009. *The Sage Handbook of Case-Based Methods*. Thousand Oaks, CA: Sage. 50

51 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٤. «مستقبل ممكن: تقييم مؤسسي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التمكين الاقتصادي للمرأة»، مكتب التقييم المستقل، نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وتُستخدم تصاميم دراسة حالة إلى حد كبير في أعمال التقييم المراعية للنوع الاجتماعي، إذ تتمتع دراسات الحالة بالمرونة في الوصف العميق للتجارب التي عاشتها المرأة وكيفية تفاعلها مع الأسرة وأفراد المجتمع المحلي والجماعات الخارجية. كما يمكن نحدد تلقف العمليات والضغوطات الاجتماعية التي يصعب تحديدها في الدراسات الاستقصائية. وغالباً ما تختار الوكالات الدولية دراسات حالة بلد عندما تقيّم فعالية برامجها العالمية أو الإقليمية. غير أن التحدي الذي تتم مواجهته في دراسات الحالة يكمن في الحرص على أن يتم اختيارها بطريقة تضمن تمثيل واسع النطاق لعينة الجماعات التي تتم دراستها كي يكون من الممكن الاستقراء من النتائج.

كذلك، زاد الاهتمام بطرق التحليل المقارن النوعي على مر السنين، إذ أن هذه الطرق تتمتع بميزة تمكّنها من التركيز على كلا السمات الفريدة لكل حالة (الفرد، الأسرة المعيشية، المنظمات) إلى جانب مجموعة العوامل التي تحدد غياب النتائج المنشودة. ويساعد هذا النهج في فهم التفاعلات بين العوامل المتعددة التي تؤثر على النتائج.

تصاميم تشاركية ونوعية

«تشارك تصاميم التقييم التشاركي مجموعة كبيرة من الجهات المعنية في تصميم التقييم وتنفيذه وترجمته. ويمكن استخدام الطرق التشاركية لأسباب منهجية من أجل تعزيز نوعية وصلاحيّة البيانات أو لأسباب أيديولوجية.»⁵²

وغالباً ما تستخدم الطرق التشاركية أساليب مختلطة حيث يتم تثليث النتائج المستقاة من مجموعات بيانات مختلفة وطرق تحليلية من أجل زيادة مصداقيتها. كما يتم استخدام العديد من الطرق التشاركية في أعمال تقييم التمكين والاستجابة للنوع الاجتماعي أو المركزة على الإنصاف كجزء من عملية تمكين سياسي أو اجتماعي.⁵³ وتتماسئ النهج التشاركية مع مبادئ تقييم الموارد البشرية والاستجابة للنوع الاجتماعي (أنظر توجيهات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم).

Cousins, J. and E. Whitmore. 1998. *Framing Participatory Evaluation: New Directions for Evaluation*. Wiley 52 Periodicals.; Bamberger, M., Vaessen, J., and E. Raimondo. 2016. *Dealing with Complexity in Development Evaluation: A Practical Approach*. Thousand Oaks, CA: Sage

Mertens, D. M. and S. Hesse-Biber. 2013. "Mixed methods and credibility of evidence in evaluation". *New 53 Directions for Evaluation*, 2013: 5–13. doi: 10.1002/ev.20053

تشتمل بعض طرق التقييم التشاركي والنوعي المستخدمة على نطاق واسع على الآتي:

- خرائط النتائج⁵⁴
- حصاد النتائج ورواية القصة⁵⁵
- التغيير الأكثر أهمية⁵⁶
- طرق التقييم السريع بالمشاركة⁵⁷
- مقابلات مع معطي معلومات رئيسيين
- نقاشات المجموعة البؤرية المركزة
- الملاحظة ودراسات الحالة المطولة⁵⁸

تُستخدم الطرق التشاركية والنوعية إلى حد كبير في التقييم المركز على الإنصاف والمراعي للنوع الاجتماعي وتتماشى مع حقوق الإنسان والنهج المراعية للنوع الاجتماعي. كما استخدمت تقنيات تقييم تشاركي حيث تناقش المجتمعات المحلية آليات الاستبعاد وتحددها. ويتم ذلك أحياناً من خلال خرائط اجتماعية رسمها المجتمع المحلي والتي تشير إلى الذين يمكنهم والذين لا يمكنهم الوصول إلى موارد مختلفة. كما أن النهج التشاركية مفيدة جداً لإجراء دراسات استكشافية وتشخيصية سريعة من أجل الفهم التام للسياق الذي يعمل فيه البرنامج قبل التقرير بشأن منهجية التقييم.

وتشارك الطرق التشاركية السكان المستهدفين والجماعات الضعيفة في تحديد غرض التقييم ومنهجيته، وجمع البيانات وتفسير النتائج. وهذه الطرق ملائمة لأعمال التقييم المصممة لتعزيز التمكين والعدالة الاجتماعية، لا سيما للحرص على مشاركة جميع النساء في العملية.

و كذلك، تشكل مجموعات التركيز إحدى الطرق التشاركية الأكثر استخداماً، وعندما تكون مسهلة جيداً، يمكنها الحرص على أن يحظى جميع أعضاء المجموعة على فرصة للتحدث. ويعتقد العديد من الباحثين في شؤون النوع الاجتماعي أن مجموعات التركيز توفر بيئة داعمة للمرأة غير مسموعة الصوت للتعبير عن آرائها كون مجري المقابلة لا يهيمن عليها، ما يمكن أن يحدث عند إجراء مقابلة فردية.

Earle, S., Carden, F. and T. Smytlo. 2001. "Outcome mapping: Building learning and reflection into development programmes". Ottawa: International Development Research Center. 54

Wilson-Grau, R., and H. Britt. 2012. "Outcome harvesting". Cairo, Egypt: The Ford Foundation's Middle East and North Africa Office. 55
متاح من خلال الرابط: <http://www.outcomemapping.ca/resource/resource.php?id=374>.

Davies, R. and J. Dart. 2005. "The 'most significant change' (MSC) technique: A guide to its use". 56
<http://www.mande.co.uk/docs/MSCGuide.pdf>. متاح من خلال الرابط .Melbourne

Kumar, S. 2013. "Understanding equity and growth from a development perspective: Background paper". New York, NY: Rockefeller Foundation. 57

Salmen, L. 1987. *Listen to the People: Participant Observer Evaluation of Development Programmes*. New York, NY: Oxford University Press.; Hashemi, S., Schuler, S., and A. Riley. 1996. "Rural credit programmes and women's empowerment in Bangladesh." *World Development* 24(4) 635-53. 58

كما أن الطرق التشاركية غالباً ما تكون مدموجة مع تقنيات نظرية التغيير مثل معظم التغييرات الهامة وتحديد مجالات النتائج وتجميع النتائج، والتي تسعى جميعها إلى تمكين المجتمعات المحلية في التعبير عن آرائها بشأن ما يجدر بأثار التدخلات أن تكون أو ما كانت عليه.

الاستعراض والتجميع

تشتمل هذه النهج على تحديد كافة أعمال التقييم التي تم نشرها في موضوع معيّن وترضي معايير جودة منهجية معينة. يتم تجميع النتائج لتسليط الضوء على النتائج والدروس المستفادة الرئيسية.⁵⁹ وتوفر هذه الاستعراضات منظوراً أوسع نطاقاً وتساعد المستخدم في فهم كيفية تأثير عملية التنفيذ والنتائج بسياقات محلية مختلفة. وينشر عدد من الوكالات حالياً هذه الاستعراضات.⁶⁰

4.3 بعض الاستراتيجيات العامة لإدماج المبادئ المركزة على الإنصاف والمراعية للنوع الاجتماعي في أعمال تقييم أهداف التنمية المستدامة

يجدر بكافة أعمال تقييم أهداف التنمية المستدامة أن تصبح مع الوقت مركزة على الإنصاف ومراعية للنوع الاجتماعي. لكن، اعترافاً بأن هذا سيشكل عملية إضافية في بعض البلدان، لذا ثمة عدد من النهج العامة التي يمكن أن تكون مجدية لإدماج اعتبارات ذات صلة بالنوع الاجتماعي وخفض التفاوتات في أعمال تقييم أهداف التنمية المستدامة. (المربع ٦) وإضافة إلى المنهجيات العامة للتقييم التي تمت مناقشتها آنفاً، يقدم هذا القسم عدداً من النهج التي يمكن أن تكون مجدية لإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي والإنصاف في أعمال تقييم أهداف التنمية المستدامة (المربع ٧).

استعراض الدروس المستفادة من نهج سابقة

وجدت العديد من الوكالات أنه من المجدي إجراء استعراض أو تقييم لسياسات واستراتيجيات ونهج دمج النوع الاجتماعي والدروس المستفادة منها. كما أن ذلك يشكل طريقة لإحداث تغيير مؤسسي أكبر يتخطى وظيفة التقييم.

Vaessen, R. and M. Bamberger. 2016. "Impact evaluation approaches and complexity" in Bamberger, 59 Vaessen and Raimondo (Eds) سبق الإشارة إليه، الفصل 4.

60 المبادرة الدولية لتقييم التأثير هي إحدى المبادرات المعروفة في مجال التنمية (3ieimpact.org) والتي تملك حالياً معلومات عن أكثر من ٢٥٠٠ عمل تقييمي للأثر. كما أن العديد من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين يعهدون بإجراء استعراضات منتظمة من حين لآخر.

بناء المساواة بين النوعين الاجتماعيين في إطار نظرية التغيير والنتائج

ينبغي القيام بذلك كنتيجة قائمة بذاتها ومدمجة/معظمة على حد سواء خلال عملية البناء.

المربع 7. الدروس المستفادة من المقيمين بشأن الأدوات الواعدة لأعمال التقييم المركزة على الإنصاف والمراعية للنوع الاجتماعي

أجريت مشاورات إلكترونية في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦م مع مقيمين مزاولين من كافة أرجاء العالم من أجل التماس خبراتهم وتوصياتهم بشأن تقييم أهداف التنمية الإنمائية من خلال عدسة مركزة على الإنصاف ومراعية للنوع الاجتماعي. كما أجريت مشاورات مشابهة بشأن تقييم التعقد وأنظمة الإجراء الوطنية والعوامل التي تؤثر على استخدام أعمال التقييم (أنظر المرفق ٣). كافة المناقشات متوفرة إلكترونياً على الموقع الشبكي: <http://gendereval.ning.com/forum/topics/eval-sdgs>.

ويتضمن هذا المربع موجزاً للتعقيبات المتعلقة بأدوات التقييم المجدية.

أما فيما يتعلق بالأدوات ونهج التقييم الواعدة، فقد كان التركيز على الطرق التشاركية مؤكداً أهمية المشاورات الموسعة مع المجتمعات المحلية في كافة مراحل عملية التقييم. نورد فيما يلي بعض الاقتراحات والأدوات التي وجدت مجدية وهي الآتية:

- من الأهمية في مكان إضفاء الصفة المؤسسية على تجميع البيانات وتنظيمها
- الروايات المتناقلة شفهاياً والأدوات الإثنوغرافية
- ينبغي أن تملك المجتمعات المحلية أعمال التقييم
- الطرق المختلطة مجدية لكنها لا تستطيع في أغلب الأحيان أن تتعمق ما يكفي في مسائل النوع الاجتماعي «الشائكة» حيث يحتمل أن تتردد المرأة في الاستجابة
- الأدوات التشاركية
- رسم الخرائط الجغرافية
- إيجاز المساواة بين النوعين الاجتماعيين في النفقات العامة والتدقيق القائم على النوع الاجتماعي
- التحليل المؤسسي على أساس النوع الاجتماعي
- رسم خريطة التنقل الموسمي
- نهج حياة المجتمع المحلي القائم على القوة
- نهج مسار الحياة
- تعبئة المجتمع المحلي لرفع صوت الجماعات الضعيفة («رفع الصوت في أوغندا»)
- رسم خريطة النتائج
- الإحصائيات التشاركية
- تحليل استدامة المشاريع بعد إنجازها
- تحليل السلطة بين المجموعات المحلية وبين المجموعات المحلية والمجموعات الخارجية

وضع قائمة مرجعية للمجالات الرئيسية حيث يستطيع التقييم أن يدمج المنظور المراعي للنوع الاجتماعي في عمليات التقييم

أثبتت القوائم المرجعية للمساواة الهامة التي سيتم تحليلها من منظور النوع الاجتماعي أنها أداة مرجعية مجدية في تصميم كلا البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي وأعمال التقييم.⁶¹ ويمكن للقوائم المرجعية أن تكون عامة (تغطي كافة المسائل التي ستتم معالجتها في أعمال التقييم المراعية للنوع الاجتماعي) أو خاصة بقطاع معين. لكن ينبغي تفادي أن تكون معيارية أو أن تصبح نشاط كشف شكلي، بل أن يتم استخدامها كوسيلة للتفكير المحفز بجوانب هامة للتفكير فيها.

ويتضمن تحليل هارفرد للنوع الاجتماعي قائمتين مرجعيتين مستخدمتين على نطاق واسع من أجل تحليل إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتحكم بها، ومتغيرات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وحسب العمر عند الاقتضاء، والحالة المدنية أو متغيرات ذات صلة بخلاف ذلك.⁶²

وفي سياق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة⁶³، والتي تشكل إطار المساواة الأول لدمج النوع الاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة، وضع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم سجل أداء⁶⁴ لدعم وضع التقارير عن مؤشر أداء التقييم. ويتعمد استخدام سجل الأداء إلى جانب توجيهات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين النوعين الاجتماعيين في التقييم، ويوفر مجموعة من المعايير التي تستند كيانات الأمم المتحدة إليها في تقييم إدماج المساواة بين النوعين الاجتماعيين في تقارير التقييم، ما ينجم عنه تقييم عام لتقرير التقييم. وتتركز معايير سجل الأداء على: (أ) دمج المساواة بين النوعين الاجتماعيين في نطاق التقييم، ومؤشرات التقييم ومعايير التقييم وأسئلة عن التقييم؛ (ب) منهجية مستجيبة للنوع الاجتماعي، وطرق وأدوات وتقنيات تحليل بيانات؛ (ج) تعكس نتائج التقييم والاستنتاجات والتوصيات تحليلاً على أساس النوع الاجتماعي.

61 وضع عدد من المنظمات شأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة التنمية الدولية وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (كبر) قوائم مرجعية للموظفين لتقييم مستوى جودة معالجة مسائل المساواة بين الجنسين في تصميم وتنفيذ برامجهم. مثلاً، يتم طرح أسئلة على موظفي إدارة التنمية الدولية مثل: «هل أحصينا جميع النساء والفتيات؟»، هل تمت استشارة كلا المرأة والرجل؟»، هل استثمرنا في المرأة والرجل بالتساوي؟»، «هل تحصل المرأة والفتاة على حصة عادلة (من موارد البرنامج؟)»

62 Overholt, C., Anderson, M., Cloud, K., and J. Austin. 1985. *Gender Roles in Development Projects: A Case Book*. Connecticut: Kumarian.

63 لمعرفة المزيد عن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN SWAP)، قم بزيارة الموقع الشبكي:

<http://www.unwomen.org/en/how-we-work/un-system-coordination/promoting-un-accountability>

64 الملاحظة التقنية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن مؤشر الأداء وسجل الأداء؛ <http://uneval.org/document/download/2148>

دراسات تشخيصية سريعة

تستطيع دراسة تشخيصية سريعة في حالات عدم التمكن من إجراء تقييم كامل مراعى للنوع الاجتماعي، المساعدة في تحديد مسائل ينبغي معالجتها في التقييم. ويوصى بإيت باستخدام «الدراسة الاقتصادية للتراث العرقى» حيث يستعرض مدراء المشاريع المنشورات الإثنوغرافية الموجودة قبل تصميم برنامج أو تقييم. كما يوصى بتحليل على أساس النوع الاجتماعي في تصميم البرنامج وتنفيذه كطريقة لتعزيز عدسة البرنامج المركزة على الإنصاف والمراعية للنوع الاجتماعي.⁶⁵

إدماج النوع الاجتماعي في أعمال التقييم المستمرة أو المخطط لها

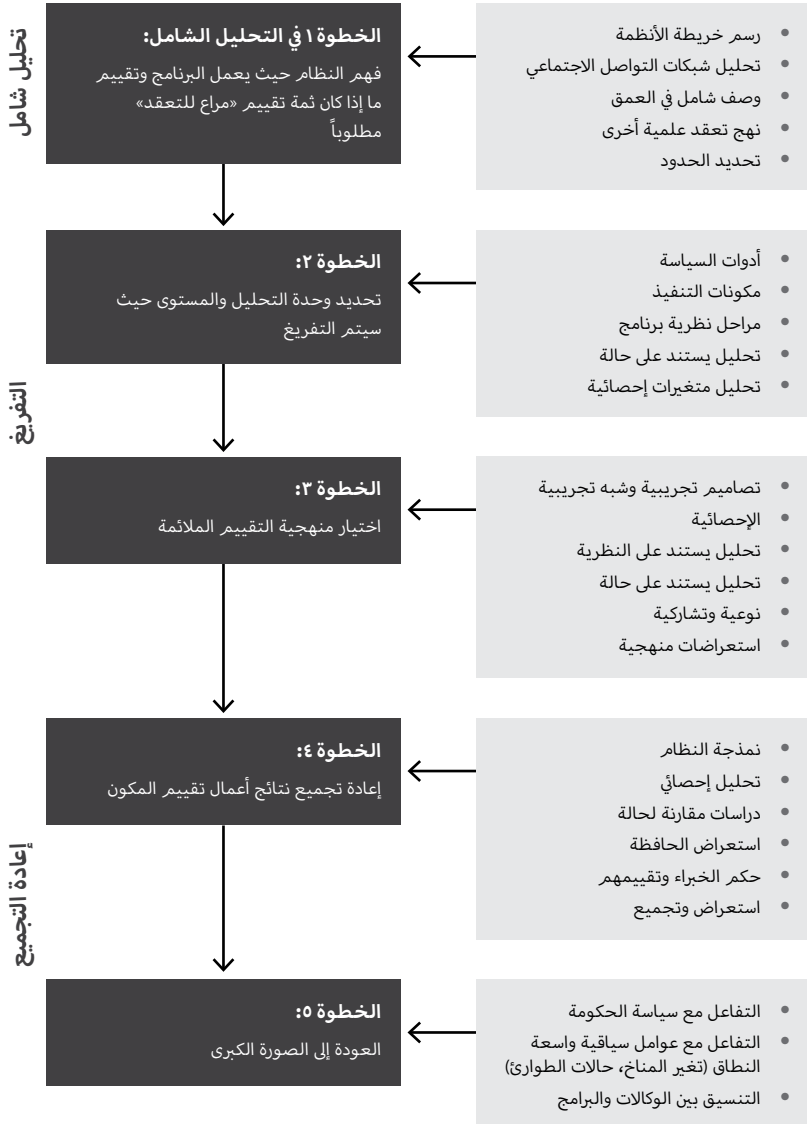
تكن الطريقة الاقتصادية لإجراء تقييم مراعى للنوع الاجتماعي في الاستفادة من دراسة تخطط لها وكالة أخرى. بوسع هذا النهج «المؤازر» أن يتراوح بين طلب أن تكون البيانات الرئيسية مصنفة حسب النوع الاجتماعي خلال عملية تجميع البيانات وتحليلها، وذلك من خلال تضمين أسئلة إضافية في الدراسة الاستقصائية، وبين وضع وحدة خاصة يتم توجيهها إلى عينة فرعية من الزوجات أو الطالبات أو المسنات.

4.4 نهج لتقييم برامج التنمية المركبة

لم تعد نهج التقييم التقليدية قادرة على إجراء تقييم كامل للتدخلات المتعددة التي يمولها ويصممها وينفذها أصحاب مصلحة متعددين والعاملة في بيئات معقدة، ومن حيث كيفية مساهمتها في التغييرات المرصودة في نتائج متعددة (سواء أكانت متعمدة أو غير متعمدة) وذلك مع تزايد تعقيد المبادرات المعنية بالتنمية. وفي ظل هذه السيناريوهات التي تصبح أكثر شيوعاً، يصبح من الضروري إيجاد نهج تقييم جديدة تكون «مراعية للطبيعة المركبة» ومركزة على الإنصاف ومراعية للنوع الاجتماعي. بالتالي، يوفر نهج الخطوات الخمس الآتية (أنظر الشكل ٢) إطاراً أولياً لتقييم البرامج المركبة و العديدة الأنواع التي يتم التخطيط لها في سياق المبادرة المعنية بأهداف التنمية المستدامة. كما أن هذا الإطار ينطبق أيضاً على تقييم المبادرات المركزة على الإنصاف والمراعية للنوع الاجتماعي.

White, H. 2009. "Theory-based impact evaluation: Principles and practice". *Journal of Development Effectiveness*, 1 (3), 271-284.

الشكل ٢. نهج من خمس خطوات لتقييم البرامج المعقدة



الخطوة ١: تحليل شامل

يبدأ التقييم بتحليل شامل لفهم الأنظمة المتعددة التي يعمل البرنامج في نطاقها. ويستند ذلك على الأبعاد الأربعة للطبيعة المركبة التي تمت مناقشتها في الفصل ٣ وهي الآتية:

- طبيعة التدخل
- الإطار المؤسسي والتفاعلات بين أصحاب المصلحة
- العوامل السياقية التي تؤثر على كيفية تصميم البرنامج وتنفيذه وتقييمه
- المسارات السببية المعقدة بين المدخلات والنتائج

كذلك، يتسم مفهوم الحدود بالأهمية حيث أن الحدود تحدد كيف يعتزم أن تكون آثار البرنامج الواسعة النطاق وإلى أي حد سيتم تقييم الآثار (هاتان مسألتان منفصلتان لكن ذات صلة). مثلاً، هل البرنامج (مثل برنامج المنح الدراسية للفتاة) مصمم فقط لإفادة الفتيات والقرى أو المقاطعات المستهدفة، أو هل هو مصمم ليكون له آثار غير مباشرة في المناطق المحيطة؟ بالتالي، ثمة قرارات مشابهة ينبغي اتخاذها بشأن التقييم. هل التقييم مصمم فقط لتقييم الآثار المباشرة أو الآثار غير المباشرة أيضاً؟ كما ينبغي تقييم الحدود فيما يتعلق بالنطاق الزمني. هل سيتم تقييم الآثار على مدى فترة عام فقط أو على مدى فترات أطول من الزمن؟

وبالتالي، كلما كانت الحدود ضيقة كلما كان التقييم اقتصادياً ودقيقاً. لكن، ثمة مقايضة كون الآثار الثانوية المحتمل أن تكون هامة (كلا الآثار الإيجابية والسلبية) لن يتم تلقيها.

ويحدد الشكل ٢ بعض الأدوات العلمية التي يمكن استخدامها في هذا التحليل الشامل. ويحدد هذا التحليل ما إذا كان من الممكن أو غير الممكن اعتبار البرنامج مركباً ما يكفي لتبرير تقييم مستجيب للتركيب، وما هي العناصر الرئيسية للتركيب التي ينبغي معالجتها في التقييم. توضح القائمة المرجعية المدرجة في الفصل ٢ (الجدول ٢) نهجاً مجدياً لتقييم مستوى تركيب الأبعاد الأربعة.

الخطوة ٢: تفريغ البرنامج من مكوناته الرئيسية

يتم «تفريغ» البرنامج من مكوناته أو عناصره الأساسية والتي يمكن تقييم كل منها على حدة. وتكمن الميزة الكبيرة لهذا النهج في إمكانية استخدام تصاميم تقييم تقليدي لتقييم المكونات الفردية (بينما لا تعمل هذه التصميمات عامة لتقييم البرنامج المعقد بأكمله).

الخطوة ٣: اختيار منهجية التقييم الملائمة

يمكن استخدام كافة تصاميم التقييم التقليدي الستة (التي تمت مناقشتها آنفاً في الفصل ٤) عند الاقتضاء من أجل أعمال التقييم هذه.

الخطوة ٤: إعادة تجميع نتائج أعمال تقييم المكونات الفردية

هذه مرحلة متممة بأهمية كبيرة إذ هناك العديد من الحالات حيث يكون المكون الفردي مقيماً إيجابياً، لكن حيث يساهم البرنامج بأكمله بالقليل إزاء أهدافه العامة ولـ ٣ أسباب على الأقل هي الآتية:

- هدف البرنامج شديد الطموح: مثلاً، قد يكون برنامج مخصص لتدريب صاحبة الأعمال وإذكاء التوعية لديها صغيراً جداً ومحدوداً كي يعالج الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية المتعددة التي تواجه تمكين المرأة.
- يحتمل أن يكون هناك مشاكل تنسيق بين الوكالات المختلفة ومكونات البرنامج.
- قد تحدث الأحداث غير المتوقعة كالجفاف أو الحرب الأهلية أو التغيير في الأسواق الدولية آثار البرنامج.

يعد الشكل ٢ أدناه بعض المنهجيات التي يمكن استخدامها لهذا التحليل الذي يعيد التجميع.

الخطوة ٥: العودة إلى «الصورة الكبرى»

أخيراً، ينبغي تقييم البرنامج وأثاره في سياق سياسات الحكومة وبرامج أخرى، وبأثر العوامل السياقية الكبرى، وتحديات التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة والبرامج التي يديرونها.

4.5 تقييم الاستدامة والقدرة على التحمل في أهداف التنمية المستدامة

تتعلق الاستدامة بقدرة المجتمع المحلي أو البرنامج أو النظام الأوسع نطاقاً على الحفاظ على التوازن في مواجهة الصدمات والإجهاد. وتذهب القدرة على التحمل أبعد من ذلك من خلال التركيز على قدرة النظم والكيانات والمجتمعات المحلية والأفراد على تحمل الصدمات والتعافي من الكوارث بسرعة وعلى نحو فعال. ويتطلب كلا الاستدامة والقدرة على التحمل تقييم كيفية استجابة برنامج ما لأحداث مستقبلية والحكم على نسبة فاعلية استجابته لإجهاد وصددمات سابقة.

ومعظم المؤشرات المقترحة لرصد تقدم أهداف التنمية الإنمائية المحرز، بما في ذلك مؤشرات المساواة بين النوعين الاجتماعيين وخفض أوجه انعدام المساواة، لا تقيس الاستدامة أو القدرة على التحمل بالتحديد، إذ أن الاستدامة تعني أنه ينبغي استخدام تصاميم تقييم مختلفة والتي تستمر في تجميع البيانات على مدى فترات زمنية طويلة وتتمتع بالمرونة للاستجابة بسرعة والعودة إلى الميدان لجمع البيانات عندما تحدث الصدمات والأزمات. وقد يكون من الضروري في أغلب الأحيان استخدام تجارب طبيعية يمكنها أن تستفيد من صدمات غير متوقعة (الفيضانات، الزلازل، تشرذ السكان) لمراقبة كيفية تأقلم الجماعات والأفراد.

تنطبق كافة هذه الأسباب للقلق ولاهتمام أيضاً على أعمال تقييم الإنصاف المركز ومراعاة النوع الاجتماعي كهدف مركزي لكلا أهداف التنمية المستدامة - 5 وأهداف التنمية المستدامة - 10 ولتعزيز الاستدامة والقدرة على التحمل. مثلاً، يسعى هدف التنمية المستدامة 5،2 إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في المجالات العامة والخاصة. وكون العديد من التدخلات المعنية بمراعاة النوع الاجتماعي يجب أن تكافح المعتقدات والممارسات المتجذرة بعمق، بوسع التدخلات أن تحقق نجاحاً أولياً الذي من ثم تحته أشكال مختلفة من ردود الفعل العكسية. بالتالي، من الضروري تقييم مدى استدامة التحسن وأن يتمتع المجتمع المحلي، خاصة المنظمات النسائية، بالقدرة على التحمل للتعلم من التجارب وتعزيز التغييرات الضرورية وذلك للتغلب على المشاكل باكراً.

النهج الواعدة لتقييم أبعاد الإنصاف المركز ومراعاة النوع الاجتماعي للاستدامة والقدرة على التحمل

نورد فيما يلي النهج الواعدة لتقييم أبعاد الإنصاف المركز ومراعاة النوع الاجتماعي للاستدامة والقدرة على التحمل كالاتي:

- أ. **وضع نظرية تغيير تشكل الاستدامة والقدرة على التحمل.** سيحدد ذلك أبعاد الاستدامة والقدرة على التحمل ذات الصلة بالنوع الاجتماعي وانعدام المساواة ويشكل كيفية مساهمة التدخلات المختلفة في تعزيزهما.
- ب. **القوائم المرجعية لتقييم الاستدامة والقدرة على التحمل.** هناك عدد من أبعاد الاستدامة والقدرة على التحمل الذي يجب تقييمه. يمكن أن تتضمن هذه الأبعاد ووفقاً لطبيعة البرنامج، الآتي: مصادر تمويل أمانة لصيانة البنى التحتية الأساسية وشراء معدات ولوازم جديدة، إجراءات منتظمة للفحص والصيانة، حوافز للمجتمعات المحلية للاستمرار في استخدام الخدمات وللمساعدة في الصيانة، ودعم سياسي مستمر.
- ج. **دراسات حالة.** يشكل كلا دراسات الحالة الوصفية والتحليل المقارن النوعي أدوات مجدية. وبوسع التحليل المقارن النوعي أن يقيم وجدود أو غياب أبعاد مختلفة من الاستدامة والقدرة على التحمل وأثارها على الاستدامة والأداء العام للبرنامج. كما أن دراسات الحالة الوصفية مجدية لفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة التي يمكنها أن تفسد المكاسب التي حققتها المساواة بين النوعين الاجتماعيين.

الفصل رقم 5: الاستراتيجية المقترحة لدمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف ضمن الاستعراضات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

يستند هذا الفصل إلى الإصدار أدناه. لمزيد من المعلومات والتفاصيل بشأن كيفية دمج التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، ضمن الاستعراضات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، يُنصح بالرجوع إليه. هذا الإصدار متاح مجاناً عبر شبكة الإنترنت عبر <http://www.evalpartners.org/library/selected-books>.

- Bamberger, Segone, and Reddy. 2014. "National evaluation policies for sustainable and equitable development: How to integrate gender equality and social equity in national evaluation policies and systems". EvalPartners, UN Women and IOCE

بالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعوكم للاستفادة من التعلم الإلكتروني المجاني المتاح من خلال الرابط <http://elearning.evalpartners.org/>.

5.1 دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف في السياسات والأنظمة الوطنية لتقييم أهداف التنمية المستدامة

في حين يعد دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف في السياسات والأنظمة الوطنية لتقييم أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه يمكن أن يمثل تحدياً للأسباب المفصلة أدناه. يحاول هذا الفصل إعطاء مؤشرات لكيفية إنشاء الطلب لكي يتحقق هذا.

التحديات

هناك عدد من التحديات التي تواجه تصميم تقييمات أهداف التنمية المستدامة من منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى سياسية ومنهجية.

التحديات السياسية

عند استخدام منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف، سوف تقيّم الكثير من برامج التنمية بصورة أقل إيجابية مما يكون عليه الحال باستخدام مؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية، أو مؤشرات مُجمّعة أخرى. فالمؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية تقدر متوسط التغيير في إتاحة الخدمات (التعليم والصحة ومصادر المياه) بالنسبة لمجموع السكان. وهناك حالات عديدة تحسّن فيها متوسط نتائج الإتاحة ولكن بعض الجماعات ظلت على حالها. تظهر التصنيفات الوطنية بصورة أقل بكثير إذا أظهرت (كما هو الحال عادةً) أن الفجوة بين أضعف الجماعات اقتصادياً وأكثرها ضعفاً وبين باقي السكان، لم تضق. في الواقع،

وكما رأينا في الفصل الثالث (القسم أ)، هناك العديد من الأمثلة التي اتسعت فيها فجوة المساواة في حين تحسن متوسط الإتاحة بالنسبة لإجمالي السكان.

وتتردد العديد من الوكالات عن قبول هذه النتيجة وبالتالي فقد تقاوم نهج التقييم هذا. وأيضًا، عادة ما تركز التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، على الجماعات المهمّشة اجتماعيًا (مثل الأقليات العرقية والجماعات العرقية المحرومة أو غيرها من الجماعات مثل السكان من طائفة «الروما» أو اللاجئيين) والتي قد لا ترغب الحكومة أو المجتمع في دعمها بل وقد تكون تضغط عليها من أجل الرجل (إما من المناطق التي يعيشون فيها أو حتى من البلاد بأسرها). وهناك تحدٍ سياسي آخر يكمن في أن بعض البلدان لا تسمح بجمع البيانات طبقًا للعرق أو الإثنية أو الجنسية.

التحديات المنهجية

تتطلب التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف تصنيف البيانات، والذي قد يكون صعبًا. وأيضًا، قد تكون بعض عمليات الإقصاء الاجتماعي (مثل قلة الترحيب بالعملاء من مجموعات عرقية أو ثقافية معينة) خفية وتصبح ملاحظتها. سيتطلب هذا في بعض الأحيان استخدام الأساليب التشاركية والنوعية والتي قد يكون الباحثون غير ملمين بها. كما تتطلب أيضًا منهجيات الإدماج الاجتماعي (انظر أدناه) التكامل بين مجموعات بيانات مختلفة (مثل التعليم والموقع الجغرافي والدخل والانتماء العرقي) وهو ما قد يصعب من الناحية الفنية. تتطلب العديد من التدابير أيضًا قياسات دقيقة للدخل والثراء، وهو ما يكون عادة صعب. قد تنطوي بعض التدابير على تخصيص الموارد المعيشية بين الأسر، وهو أمر صعب ومُكلف على وجه الخصوص.

الأسباب التي تجعل الكثير من التقييمات على مستوى السياسات والبرامج والمشروعات، لا تتناول الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة

يتمثل أحد مبادئ تقييم أهداف التنمية المستدامة في كونه تحت القيادة القطرية وتشاركي وينطوي على نطاق واسع من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي بالإضافة إلى المكاتب الوطنية للوكالات الدولية. ونتيجة لذلك، من المهم دمج مبادئ مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والتركيز على الإنصاف، بالكامل ضمن سياسة التقييم الوطنية لكل بلد. تشير التقديرات التي قام بها بامبيرغر وآخرون⁶⁶ في عام 2014، إلى أنه على الرغم من أن 16 بلدًا فقط من البلدان النامية لديها سياسات تقييم وطنية رسمية⁶⁷، إلا أن عددًا أكبر بكثير يُجري التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، ولكن دون أن تكون جزءًا من سياسات التقييم الوطنية. ومن بين الـ16 خطة عمل وطنية، أشارت اثنتان فقط إلى النوع الاجتماعي بصورة مباشرة، بينما اعتبر عدد من البلدان الأخرى أن المساواة بين الجنسين إحدى أولويات التنمية، دون أن تتضمنها سياسة التقييم الوطنية. ولا تتوافر بيانات مماثلة بشأن عدد برامج التقييم القطرية التي تتناول قضايا المساواة.

Bamberger, M., Segone, M., and S. Reddy. 2014. "National evaluation policies for sustainable and equitable development: How to integrate gender equality and social equity in national evaluation policies and systems". EvalPartners, UN Women and IOCE. 66

للإطلاع على تعريف ومناقشة لسياسات التقييم الوطنية انظر Bamberger, Segone and Reddy 2014. 67

هناك عدد من الأسباب المؤدية إلى عدم تضمين المساواة بين الجنسين في أحيان كثيرة ضمن سياسات التقييم الوطنية (أو في تقييمات أخرى كثيرة):

- لا توفر العديد من سياسات التقييم الوطنية سوى إطارًا رفيع المستوى لضمان تقييم السياسات الحكومية بطريقة منهجية. وعادة ما تركز هذه السياسات على العملية (مثل، الوقت الذي ينبغي فيه إجراء التقييم) وليس على الجوهر.
- لا تتضمن معظم سياسات التقييم الوطنية قضايا شاملة، مثل المساواة بين الجنسين أو المساواة الاجتماعية أو البيئة.
- وحتى في الحالات التي تتناول فيها سياسات التقييم الوطنية قضايا المساواة بين الجنسين، فإنها تميل إلى التركيز على رصد إتاحة الخدمات للنساء أو تمثيلهن في كيانات المجتمع المحلي أو الكيانات السياسية، وعادة ما يكون النقاش محدودًا أو منعقدًا بشأن القضايا الأعم المتعلقة بالسلطة والإتاحة والمشاركة والتي تعد حاسمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والإنسان. وبالتالي، فإن «قضايا المرأة» تعتبر محددة للغاية بالنسبة للقطاعات ولا تنطبق إلا على نطاق ضيق من المجالات (مثل صحة المرأة).
- في العديد من الحالات، من المحتمل أن تكون سياسة التقييم الوطنية غير موجودة في الوقت الذي تم فيه صياغة سياسة النوع الاجتماعي أو العكس.

يقدم المربع 8 أيضًا أسبابًا أكثر عمومية لعدم دمج النوع الاجتماعي في العادة ضمن برامج ومشروعات التقييم، والتي يجب أن تؤخذ جميعها في الاعتبار عند وضع استراتيجيات لضمان أن تكون التقييمات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة مستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي.

المربع 8 أسباب عدم دمج قضايا المساواة بين الجنسين عادةً في تقييمات السياسات والبرامج والمشروعات

- بعض أصحاب المصلحة لا يعتبرون المساواة بين الجنسين ذا صلة أو مفيدًا. في بعض الحالات يعتقد أن قطاعًا معينًا (مثل الطرق أو الطاقة أو التجارة) يعد «محايدًا» من ناحية النوع الاجتماعي» وأن معظم النساء والرجال يستفيدون على قدم المساواة من البرامج - دون الحاجة لتحليل النوع الاجتماعي في التقييم.
- تعد منهجيات تقييم النوع الاجتماعي أو المنهجيات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي غير مألوفة للعاملين في مجال الأبحاث والتقييم ويُنظر إليها باعتبارها صعبة الاستخدام.
- قد يتطلب الأمر تكاليف إضافية ووقتًا إضافيًا.
- بعض أصحاب المصلحة ينظرون إلى النوع الاجتماعي باعتباره مصدر تهديد أو يحتمل أن يكون غير مقبول بالنسبة لبعض أصحاب المصلحة.
- قد يكون جمع البيانات المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي صعبًا أو يتطلب عملاً إضافيًا، مما قد يضيف عبئًا إضافيًا على موظفي الوكالة المثقلين بالأعباء.
- الوكالات ذات الخلفية الكمية القوية قد تنظر إلى أساليب تحليل النوع الاجتماعي باعتبارها غير مهنية أو غير صارمة.

يلخص المربع 9 أسباب عدم تناول القضايا المتعلقة بخفض أوجه انعدام المساواة عادةً في التقييمات. والعديد من هذه الأسباب يشبه النقاش المبين أعلاه بشأن النوع الاجتماعي (المنهجيات الأكثر تعقيدًا، والصعوبات التي تعيق إتاحة البيانات، ومتطلبات الوقت والتكلفة الإضافية)، إلا أن هناك عوامل إضافية تتعلق بحقيقة أن الفحص الشامل لقضايا خفض أوجه انعدام المساواة (من الذي تخلف عن الركب؟) يميل إلى رسم صورة أقل إيجابية للتنمية الوطنية مما يكون عليه الحال حين لا تُعرض سوى البيانات المُجمّعة عن التقدم الإجمالي.

لذلك، على الرغم من قيام أنواع كثيرة من الوكالات الوطنية والدولية بإجراء تقييمات مستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي، إلا أنه من الواضح أن الأمر يتطلب وجود استراتيجية في العديد من البلدان لضمان دمج المساواة بين الجنسين بالكامل ضمن استراتيجيات التقييم الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وينطبق هذا أيضًا فيما يتعلق بخفض أوجه انعدام المساواة.

المربع 9 أسباب عدم تناول القضايا المتعلقة بخفض أوجه انعدام المساواة عادةً في التقييمات

- عادة ما توجد مقاومة سياسية لتناول قضايا المساواة أو إعطاء استحقاقات إضافية للمجموعات المهمّشة.
- وتفخر بلدان كثيرة بالتقدم الذي تحرزه لتحقيق التنمية الدولية أو لتحسين تزيينها في مؤشر التنمية البشرية. وعند تطبيق منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف، يُكتسَف في الغالب أن التقدم المحرز غير مرضي بنفس الدرجة نظرًا لأن الفجوة بين المجموعات المميزة والضعيفة لم تضيق. ونتيجة لذلك، قد تكون ثمة مقاومة سياسية لإجراء أو نشر مثل هذه النتائج.
- كما أن التقييم الذي يركز على الإنصاف يمثل تحديًا أكبر من الناحية الفنية، وبعض الأساليب البحثية غير مألوفة. وهي تتطلب استخدام أساليب نوعية بدرجة أكبر، وهو ما قد يُعتبر في بعض الوكالات أقل «مهنية» من الأساليب الكميّة المألوفة.
- قد تكون تكاليف جميع البيانات وتحليلها أعلى وأكثر استهلاكًا للوقت.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض البيانات المطلوبة، مثل الانتماء العرقي أو الدين أو الإعاقة الجسدية أو العقلية، يصعب جمعها نظرًا لأنها غير متضمنة في الدراسات الاستقصائية التقليدية لدخل الأسر المعيشية وإنفاقها.
- وارتباطًا بالنقطة السابقة، فإن العديد من الفئات الأكثر ضعفًا تكون غير مرئية إلى حد كبير نظرًا لأنها لا تمتلك في العادة أراضٍ أو صكوك ملكية أو حتى بطاقات هوية. وكثيرًا ما يحاولون البقاء في الخفاء خشية الانتقام من الشرطة أو الوكالات الأخرى.

دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُركِّز على الإنصاف في استراتيجيات تقييم أهداف التنمية المستدامة التي تُجرى تحت القيادة القطرية

يقدم المربع رقم 10 الدروس المستفادة من تجربة وكالات التنمية الدولية في دمج التركيز على الاستجابة لاعتبارات النوع الاجتماعي ضمن التقييم. ورغم أن هذه الوكالات لها وجهات نظر تختلف عن الحكومات الوطنية، إلا أن هذه الدروس المستفادة تعطي بعض المؤشرات المفيدة للتقييمات التي تتم تحت القيادة القطرية. تنطبق جميع هذه الدروس المستفادة على تصميم وتنفيذ التقييمات التي تركز على الإنصاف

المربع رقم 10 الدروس المستفادة من تجربة الوكالات الدولية في دمج النوع الاجتماعي ضمن تقييمات التنمية

- الدرس رقم 1: يجب أن نعتبر المساواة بين الجنسين هدفاً محورياً للتنمية في حد ذاتها، بالإضافة إلى كونها أساسية لتحقيق الأولويات والأهداف القطاعية الأخرى.
- الدرس رقم 2: الدرس رقم 2: هناك حاجة للالتزام قوي من قبل المنظمات مع مسؤولية مباشرة للإدارة العليا.
- الدرس رقم 3: ينبغي وجود أساس منطقي محدد لاستراتيجية التنمية المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي. الوكالات المختلفة تعطي الأولوية لقضايا مختلفة (مثل التركيز على القضايا التجارية أو حقوق الإنسان) وينبغي أن توضح خطط التقييم الوطنية الأساس المنطقي أو مجموعة الأسس المنطقية التي تعطي الأولوية.
- الدرس رقم 4: تعد المبادئ التوجيهية والقوائم المرجعية والأمثلة العملية للتقييم المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي ذات أهمية.
- الدرس رقم 5: بناء التحالفات والتنسيق بين الوكالات من بين الأمور الهامة أيضاً
- الدرس رقم 6: ينبغي إدراك أن تدخلات النوع الاجتماعي كثيراً ما تكون واسعة النطاق ومعقدة، وأن سياسات وتقييمات النوع الاجتماعي يجب أن تقر بهذا التعقيد.

المصدر: Bamberger et al. 2014, Chapter 3

المرونة مطلوبة لكي تعكس التفاوتات في كيفية تنظيم التقييم في البلدان المختلفة. في بعض البلدان، هناك سياسة وطنية للتقييم محددة بوضوح، أما في بلدان أخرى فقد توجد برامج نشطة تُجرى التقييمات التي تركز على الإنصاف أو المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي، ولكن ليس لديها سياسة تقييم إجمالية، وفي بلدان أخرى، يُجرى عدد محدود للغاية من التقييمات التي تركز على الإنصاف أو النوع الاجتماعي. ومع الإقرار بالحاجة للمرونة، ترد هنا بعض المبادئ

التوجيهية لدمج النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة في استراتيجيات تقييم أهداف التنمية المستدامة القطرية وفي سياسات التقييم الوطنية:

- حدد بوضوح الأساس المنطقي للتقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، وأهدافه والغرض منه.
- قم بدمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي وركز على الإنصاف في المبادئ التوجيهية لاختيار التقييمات وإجرائها وتقييمها.
- ابحث عن التوافق من أصحاب المصلحة بشأن تعريف التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، وإطار تقييمها.

يعطي المربع 5 (الفصل الثالث) أمثلة لتعريفات التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف (مقتبسة من منشورات اليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) والتي يمكن مواءمتها واستخدامها كنماذج. وينبغي أن ينطوي هذا على أنواع البيانات والتحليلات الإضافية المطلوبة لتناول هذين الموضوعين على نحو مناسب.

تحديد المسؤوليات

بمجرد تحديد هيكل تقييم أهداف التنمية المستدامة، من المهم ضمان وجود تعريف صريح لكيفية تطبيقه على النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة ومن هم أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم في كل من هذين المجالين. ومع أن كثيرًا من البلدان لديها مسؤوليات محددة بوضوح عن النوع الاجتماعي، إلا أن الأمر ليس كذلك عادة بالنسبة لخفض أوجه انعدام المساواة. وبالتالي، سيكون من المهم لكل بلد تقرير كيف ينبغي تناول خفض أوجه انعدام المساواة:

- هل ينبغي وجود شعبة داخل وكالة معينة (مثل وزارة التخطيط أو وزارة التنمية الاجتماعية) مسؤولة عن دمج التركيز على الإنصاف في التقييمات؟
- هل ينبغي أن تعيّن كل وكالة وحدة أو شخصًا لتحمل هذه المسؤولية؟
- هل ينبغي أن تقرر كل وكالة كيفية تناول خفض أوجه انعدام المساواة ولكن في إطار مبادئ توجيهية إجمالية؟

تغطية التقييمات واختيارها

يجب أن تتناول تقييمات أهداف التنمية المستدامة قضايا متعددة، وهناك خطر أن يتم تجاهل النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة نتيجة لأولويات أخرى أكثر إلحاحًا. وبالتالي، من المهم وضع مبادئ توجيهية لضمان أن يؤخذ في الاعتبار الحد الأدنى من القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة في معظم التقييمات. وإذا تعذر ذلك، فقد يكون البديل هو وضع آليات لضمان أن يشمل برنامج التقييم سنويًا عددًا من التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف.

المربع 11 وضع مبادئ توجيهية للتقييم المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي في كولومبيا

بدأت المبادرة التي تهدف إلى أن تراعي نظم الرصد والتقييم الوطنية أبعاد النوع الاجتماعي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي في عام 2012، بمشروع عنوانه «تقوية القدرات المؤسسية في مجال الرصد والتقييم مع التركيز على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتفاعل بين الثقافات في أمريكا اللاتينية والكاربي». بدأ المشروع «برسم خرائط أنظمة الرصد والتقييم في أمريكا اللاتينية والكاربي»، حيث تم تحليل تجربة إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم في المنطقة وإمكانية دمج أبعاد المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتفاعل بين الثقافات في هذه الأنظمة. وقد أتبع ذلك اجتماع دولي للخبراء لتقديم نتائج عملية رسم الخرائط.

حضر الاجتماع ممثلون من أنظمة الرصد والتقييم الوطنية في كولومبيا (النظام الوطني لتقييم الإدارة والنتائج، SINERGIA) والمكسيك (المجلس الوطني لتقييم سياسات التنمية الاجتماعية CONEVAL) وبيرو (وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي، MIDIS) بالإضافة إلى أعضاء ReLAC (شبكة أمريكا اللاتينية والكاربي للرصد والتقييم والتنظيم) ومبادرة مراكز التعليم بشأن التقييم والنتائج (CLEAR)، وشبكة الرصد والتقييم والبرازيلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدول أمريكا اللاتينية والكاربي. كانت هذه الخطوة بالغة الأهمية لإنشاء فريق عامل معني بتقوية قدرات التقييم الوطنية مع التركيز على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بالإضافة إلى صياغة مقترح محدد لتقديم الدعم المنهجي إلى أنظمة الرصد والتقييم الوطنية ولشبكات ومجموعات التقييم الوطنية والإقليمية. أدى هذا إلى زيادة الطلب على التقييم المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي في المنطقة، والذي أدى إلى تطوير ثلاث دورات تدريبية لموظفي النظام الوطني لتقييم الإدارة والنتائج (كولومبيا) ووزارة التنمية والإدماج الاجتماعي (بيرو) والمجلس الوطني لتقييم سياسات التنمية الاجتماعية (المكسيك).

في كولومبيا، قطع النظام الوطني لتقييم الإدارة والنتائج شوطاً أبعد حيث وضع وثيقة إرشادية كاملة بشأن دمج الأدوات والنهج المستجيبة للنوع الاجتماعي في أنظمة وعمليات التقييم التي يقوم بها. في العام الحالي، يتعاون المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأمريكتين والكاربي مع المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا تعاوناً وثيقاً مع النظام الوطني لتقييم الإدارة والنتائج لتقديم الدعم الفني في مجال دمج النهج المستجيب للنوع الاجتماعي في تقييمين للسياسات العامة الوطنية: السياسة العامة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين (161 CONPES)، والسياسة الوطنية بشأن منع المخاطر والحماية وضمان حقوق ضحايا النزاع المسلح من النساء (3784 CONPES). وهذه هي المرة الأولى التي تدعم فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مباشرة نظام تقييم وطني لتعميم مراعاة النهج المستجيب للنوع الاجتماعي في تقييم سياسات البلدية التي تتناول المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بلورا غوزاليز (laura.gonzalez@unwomen.org).

https://sinergia.dnp.gov.co/Paginas/Noticias/Sinergia_Capacitacion_ONU_Mujeres.aspx

المنهجية

ينبغي نشر المبادئ التوجيهية المنهجية القائمة (مثل تلك المنشورة من قبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسيف) أو الجديدة المحددة لبلدٍ معين التي سيتم تطويرها، على نطاق واسع داخل البلدان لضمان استخدام المنهجيات المناسبة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف وتدريب موظفي التقييم على استخدامها^{68 69 70}.

الجوانب الأخلاقية

على الرغم من أن معظم الوكالات لديها مبادئ توجيهية تتناول القضايا الأخلاقية، إلا أنه من المهم أن تتناول هذه المبادئ التوجيهية القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وخفض أوجه انعدام المساواة:

- ضمان اتخاذ تدابير لفهم السياقات الدينية والاجتماعية والثقافية واللوجستية وتناولها (مثل إتاحة النقل والهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت) وفي بعض الحالات، اتخاذ تدابير مماثلة حيال السياقات التي تقف تقبُّد النساء وبعض المجموعات الأخرى (مثل المعوقين أو الأقليات العرقية) وتحول دون إجراء المقابلات معهم أو دون تحديثهم بحريّة.
- ضمان بذل كافة الجهود الممكنة لإتاحة الوصول للبيانات اللازمة للتقييم لضمان إمكانية دراسة أوضاع المجموعات الضعيفة وكذلك أوضاعها بالمقارنة بالمجموعات العادية الأخرى. والإلمام بالاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتجنب تناول هذه القضايا أو إتاحة البيانات.⁷¹
- ينبغي توجيه الاهتمام إلى التحديات الأخلاقية الناشئة المحيطة بإتاحة واستخدام الهواتف المحمولة وغيرها من تقنيات المعلومات الجديدة. على الرغم من الإسهام الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين النساء والفتيات، إلا أن هناك مجموعة متنامية من الأبحاث بشأن الكيفية التي يمكن أن تزيد بها الهواتف المحمولة من العنف المنزلي أو الملاحقة الإلكترونية.⁷²

UN Evaluation Group. 2013. "Integrating human rights and gender equality in evaluation: Guidance document". 68

UN Women. 2015. "How to manage gender-responsive evaluation: Evaluation handbook". Independent Evaluation Office. New York, NY: UN Women. 69

Bamberger, M. and M. Segone. 2011. "How to design and manage equity focused evaluations". New York, NY: UNICEF. 70

Bamberger, Rugh and Mabry. انظر إتاحة البيانات، الفصل 6. 71

من بين العواقب السلبية المحتملة الناجمة من زيادة إتاحة الهواتف المحمولة للنساء، زيادة العنف المنزلي (من الشركاء الذكور الغيورين الذين يشعرون بفقدانهم للسيطرة) والملاحقة الإلكترونية والهجمات العنيفة ضد النساء اللاتي يُشاهدن وهن يحملن الهواتف المحمولة. 72

- تسمح تكنولوجيا المعلومات الجديدة أيضاً بطرق جديدة مثيرة لكي تقدم النساء والشباب (بالإضافة إلى المجتمعات المحلية منخفضة الدخل وغيرها من الجماعات الضعيفة) تعليقات غير معلنة الهوية بشأن قضايا حساسة مثل العنف المنزلي والتحرش الجنسي في المدارس والفساد وتزوير الانتخابات.⁷³
- ضرورة الإلزام باستخدام المبادئ التوجيهية الأخلاقية في الأبحاث التي تُجرى مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي لمحاولة حماية النساء والفتيات من التعرض للمزيد من التمييز أو الأذى من خلال المشاركة في عملية التقييم، تأكد من أن هذه المبادئ التوجيهية تحمي أيضاً الفتيان والرجال الذين يتعرضون أيضاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

التشاور والنشر

ينبغي اتخاذ تدابير لضمان أن يتاح لجميع جماعات أصحاب المصلحة والقطاعات السكانية، مع تضمين النساء والجماعات الضعيفة على وجه التحديد، الوصول إلى دراسات التقييم وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة بصورة حقيقية ومنهجية في عملية التشاور. ينبغي وضع آليات لتيسير استقاء التعليقات من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال الهوائيات المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن المهم أيضاً استحداث صور مبتكرة (ومناسبة وذات صلة بالسياق) للنشر مثل عقد الاجتماعات مع المجتمع المحلي، والرقص والمسرح والفنون بالنسبة للمجموعات التي لا تناسبها التقارير التقليدية المنشورة. ومن بين القضايا الحاسمة، ولكنها تُغفل عادةً، ضمان إتاحة التقارير باللغات المحلية.

استخدام نتائج التقييم

لا يزال استغلال التقييمات يمثل أحد أضعف مجالات عملية التقييم.⁷⁴ فعلى الرغم من ضرورة التركيز على الاستغلال العام لنتائج التقييم وتوصياته، إلا أنه ينبغي وضع تدابير محددة لضمان الاستفادة الكاملة من النتائج والتوصيات والدروس المستفادة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. عند تعزيز نشر الدراسات التي تُجرى من منظور يركز على الإنصاف و/أو يستجيب للنوع الاجتماعي، ينبغي التأكيد على أن كلاً من هذين المجالين أساسيان لضمان «دون استثناء احد».

73 على سبيل المثال، قام اليونيسيف بتطوير أجهزة محمولة في اليد يطلق عليها «U-REPORT» استخدمت لتيح لأطفال المدارس الإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالمدسة مثل مقايضة الجنس بنتائج أفضل في الامتحانات.

74 Bamberger, M and K, MacKay 2004 "Influential Evaluations: Evaluations that improved performance and Independent impacts of development programs". Operations Evaluation Department (تغير الاسم الآن إلى «Influential Evaluations: Evaluations that improved performance and Independent impacts of development programs»). The World Bank. (Evaluation Group) في عام 2005، نُشر مجلدٌ مصاحب بعنوان «Detailed case studies».

5.2 تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة

سوف ينطوي تقييم أهداف التنمية المستدامة على العديد من أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى المكاتب القطرية للوكالات الدولية. في داخل معظم هذه المجموعات، هناك مجموعات فرعية أو أفراد مهتمون تحديداً بقضايا النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة، وسوف يكون من المهم ضمان اشتراكهم النشط في المشاورات بشأن النوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة، وأن يشارك هؤلاء المتخصصون أيضاً في المناقشات الأوسع بشأن تقييمات أهداف التنمية المستدامة. وهناك نزوع في بعض الأحيان إلى النظر للنوع الاجتماعي كقضية متخصصة لا تهم سوى المتخصصين ولا ترتبط إلا بمجالات محددة مثل الصحة والتعليم ولكن لا يتم الرجوع إليها في مجالات مثل البنية التحتية والتجارة.

5.3 وضع نظام تقييم وطني مراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف

ترد أدناه بعض نقاط التدخل الممكنة لوضع نظام تقييم مراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف.⁷⁵ للحصول على مزيد من المعلومات ومثال لسياسة تقييم وطني ذات منظور مراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف، يُرجى الرجوع إلى Bamberger, M., Segone, M., and S. Reddy. 2014. "National evaluation policies for sustainable and equitable development: How to integrate gender equality and social equity in national evaluation policies and systems". EvalPartners, UN Women and IOCE.

- ربط سياسة التقييم بسياسة أو استراتيجية النوع الاجتماعي الوطنية
- إلقاء الضوء على المعاهدات الدولية بشأن النوع الاجتماعي والمرأة أو الإدماج الاجتماعي والتي وقع عليها البلد
- دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف في استراتيجيات التنمية الوطنية.
- دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف في تحليل الفقر
- ضمان استخدام مؤشرات للنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة في استراتيجية التنمية الوطنية
- تضمين منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُرَكِّز على الإنصاف في استراتيجيات المساواة؛ يتضمن العديد من سياسات التقييم الوطنية آليات للمساءلة الاجتماعية واستقاء تعليقات المواطنين. يتحقق هذا أحياناً من خلال مرصد اجتماعي (مثل المغرب) في حين يتم تشجيع مشاركة المواطنين في بلدان أخرى من خلال آليات مثل التعهيد الجماعي (مثل كولومبيا) أو بطاقات تقارير المواطنين.

75 للاطلاع على مثال لنظام تقييم وطني يُرَكِّز على النوع الاجتماعي، والأسلوب الممكن لتطبيقه من قبل وكالة مانحة، انظر Bamberger, M. 2013. "Measuring and evaluating equity". Evaluation Conclave, Kathmandu. [Workshop on Equity and Resilience](#).

5.4 وضع استراتيجية مناصرة لتعزيز استخدام التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

في حالات معينة، تكون هناك حاجة لاستراتيجية مناصرة لضمان دمج منظور مُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ويُركّز على الإنصاف في سياسة التقييم الوطنية. ترد أدناه بعض المؤشرات حول كيفية وضع وتنفيذ حملة مناصرة في هذا الصدد.

الخطوات المعتادة في تصميم حملة مناصرة

يحدد كاركارا⁷⁶ تسعة موضوعات يجب تناولها عند وضع استراتيجية لمناصرة التقييم المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي. أُدخِلت تعديلات طفيفة على القائمة التالية حتى تنطبق على تعزيز استراتيجية تقييم تركز على الإنصاف ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي:

- ما الذي نريد تحقيقه؟ (الأهداف)
- من يمكنه أن يمنحنا إياه؟ (الجمهور، أصحاب السلطة، زعماء الرأي)
- ما الذي يحتاج الجمهور المستهدف لسماعه وما هي أنواع المعلومات التي ستكون مُقنعة؟ (الرسائل)
- من الذين يحتاج الجمهور المستهدف لسماع رأيهم؟ من يستطيع توصيل الرسائل بأقصى فعالية ممكنة؟ (الرُّسل)
- كيف نجعل الجمهور المستهدف يسمعها؟ ما هي أكثر الطرق فعالية للوصول إلى الجماهير المختلفة؟ (التوصيل)
- ما الذي لدينا؟ (الموارد، نقاط القوة)
- ما الذي نحتاج إلى تطويره؟ (التحديات، الفجوات)
- كيف نبدأ؟ (الخطوات الأولى)
- كيف نعرف مدى النجاح؟ (الرصد والتقييم)

تتفاوت الأسئلة والتركيز المحدد طبقاً لتركيز الحملة والجمهور المحدد.

يبين الشكل رقم 3 استراتيجية لتحديد أصحاب المصلحة ذوي المسؤولية المباشرة عن صياغة سياسة بشأن التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف، وأصحاب المصلحة القادرين على التأثير على سياسات التقييم الوطنية وأنواع التأثير التي يمكن أن تحققها كل مجموعة. كما أنه يحدد أنواع التأثير الذي يمكن لكل نوع من أنواع أصحاب المصلحة أن يؤثر به على عملية التقييم. واتباعاً لمنهج ماكاي (2007)، نقترح ثلاثة أنواع من التأثير الذي يمكن أن يمارسه أصحاب المصلحة ذوي التأثير المباشر: «الجزر»، وهو يمثل الحوافز الإيجابية، و«العصي» وهي تمثل العقوبات السلبية، و«المواعظ» وهي

76 وردت الإشارة إليه في 68-64:2014، Bamberger, Segone and Reddy.

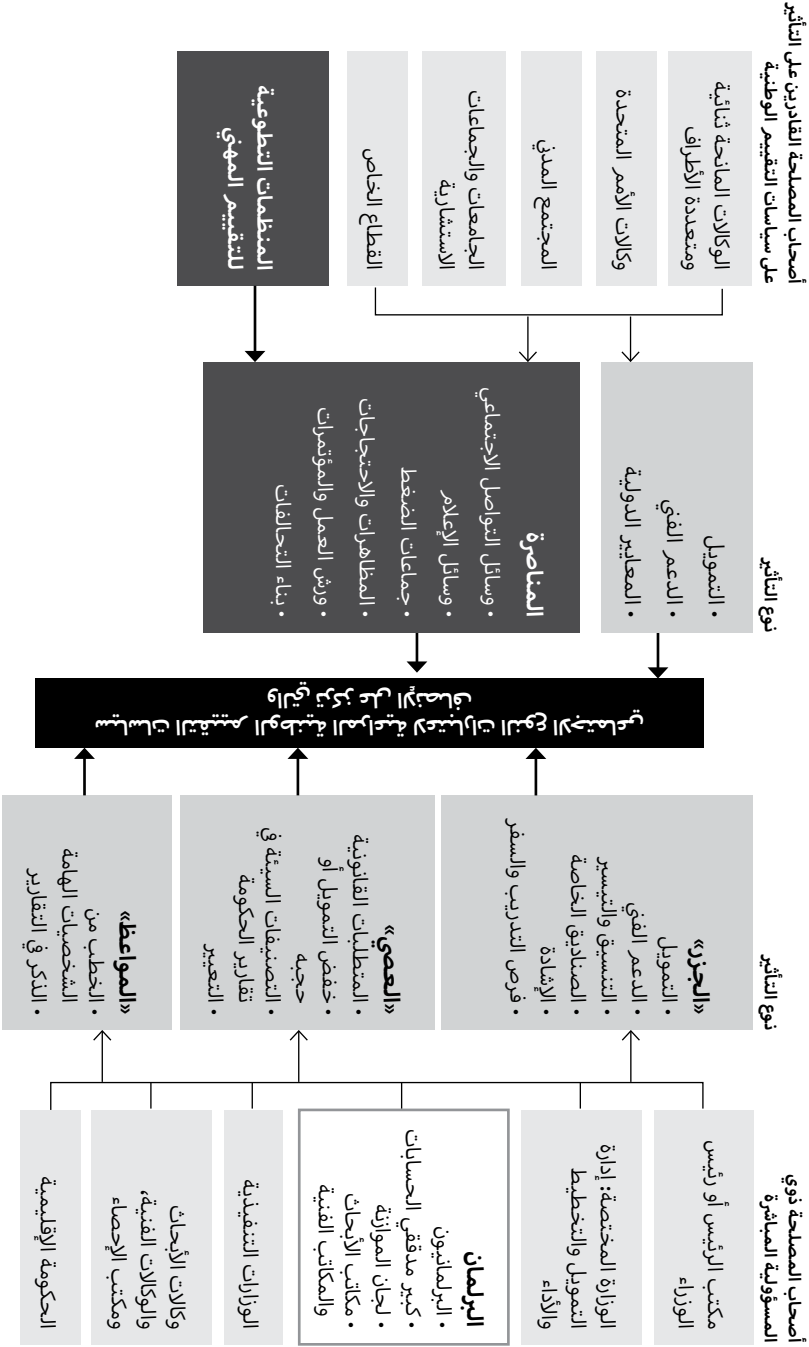
أنواع مختلفة من الدعم الأخلاقي. وفي المقابل، يمكن أن يؤثر أصحاب المصلحة ممن ليس لهم تأثير مباشر على السياسات من خلال الدعم المالي والفني، والإشارة إلى المعايير الدولية ومختلف أنواع المناصرة. ورغم أن جميع أصحاب المصلحة يستخدمون المناصرة بطريقة أو بأخرى، إلا أنها تستخدم على نطاق واسع من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية للتقييم المهني.

المربع 12 مثال لحملة تركز على البرلمانيين: نقاط الدخول الممكنة

بالنظر إلى أن تقييمات أهداف التنمية المستدامة طوعية وتحركها البلدان، فإن البرلمان يعد هدفًا رئيسيًا لحملة الدعوة لتعزيز مراعاة مبادئ مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والتركيز على الإنصاف. فالبرلمانات تمتلك عمليات معقدة وفريدة لصنع القرار، وهي هامة في تحديد الأعضاء الرئيسيين واللجان والموظفين. فيما يلي بعض نقاط الدخول الممكنة للحملة:

- **القيادة البرلمانية:** لجميع القادة مجالات تحظى باهتمامهم الشخصي، لذلك من المهم تحديد من هم الزعماء الأكثر اهتمامًا بالقضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي وخفض أوجه انعدام المساواة، بالإضافة إلى استخدام التقييم لصنع السياسات القائم على الأدلة. ومن المهم أيضًا تحديد أي زعماء رئيسيين معارضين لهذه القضايا (لأسباب شخصية أو سياسية).
- **تحديد اللجان الرئيسية:** تُقترح معظم التشريعات من قبل لجان، أو تمر من خلالها. كما أن لجان الموازنة أو المالية لها دور رئيسي في معظم التشريعات.
- **الموظفون المساعدون:** عادة ما يكون الموظفون المساعدون بمثابة حراس البوابات، ولا يصل العديد من القضايا إلى أذان البرلمانيين إلا من خلال موظفيهم.
- **تجمع:** عبارة عن مجموعة من البرلمانيين الذين يشتركون في الاهتمام بقضايا أو مناطق جغرافية أو مجموعات سكانية معينة. وهؤلاء يمكن أن يكونوا حلفاء هامين.
- **الانتخابات:** توفر الانتخابات إحدى الفرص الرئيسية للترويج للقضايا وللحصول على التزامات من البرلمانيين سواء كأفراد أو جماعات. ولكن، من المهم إظهار وجود أعداد كبيرة من الناخبين الذين سوف يدعمون المرشحين الداعمين لهذه القضايا.
- **تشريع منتظر:** تحتاج جماعات المناصرة إلى أن تعرف مقدمًا بالتشريعات المقترحة، حتى يمكنها التدخل في مرحلة مبكرة حين تكون الأفكار والخيارات لا تزال موضع مناقشة.
- **خدمات الأبحاث البرلمانية والتوثيق**

الشكل رقم 3. صياغة استراتيجية لماصرة التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف: أصحاب المصلحة ذوي المسؤولية المباشرة وأصحاب المصلحة القادرون على التأثير على العملية



المرفق 1: الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية

1.1 أهمية التعلم من دروس الأهداف الإنمائية للألفية

على الرغم من اتساع النطاق إلى حد كبير، فإن أهداف التنمية المستدامة مُصمَّمة لكي تستمر في المبادرات التي أطلقتها الأهداف الإنمائية للألفية وتتوسع فيها. وبالتالي، هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتقييم أهداف التنمية المستدامة، وقد أجرى عدد من الوكالات تقييمات للدروس المستفادة من تجربتها بتقييمات أهداف التنمية المستدامة. في هذا القسم، نلخص نتائج دراسات تقييم الأهداف الإنمائية للألفية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة، وفريق عمل مجموعة الخبراء المشترك بين الوكالات. يلقي الفصل الحالي الضوء على الدروس الرئيسية ذات الصلة ببرنامج تقييم أهداف التنمية المستدامة.

1.2 الدروس الخاصة بالإطار الإجمالي لتقييمات أهداف التنمية المستدامة

- أ. من المهم أن يوضع إطار منهجي وصارم لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة - وهو ما كان ينقص الأهداف الإنمائية للألفية.
- ب. ويتطلب الأمر أهدافاً أكثر طموحاً للبلدان ذات الدخل المتوسط. فالعديد من هذه البلدان قد حققت بالفعل العديد من الأهداف الإنمائية للألفية حتى أضحت هذه الأهداف بشكل متزايد غير ذات صلة بالنسبة لها.
- ج. وفي حين اعتقدت بعض الوكالات أن إطار النتائج أثبت أنه آلية فعالة لتحديد المجالات المتأخرة، إلا أن آخرين شككوا في الفائدة العملية للإدارة القائمة على النتائج.⁷⁷ إذا استُخدِمَ إطار النتائج، فمن المهم تضمين سلسلة نتائج.
- د. هناك حاجة إلى تخطيط أكثر واقعية وأقل طموحاً لأهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، ظل أكثر من نصف خطط الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون تمويل.
- هـ. وجدت وكالات عديدة أنه من الصعب دمج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيات التنمية الخاصة بها.
- و. من المهم التركيز على التقوية المؤسسية على المستوى القطري.
- ز. ينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر على تنمية القطاع الخاص نظراً لإهماله إلى حد بعيد في الأهداف الإنمائية للألفية.

77 ذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الركيز على الإدارة القائمة على النتائج قليل الفائدة من الناحية العملية.

- ح. ينبغي أيضاً الإقرار بأهمية التركيز التشاركي على التنمية.
- ط. هناك حاجة لإطار واضح وشامل لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة يحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق. ولم يكن هذا موجوداً في الأهداف الإنمائية للألفية.
- ي. هناك حاجة لنظام متعدد المستويات يربط أنظمة الرصد والتقييم القطري والإقليمية والعالمية.
- ك. ينبغي ألا يركِّز إطار أهداف التنمية المستدامة على وكالات الأمم المتحدة فحسب، بل ينبغي أن يتضمن الوكالات ثنائية ومتعددة الأطراف ووكالات المجتمع المدني.
- ل. هناك حاجة للإقرار بالفوارق بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمساءلة، وتناول هذه الفوارق.
- م. ينبغي استخدام أدوات وأساليب ثورة المعلومات بصورة كاملة.
- ن. ستكون هناك حاجة لآلية واحدة أو أكثر، مدعومة بموارد كبيرة، لدعم تطوير قدرات الرصد، وبدرجة أكبر، التقييم.
- س. ورغم أهمية تنمية الخصائص المختلفة ونقاط القوة للمجالات المهنية المختلفة، إلا أن خفض إمكانية التقاطع سيكون أمراً حاسماً، وسوف يتطلب هذا تنسيق المخرجات التي تدخل في عمليات صنع القرار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتنسيق بناء القدرات، وبخاصة في مجال التقييم الناشئ.
- ع. يمكن استخدام التقييم كجسر لكي: يضع بيانات الرصد في سياقها، ويحدد الأسباب التي تجعل الإنجاز يبدو ضئيلاً، ويزيد من إتاحة المعلومات القائمة على الأدلة لصنّاع القرار وغيرهم من أصحاب المصلحة.

11.3 إيلاء المزيد من الاهتمام للإنصاف والإقصاء والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- أ. يجب أن يلعب الإنصاف والإقصاء الاجتماعي دوراً محورياً بدرجة أكبر في تقييمات الأهداف الإنمائية للألفية.
- ب. هناك حاجة لتجاوز تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على المؤشرات المُجمَّعة (نسبة السكان المتاحة لهم الخدمات) وتقييم ما إذا كانت الفجوة بين أفقر القطاعات وباقي السكان تضيق أم لا.
- ج. هناك حاجة لمزيد من التركيز على التنمية التشاركية.
- د. ينبغي أن تكون غايات ومؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أوسع بكثير بالمقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية.

11.4 تقوية آليات الإبلاغ والتعلم والمناصرة

أ. كانت بطاقات التقييم القطرية للأهداف الإنمائية للألفية محددة للغاية وأثبتت فائدتها من الناحية التشغيلية، وينبغي أن تتجنب أهداف التنمية المستدامة ميل تقارير التقييم القطرية للأهداف الإنمائية للألفية إلى أن تصبح تدريجيًا أوسع نطاقًا وأقل فائدة من الناحية التشغيلية.

ب. وقد لعبت التقارير القطرية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية دورًا هامًا في تعزيز النقاش حول قضايا التنمية لذا ينبغي إعطاؤها الأولوية في تقييمات أهداف التنمية المستدامة.

ج. وقد وجدت الأهداف الإنمائية للألفية أن الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي لمثل هذه الفترة الزمنية الطويلة كان يمثل تحديًا، وينبغي أن تستفيد أهداف التنمية المستدامة من بعض أساليب النشر المبتكرة التي طورها عددٌ من الوكالات.

د. وسوف يكون من الصعب الإبقاء على اهتمام جميع البلدان-وليس فقط البلدان الأكثر فقرًا.

هـ. يجب أن تخطط أهداف التنمية المستدامة لحملة مناصرة أكثر منهجية واستدامة.

و. ويجب تطوير آليات أكثر فعالية للتعلم من الدروس المستفادة ونشر النتائج.

ز. يجب أن يكون رصد البيانات أكثر إتاحة.

11.5 تنمية قدرات التقييم

أ. هناك حاجة للتأكيد على أهمية بناء القدرات الإحصائية في وكالات الإحصاء.

ب. ينبغي ألا يستهدف تطوير قدرات التقييم مكاتب الرصد والتقييم فحسب، بل ينبغي أن يستهدف أيضًا الوكالات التي تُكَلَّف بإجراء التقييمات والتي تمولها والتي تستخدمها.

ج. يتحتم على تطوير قدرات التقييم تقوية التقييم النوعي نظرًا لأن الأهداف الإنمائية للألفية كانت تميل للتركيز على المخرجات الرقمية بصورة ضيقة للغاية.

د. هناك حاجة لاستراتيجية واضحة لتحديد الدعم متعدد وثنائي الأطراف لتطوير قدرات التقييم.

11.6 التنسيق

- أ. كان التنسيق بين مبادرات التقييم الكثيرة في ظل الأهداف الإنمائية للألفية ضعيفًا وينبغي تقويته.
- ب. هناك جهود أكبر مطلوبة للاستفادة بالأبحاث المتخصصة ووكالات التقييم على المستوى القطري على نحوٍ أكثر فعالية.
- ج. يجب إنشاء سجلات مركزية لنتائج التقييم.

11.7 المنهجية⁷⁸

ملخص النقاط الرئيسية المثارة في التقييمات المختلفة لمنهجية تقييم الأهداف الإنمائية للألفية

- أ. ينبغي زيادة التركيز على المؤشرات والنهج النوعية والتي تستخدم أساليب مختلطة، نظرًا لأن الأهداف الإنمائية للألفية تميل إلى تقييم النتائج الكميّة فقط دون النظر لجودة الخدمات. في الحالات القصوى، قد تكون الخدمات الواردة في التقارير إما لا تعمل أو ذات جودة رديئة تجعلها ذات فائدة محدودة.
- ب. هناك حاجة لنهج متكامل يدرس الروابط بين مختلف الأهداف الإنمائية للألفية. كان هناك ميل قوي نحو «نهج الانعزال» حيث تم تقييم كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية بصورة منفصلة ودون إشارة تقريبًا لأي من الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، مما قد يكون له أثر قوي على المخرجات النتائج.
- ج. وُجدَ أن معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل طريقة مفيدة لتقييم التقدم المحرز والأداء، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من المعايير لأهداف التنمية المستدامة.
- د. ركّزت الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أساسي على المخرجات، والتي يسهل رصدها نسبيًا وكان التركيز محدودًا على النواتج الأكثر أهمية والأطول أمداً.
- هـ. كان من الممكن أن يستفيد التقييم من إدخال نظرية التغيير التي شرحت العمليات من خلال التدخلات المتوقعة لتحقيق المخرجات النتائج المقصودة. وكان هذا سيقوّي قدرة التقييمات على تقييم مدى نجاح البرامج.
- و. على الرغم من شيوع استخدام مصطلح التقييم في الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن معظم التركيز انصب، في واقع الأمر، على تحقيق المخرجات المقصودة.

78 الدروس والتوصيات التالية مستمدة بصفة أساسية من تقرير فريق عمل مجموعة الخبراء المشترك بني الوكالات بعنوان «Lessons learned about MDG monitoring from a statistical perspective»; and United Nations.» وتقرير الأمم المتحدة، «Lessons learned from MDG monitoring from a statistical perspective». 2013.

ز. كان ينبغي أن يتم استكمال التركيز على قياس المخرجات بتحليل للعملية وذلك لتقييم فعالية العمليات التي تُقدّم الخدمات من خلالها. من منظور التقييم، من المهم أن تتوافر القدرة على التقييم عندما لا تتحقق المخرجات أو النتائج، وما إذا كان هذا بسبب فشل التصميم (ضعف في نظرية البرنامج) أو بسبب فشل التنفيذ.

ملخص النقاط التي أثارها فريق الأمم المتحدة العامل المعني برصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية

نقاط ضعف إطار الأهداف الإنمائية للألفية من منظور إحصائي ومن منظور سياسي

- أ. كانت أنظمة الإحصائيات الوطنية وغيرها من شركاء التنمية تنظر إلى الغايات والمؤشرات في المقام الأول على أنها مبادرة تقودها وكالة دولية «من القمة إلى القاعدة».
- ب. وكانت هناك أوجه عدم اتساق بين الأهداف والغايات والمؤشرات وعدم وضوح بشأن كيفية تحديد الأهداف.
- ج. بعض الغايات الرقمية كانت طموحة أكثر من اللازمة أو غير محددة جيداً.
- د. كان هناك ميل إلى أن تغطي مجموعة قليلة من البلدان ذات تعداد السكان الكبير على الاتجاهات العالمية والإقليمية.
- هـ. كانت سنة خط الأساس بالنسبة للعديد من المؤشرات محددة بعيداً عن سنة خط الأساس للإطار.
- و. لا يتناول الإطار بصورة مناسبة قضايا انعدام المساواة بين الرجال والنساء، وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الأغنياء والفقراء، وبين فئات سكانية محددة.
- ز. لا تزال القدرات الإحصائية محدودة في كثير من البلدان. وتظل إتاحة البيانات وجودتها تمثل تحدياً كبيراً. بالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير الزمني بين جمع البيانات ونشرها عادة ما يكون عامين إلى ثلاثة أعوام لمعظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، مما يؤثر على المساءلة وصنع السياسات.
- ح. كان وجود تعارض بين البيانات الوطنية والدولية يؤدي عادةً إلى مشكلات على المستوى الوطني وإلى توتر في المجتمع الإحصائي الدولي.

ط. معايير تحديد الغايات

أ. يلزم وجود قدر أكبر من الوضوح ونهج أكثر اتساقًا ومنهجية في تحديد الغايات.

معايير اختيار المؤشرات

يلزم استخدام نهج أكثر منهجية في اختيار المؤشرات. اقترحت المعايير التالية لاختيار المؤشرات:

أ. الملاءمة

ب. السلامة المنهجية

ج. قابلية القياس: إمكانية قياس المؤشر بطريقة فعالة من حيث التكلفة وعملية في جميع البلدان.

د. قابلية الفهم: وضوح المؤشر وسهولة فهمه لصنّاع السياسات والجمهور بوجه عام وأصحاب المصلحة الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة المؤشرات بأسرها ينبغي أن تحقق الخصائص التالية:

أ. الترابط

ب. محدودية العدد

ج. التركيز بشكل أكبر على الجودة (وليس الكمية فقط).

المرفق 2: التطبيقات المحتملة للبيانات كبيرة الحجم وتكنولوجيات المعلومات الجديدة في التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

يقدم الجدول التالي أمثلة على استخدام البيانات كبيرة الحجم وتقنيات المعلومات الجديدة التي لها تطبيقات محتملة في مجال التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف. في الوقت الحالي، تستخدم معظم تطبيقات هذه التقنيات في الأبحاث، وتصميم البرامج والإغاثة في حالات الطوارئ بدلاً من استخدامها بصورة مباشرة في تقييم البرامج - على الرغم من وجود أساليب يمكن مواءمتها لتناسب تقييم البرامج، تستخدم بعض الوكالات بالفعل الهواتف المحمولة والتقنيات المشابهة لرصد البرامج، ولكن عادةً ما يكون استخدامها أقل في تقييم البرامج. ولكن، يمكن مواءمة الأساليب بسهولة لكي تناسب التقييم. على سبيل المثال، يمكن بسهولة مواءمة الدراسات التي تهدف لرسم الخرائط أو جمع بيانات الإنذار المبكر في الوقت الحقيقي لإنشاء بيانات خط الأساس لتصميم مجموعة المقارنة قبل وبعد الاختبار.

الجدول 5. البيانات كبيرة الحجم وتقنيات المعلومات الجديدة التي لها تطبيقات محتملة في مجال التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف

1. إشراك النساء في مناطق الهند الريفية في تصميم وتنفيذ ونشر دراسة استقصائية قائمة على الحواسيب اللوحية تغطي أكثر من 800,000 أسرة معيشية لتحديد أولويات المجتمع المحلي. (المصدر: المرصد الاجتماعي، البنك الدولي، الهند)⁷⁹

2. تحديد أنماط التمييز ضد النساء في أماكن العمل في إندونيسيا. تم تحليل البيانات ممن شبكة الإنترنت لتحديد إشارات في الوقت الحقيقي التي تدل على التمييز ضد النساء في أماكن العمل في إندونيسيا. (المصدر: منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة التخطيط للتنمية الوطنية في إندونيسيا ومنظمة النبضة العالمية التابعة للأمم المتحدة⁸⁰ (Global Pulse))

3. رسم خرائط للفقر في الصين باستخدام سجلات بيانات المكالمات. أجريت عمليات بحث في سجلات بيانات المكالمات لتطوير قيم بسيطة معبرة عن مؤشرات الفقر ويمكن أن توفر مصدرًا اقتصاديًا ومستمرًا للبيانات بشأن أنماط الفقر. (المصدر: مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري في الصين 2014)

4. خريطة الإيبولا الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدمج البيانات المتاحة من الوكالات والمصادر المختلفة لتوفير خرائط محدثة بانتظام لحالات الإصابة بالإيبولا ومعدلات انتشارها عبر غرب أفريقيا، حيث أنشأ منصة قياسية تقوم بدمج البيانات من الوكالات المختلفة. (المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)⁸¹

<http://www.worldbank.org/en/programs/social-observatory> 79

<http://www.unglobalpulse.org/indonesia-women-employment> 80

<https://search.yahoo.com/search?fr=mcafee&type=C211U5400D20150722&p=ocha+ebola+map> 81

5. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لرسم خرائط زلزال هايتي في عام 2010 وتوجيه خدمات الطوارئ للوصول إلى الضحايا. قامت مجموعة من المتطوعين بتحليل المعلومات من فيسبوك وتويتر، وبعد ذلك من الرسائل النصية القصيرة، المتعلقة بضحايا الزلزال. وضعت المعلومات على خريطة أزمة تم إنشاؤها بسرعة ونُشرت على وكالات الإغاثة في حالات الطوارئ. أُجريت أكثر من 1.4 مليون عملية تحرير على هذه الخريطة أثناء تفتيح المعلومات (المصدر: «Digital Humanitarians» Patrick Meier)
6. التنقيب في بيانات الإذاعة في أوغندا استُخدم التمثيل المرئي للبيانات لإنشاء خرائط تسمح للمستخدمين بالتحديد الدقيق للأماكن التي تم التعرف على مشكلات معينة فيها من خلال تحليل برامج الإذاعة. (المصدر منظمة النبضة العالمية (Global Pulse) التابعة للأمم المتحدة)⁸²
7. استخدام بيانات الهواتف المحمولة لتتبع الهجرة الموسمية في السنغال. تم تتبع حركة السكان في السنغال باستخدام بيانات الهواتف دون الإفصاح عن هوية مستخدميها. وأظهرت النتائج أن التغيرات في أنماط التنقل، بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة، يمكن أن يشير إلى تغيرات في سبل العيش أو استراتيجيات التكيف. (المصدر: برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة النبضة العالمية التابعة للأمم المتحدة)⁸³ (Global Pulse)
8. البيانات اللحظية المقتطفة من وسائل التواصل الاجتماعية في الوقت الحقيقي لتعطي الصحفيين منصة لرسم خرائط الأزمة مع تلقي تعليقات لحظية عن الأزمات أو حالات الطوارئ، مثل انتخابات عام 2007 في كينيا، والنزاع المستمر في العراق وسوريا ومرض الإيبولا في ليبيريا.⁸⁴ (المصدر: Ushahidi)
9. تقييم آثار مناطق الغابات المحمية على غطاء الغابات في المكسيك استُخدم تصميم قائم على أساليب مختلطة لدمج صور الأقمار الصناعية مع جمع البيانات على الأرض للحصول على تصميم شبه تجريبي يقارن بين مناطق الغابات المحمية التي تعمل فيها الوكالات وبين المناطق الأخرى التي لا تعمل فيها. وفر هذا التصميم عددًا أكثر كثيرًا من مصادر البيانات وأدى إلى تحسين التطابق من خلال تطابق درجة الازدهار. قوربت المشاهدات في أوقات متعددة لتقييم الفروق في غطاء الغابات بين المشروع وبين مناطق المقارنة. أتاح التصميم القائم على أساليب مختلطة المتابعة من خلال دراسات متعمقة في المكسيك والبرازيل وغيرها من البلدان على الأرض، للبحث بعمق في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في مختلف مناطق قطع الأشجار غير القانوني والسياحة الإيكولوجية المحظورة وغيرها من العوامل. (المصدر: مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

<http://unglobalpulse.org/radio-mining-uganda> 82

<http://www.unglobalpulse.org/projects/analysing-seasonal-mobility-patterns-using-mobile-phone-data> 83

<http://techpresident.com/news/wegov/25248/ushahidi-instant-crsjs-data> 84

المرفق 3: التعليقات المستمدة من المشاورات عبر شبكة الإنترنت بشأن تصميم التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لأهداف التنمية المستدامة

في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2016، نسّقت منظمة EvalGender+ مشاورات عبر شبكة الإنترنت لتوفير إرشادات بشأن تصميم مكّون التقييمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والتي تركز على الإنصاف لتقييمات أهداف التنمية المستدامة. فيما يلي بعض أبرز النقاط الواردة في المشاورات بخصوص كل من:

- المقاييس الجديدة الواعدة
 - الموارد المفيدة للتقييمات المستجيبة لاعتبارات التعقيد
- المشاورات الكاملة باللغات الإنكليزية والإسبانية والعربية والروسية متاحة من خلال الرابط:
<http://gendereval.ning.com/forum/topics/eval-sdgs>

3.1 المقاييس الجديدة الواعدة

ملاحظات عامة

- إذا كنا ننظر في علاقات السلطة، فدعونا لا ننسى مُغايير الهوية الجنسية مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال أو المتحولين جنسيًا.
- ينبغي أن يكون التقييم مملوكًا للمجتمعات المحلية. يمكن أن يمثل التوسع إلى ما وراء مجموعات المساعدة الذاتية وتركيز الحكومة على مجموعات الأحياء المنظمة بطريقة شاملة، بدايةً للتمكين المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي ومشاركة الحكومة. ينبغي أن نركز أكثر على كيفية جعل المجتمعات المحلية تمثل أصحاب المصلحة الرئيسيين عند التخطيط للتقييم وإعطائها الملكية لتقرير المؤشرات والأدوات. نحن نسعى لمعرفة وجهة نظر المجتمع المحلي فيما تغير خلال 15 عامًا (وهي فترة أهداف التنمية المستدامة) بشأن النوع الاجتماعي والتقليل من قضايا انعدام المساواة: ما الذي تحسن، وما الذي لم يتحسن، وبالنسبة لمن، ولماذا؟

ما هي المقاييس الجديدة الواعدة بدرجة أكبر؟

- ينبغي إجراء تقييم للاستدامة بعد المشروع لقياس مدى المساواة بين الجنسين، وبخاصة من منظور يركّز على الإنصاف والمساواة بين الجنسين.
- هناك حاجة لمهارات التيسير في مجال التقييم. أثناء إجراء دراسة بشأن قضايا الصحة الإنجابية بين العمّال المهاجرين، أسفر توجيه السؤال المباشر لهم عن القضايا الإنجابية عن

نتائج مخيبة للآمال. لذلك، فإن تنمية مهارات التيسير لدى المُقيّم والتي يمكن أن تُحسّن من الحوارات مع أصحاب المصلحة وتُشجّع على الإنصات بعمق تعد أمرًا أساسيًا.

• الإحصائيات التشاركية التي يمكن من خلالها للمجتمعات المحلية جمع البيانات الكميّة:

- النهج الرامية إلى إعادة تعريف السلطة وتوزيعها تعد أيضًا من الأمور المحورية لتحقيق إمكانية إحراز التقدم. يعتبر نهج حركة الكوكبة (Constellation) القائم على نقاط القوة، التحفيز والتقدير والاستماع/التعلم، والنقل، والذي يعرف بالحروف الأوائلية (SALT) وإطار التقييم الذاتي طريقة يمكن من خلالها أن ترسم المجتمعات المحلية أحلامها بنفسها وأن تقيّم إلى أي مدى أصبح تحقيق هذا الحلم قريبًا. وقد استُخدم في أكثر من 60 بلدًا وتستخدمه الآن وكالات متعددة مثل منظمة العمل الدولية (www.communitylifecompetence.org). بالمثل، يمكن أن يؤدي استخدام نهج آخر قائم على نقاط القوة، وتفسير الاستحقاق إلى إنشاء بيئة يمكن أن يتبادل أصحاب المصلحة من خلالها تجاربهم بصورة مفتوحة. هناك تحدٍ كبير أثاره المستجيبون يتمثل في أن المجتمعات المحلية، في مرحلة جمع البيانات، لا تفتح وتشارك القضايا الحساسة.

• الإنصات: هل نحن في الواقع مستعدين للإنصات لما يأتي من خلال مقدمي البيانات؟ ما نوع القلب والعقل الذي نملكه حتى ننصت ونفهم؟ هل من المقبول التفكير أن العقل المفتوح يمكن أن يفتح نقاش بلا جدول أعمال لا من قبل المقيّم ولا من قبل المستجيبين؟ هل يمكن لعق مفتوح أن يؤدي إلى مناقشات أقرب إلى الحلول أو تمثل حلولاً في حد ذاتها؟ نحتاج إلى قدر كبير من الشجاعة، كبشر، لقبول التغييرات التي تحدث في اللحظة الحالية. ليس من المنطقي أن نخترل هذه اللحظة في عملية «جمع معلومات».

• يمكن أن تساعد أدوات النهج القائم على مسار الحياة في تحديد العوامل المؤدية إلى انعدام المساواة.

• تنظيم الخبرات أو الأثر الاستراتيجي (CARE).

2.3A موارد مفيدة للتعامل مع التعقيد

• **Wicked solutions: A systems approach to complex problems.**

توجد عينة من الكتاب هنا: http://www.bobwilliams.co.nz/Systems_Resources.html

إصدار بصيغة الكتاب الإلكتروني: <http://www.gumroad.com/l/wicked>

إصدار بصيغة الكتاب المطبوع: <http://bit.ly/1SVoOH3>

• **«Systems Concepts in Action» with Richard Hummelbrunner**

موارد مجانية في مجال الأنظمة والتيسير والتطوير التنظيمي والتقييم، متاحة من خلال

الرابط: <http://www.bobwilliams.co.nz>

- CRS's ProPack II. متاح من خلال الرابط:
<http://www.crs.org/our-work-overseas/research-publications/propack-iii>
- *Dealing with Complexity in Development Evaluation, A Practical Approach* edited by Michael Bamberger, Jos Vaessen, and Estelle Raimondo.
- *Developmental Evaluation Exemplars: Principles in Practice*, edited by Michael Quinn Patton PhD, Kate McKegg and Nan Wehipeihana
متاح من خلال الرابط: http://www.amazon.com/Developmental-Evaluation-Exemplars-Principles-Practice/dp/1462522963/ref=mt_paperback?encoding=UTF8&me=
- نشرة معهد دراسات التنمية من العام الماضي المخصصة للتعقيد والتفكير المنظومي في التقييم: <http://www.ids.ac.uk/publication/towards-systemic-approaches-to-evaluation-and-impact>
- استكشفت سو فونيل وباتريشيا روجرز هذه القضايا، بشأن كيفية الاستجابة للتعقيد، في كتاب حول نظرية البرامج بعنوان *Purposeful Programme Theory*.
- هناك المزيد من التفاصيل بشأن هذه الموضوعات في عرض تقديمي مقدم في مؤتمر عقدته الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في عام 2011 في إصدار نُشر مؤخراً صادر عن مكتب كبير الاقتصاديين في وزارة الصناعة والابتكار والعلوم الأسترالية، بعنوان «اختيار التصميمات والأساليب المناسبة لتقييم الأثر»
- مقال من نيغل سيمستر، متاح من خلال الرابط: <http://www.intrac.org/data/files/resources/663/Developing-MF-Systems-for-Complex-Organisations.pdf>
- *Critical Systems Heuristics* by Reynolds & Williams, 2012, "Systems thinking and equity-focused evaluations".
- Burns, D. 2014. "Systemic action research: Changing systemic dynamics to support sustainable change". *Action Research Journal*
<http://arj.sagepub.com/content/12/1/3.full.pdf+html>
- "Navigating complexity in international development: Facilitating sustainable change at scale" by Danny Burns and Stuart Worsley, 2015.
- خبرات شخصية تمت مشاركتها عبر شبكة الإنترنت على الرابط:
<http://gendereval.ning.com/forum/topics/eval-sdgs>

المراجع

- Bamberger, M. 2009. "Institutionalizing impact evaluation with the framework of a monitoring and evaluation system". Independent Evaluation Group. Washington, DC: World Bank.
- Bamberger, M. 2013. "Measuring and evaluating equity". Evaluation Conclave, Kathmandu. Workshop on Equity and Resilience.
- Bamberger, M. 2016. "Integrating big data into the monitoring and evaluation of development programmes". New York, NY: UN Global Pulse. (Scheduled for publication in October 2016)
- Bamberger, M., and K. MacKay. 2004. "Influential evaluations: Evaluations that improved performance and impacts of development programs". Operations Evaluation Department (now renamed Independent Evaluation Group). Washington, DC: World Bank.
- Bamberger, M., and K. MacKay. 2005. "Influential evaluations: Detailed case studies". Operations Evaluation Department. Washington, DC: World Bank.
- Bamberger, M., Raftree, L., and V. Olazabal. 2016. "The role of new information and communication technologies in equity-focused evaluation: Opportunities and challenges". *Evaluation*, April 2016, 22 (2): 228-244.
- Bamberger, M., Rugh, J., and L. Mabry. 2012. *Real World Evaluation: Working Under Budget, Time, Data and Political Constraints*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Bamberger, M. and M. Segone. 2011. "How to design and manage equity focused evaluations". New York, NY: UNICEF.
- Bamberger, M., Segone, M., and S. Reddy. 2014. "National evaluation policies for sustainable and equitable development: How to integrate gender equality and social equity in national evaluation policies and systems". EvalPartners, UN Women and IOCE. Available at: http://cymcdn.com/sites/www.afrea.org/resource/resmgr/books/NationalEvaluationPolicies_w.pdf.
- Bamberger, M., Tarsilla, M., and S. Hesse-Biber. 2016. "Why so many 'rigorous' evaluations fail to identify unintended consequences of development programs. How mixed-methods can contribute". *Evaluation and Program Planning* 55: 155-162.
- Bamberger, M., Vaessen, J., and E. Raimondo. 2016. *Dealing with Complexity in Development Evaluation: A Practical Approach*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Byrne, D. and C. Ragin. 2009. *The Sage Handbook of Case-Based Methods*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Byrne, D. 2009. "Complex realist and configurational approaches to cases: A radical synthesis." (سبققت الإشارة إليه) Byrne and Ragin في Centre for the Study of Social Exclusion. <http://sticerd.lse.ac.uk/case/>
- Cousins, J. and E. Whitmore. 1998. *Framing Participatory Evaluation: New Directions for Evaluation*. Wiley Periodicals.
- Davies, R. and J. Dart. 2005. "The 'most significant change' (MSC) technique: A guide to its use". Melbourne. مَطْبُورِلَا لِلاخْنَم حَاتَم. <http://www.mande.co.uk/docs/MSCGuide.pdf>.

- Davis, A. and M. Guevara. 2016. "A case study in complexity: Evaluating a long-term effort to prevent gender-based violence in El Salvador". In Bamberger, Vaessen and Raimondo, editors. سبقت الإشارة إليه
- Earle, S., Carden, F., and T. Smytlo. 2001. "Outcome mapping: Building learning and reflection into development programmes". Ottawa, Canada: International Development Research Center.
- Fredman, S. and B. Goldblatt. 2015. "Gender equality and human rights". Discussion Paper. New York, NY: UN Women.
- Funnell, S. and P. Rogers. 2011. *Purposeful Program Theory: Effective Use of Theories of Change and Logic Models*. San Francisco, CA: Jossey-Bass.
- Hashemi, S., Schuler, S., and A. Riley. 1996. "Rural credit programmes and women's empowerment in Bangladesh." *World Development* 24(4): 635-53.
- Hesse-Biber, S. No date. "Gender evaluation and feminist evaluation: What's the difference and why is this difference important to consider?" *AEA Feminist TIG Newsletter*.
- Hesse-Biber, S., and M. Bamberger. 2013. Presentation in an AEA workshop on gender-responsive evaluation.
- Kumar, S. 2002. "Methods for community participation: A complete guide for practitioners". London, UK: ITDG.
- Kumar, S. 2013. "Understanding equity and growth from a development perspective: Background paper". New York, NY: Rockefeller Foundation.
- Kurtz, C. F., and D.J. Snowden. 2003. "The new dynamics of strategy: Sense-making in a complex and complicated world". *IBM Systems Journal* 42(3): 462-483.
- Krugman, J., Hanmer, L., Twigg, S., Hasan, T., McCleary-Sills, S., and J. Santamaria. 2014. "Voice and agency: Empowering women and girls for shared prosperity". Washington, DC: World Bank.
- Kusek, J. and R. Rist. 2004. "Ten steps to a results-based monitoring and evaluation system". Washington, DC: World Bank.
- Le Blanc, D. 2015. "Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets". DESA working paper No. 141, March 2015.
- Leeuw, F.L. 2016. "Linking theory-based evaluation and contribution analysis: Three problems and a few solutions". *Evaluation*, July 2012: 18 (3): 348-363.
- MacKay, K. 2007. "How to build M&E systems to support better government". Independent Evaluation Group. Washington, DC: World Bank.
- Mayne, J. 2011. "Contribution analysis: Addressing cause and effect". In Forss, K., Marra, M., and R. Schwartz. Eds., *Evaluating the Complex: Attribution, Contribution, and Beyond*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.
- Mertens, D. M., and S. Hesse-Biber. 2013. "Mixed methods and credibility of evidence in evaluation". *New Directions for Evaluation*, 2013: 5-13. doi: 10.1002/ev.20053.
- Overholt, C., Anderson, M., Cloud, K., and J. Austin. 1985. *Gender Roles in Development Projects: A Case Book*. Connecticut: Kumarian.

- Patton, M. 2011. *Developmental Evaluation: Applying Complexity Concepts to Enhance Innovation and Use*. New York, NY: Guilford Press.
- Rogers, P. 2011. "Implications of complicated and complex characteristics for key tasks in evaluation". In Forss, K., Marra, M., and R. Schwartz. Eds., *Evaluating the Complex: Attribution, Contribution, and Beyond*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.
- Salmen, L. 1987. *Listen to the People: Participant Observer Evaluation of Development Programs*. New York, NY: Oxford University Press.
- Segone, M., Bamberger, M., and U. Nagel. 2013. "How to design and manage equity focused evaluations". Presentation at the South Asia Evaluation Conclave. Kathmandu, November 2013.
- Shadish, W., Cook, T., and D. Campbell. *Experimental and Quasi-experimental Designs for Field Settings*. Boston, MA: Houghton Mifflin.
- Siegel, E. 2013. *Predictive Analytics: The Power to Predict who will Click, Buy, Lie or Die*. New Jersey: Wiley.
- Stern, E., Stame, N., Mayne, J., Forss, K., Davies, R., and B. Befani. 2012. "Broadening the range of designs and methods for impact evaluation". Working Paper No 38. London, UK: Department of International Development.
- United Nations. 2015. "Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development".
- UN Development Group. 2015. "Guidance note: On supporting the tailoring of the 2030 Agenda for Sustainable Development to nation contexts". Version 1.0.
- UN Development Programme. 2015. "Towards a baseline study: Insights on national evaluation capacities in 43 countries". Independent Evaluation Office. New York, NY: UNDP.
- UN Development Programme. 2014. "Big data for development in China". Available at: <http://www.cn.undp.org/content/china/en/home/library/south-south-cooperation/big-data-for-development-in-china.html>
- UN Economic and Social Council. 2015. "Report of the Inter-agency Expert Group on sustainable development goal indicators".
- UN Environmental Programme. Undated. "Universality in the post 2015 Sustainable Development Agenda". Post 2015 Note #9 / OHCHR Human Rights and Post 2015. pp. 1-2 (undated). Available at: http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/OHCHR_UNEP.pdf.
- UN Evaluation Group. 2013. "Integrating human rights and gender equality in evaluation: Guidance document".
- UN Secretary-General. 2016. "Report of the Secretary-General: Critical milestones towards coherent, efficient and inclusive follow-up and review at the global level".
- UN Women. 2014. "An empowered future: Corporate evaluation of UN Women's contribution to women's economic empowerment". Independent Evaluation Office. New York, NY: UN Women.

- UN Women. 2015a. "Monitoring gender equality and the empowerment of women and girls in the 2030 Agenda for Sustainable Development: Opportunities and challenges". Position paper, August 2015. New York, NY: UN Women.
- UN Women. 2015b. "Monitoring gender equality and the empowerment of women in the 2030 Agenda for Sustainable Development: Opportunities and challenges. A position paper". September 2015. New York, NY: UN Women.
- UN Women. 2015c. "How to manage gender-responsive evaluation: Evaluation handbook". Independent Evaluation Office. New York, NY: UN Women.
- USAID. 2013. "Complexity-aware monitoring". Washington, DC: USAID.
- Valadez, J., and M. Bamberger. 1994. "Monitoring and evaluating social programs in developing countries". Washington, DC: World Bank.
- Westley, F., Zimmerman B., and M.Q. Patton. 2006. "Getting to maybe: How the world is changed". Toronto, Ontario: Random House Canada.
- White, H. 2009. "Theory-based impact evaluation: Principles and practice". *Journal of Development Effectiveness*, 1 (3): 271-284.
- Williams, B., and R. Hummelbrunner. 2011. *Systems Concepts in Action: A Practitioner's Toolkit*. Palo Alto, CA: Stanford University Press.
- Williams, B. 2011. "All methods are wrong, some methods are useful". *Systems Thinker* 22(4).
- Wilson-Grau, R., and H. Britt. 2012. *Outcome Harvesting*. Cairo, Egypt: The Ford Foundation's Middle East and North Africa Office. : <http://www.outcomemapping.ca/الرباط من خلال الرابط> resource/resource.php?id=374.
- World Bank. 2012. "Gender equality and development". World Development Report. Washington, DC: World Bank.
- Yin, R. 2012. *Applications of Case Study Research*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Zolli, A. 2012. *Resilience: Why Things Bounce Back*. New York, NY: Free Press.

